

إِكْمَالُ
مَعْنَى رَجْعِ الْقَبُولِ
شَرْحُ تِمَّةِ الْفُصُولِ لِسَلَامِ الْوُصُولِ

حَقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

الطبعة الأولى

١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م

رقم الإيداع: ٢٧٣٢٦/٢٠١٩

ISBN: 978-977-430-302-9



جُمْهُورِيَّةُ مِصْرَ الْعَرَبِيَّةِ

٤٢ شارع جزيرة بدران - أول شبرا - القاهرة - هاتف فاكس / ٠٢٠٢٢٥١٢٥٣٨٣

المدير العام / ٠٢٠١٠٠١٩٩٩٥٥٥

الأزهر - ١٦ شارع البيطار - خلف الجامع الأزهر

محمول: ٠٢٠١٠٦١٦٤٤٤٠٦

E-mail: darelsafwah@yahoo.com

www.dar-alsafwa.com

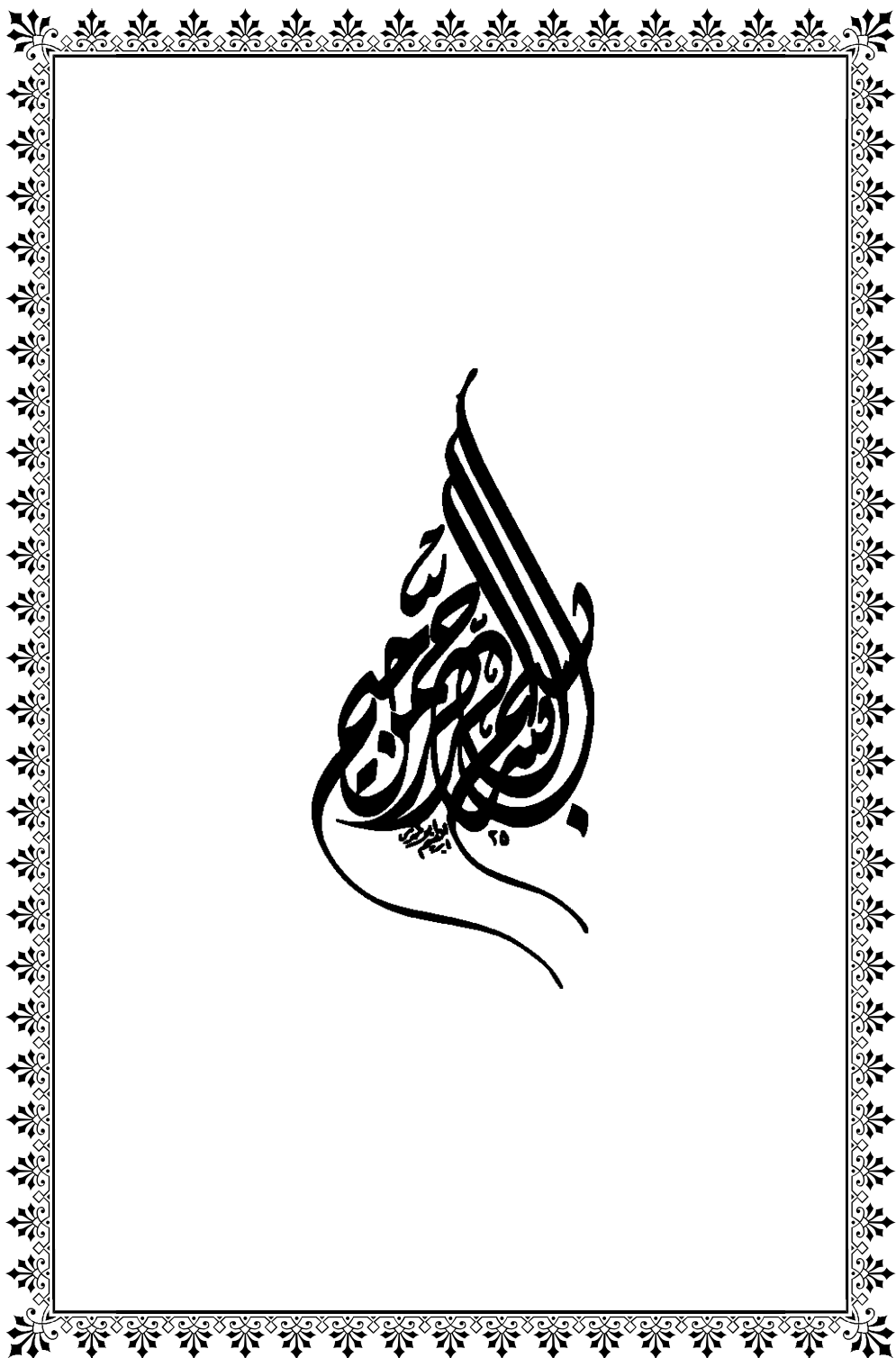
إِكْمَالُ

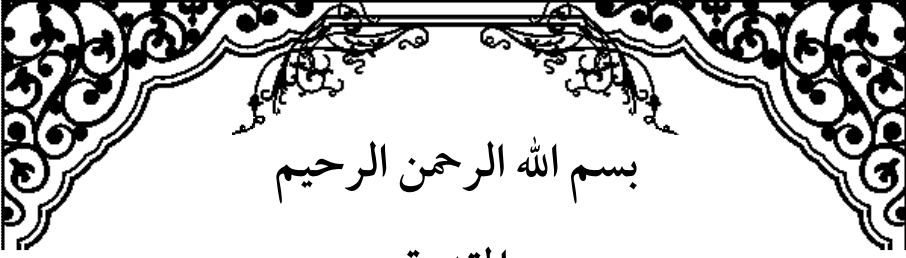
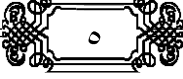
مَعْنَى الْمَرْجُوعِ الْقَبُولِ

شَرْحُ تِمَّةِ الْفُصُولِ لِسُلَامِ الْوُصُولِ

مَجْدُوكِبَالِ الْمُنْعَمِ سَيِّدِ







الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه أجمعين ... اللهم وفقنا لما تحب وترضى ... اللهم أعنا على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك ... وبعد:

فهذه دُرَّةٌ ثمينة، وهديَّةٌ عظيمة لأجل تراث العلامة الشاب الألمي حافظ بن أحمد الحَكَمي المتوفى سنة ١٣٧٧هـ وهو ابن خمس وثلاثين رحمه الله، وهو كتابه (معارج القبول) شرح منظومته (سَلَم الوصول إلى مباحث علم الأصول في توحيد الله واتباع الرسول صلى الله عليه وسلم)؛ صنَّفه الشيخ رحمه الله في علم التوحيد والسنة والعقيدة والإيمان، وهو -بلا منازع- أهم علوم الإسلام؛ إذ يتعلق بالرب الكريم العَلَّام، والدين العظيم الإسلام، والنبي رسول الهدى للأنام.

فالتوحيد والإيمان أصل الأصول، وطريق الوصول، وأول الواجبات، وأوجب الواجبات، ولأجله خُلقت الأرض والسموات، وأعدت الجنة والنار، وأنزلت الكتب، وأرسلت الرسل، وهو حق الله على

العبيد، وهو يعصم الدم والمال، وسبب الأمن والهداية والسعادة، وسبب لدخول الجنة ومحو الذنوب والغفران، وسبب للنجاة من الخلود في النيران. ومن خدم الكتاب فضيلة الشيخ علوي بن عبد القادر السقاف وفقه الله وثبته؛ إذ جعل له ملحقاتاً يضم مباحث ستة - لم تذكر في المنظومة والشرح - هي من الأهمية بمكان، تُضفي على الكتاب أجمل بيان، وهي:

١ - فصل في بيان الولاء والبراء.

٢ - فصل في بيان أن الكفر يكون بالقول والفعل كما يكون بالاعتقاد.

٣ - فصل في وجوب طاعة الأئمة في المعروف، وأن من الحكم بغير ما أنزل الله ما هو كفر يُخرج من الملة، ومنه ما ليس كذلك.

٤ - فصل في أن أهل السنة والجماعة وسط بين الفرق في كل أبواب الدين والاعتقاد. (وذكر فيه خمس مسائل: القدر وأفعال العباد، والصفات، والوعيد، والصحابة، والإيمان).

٥ - فصل في بيان أن من أصول أهل السنة والجماعة: إثبات كرامات الأولياء.

٦ - فصل في أن أهل السنة والجماعة يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، ويتخلقون بمكارم الأخلاق.



ثم دفعه إلى الشاعر صالح بن علي العمري أكرمه الله، فزيّنه بنظمه له في ستة وثلاثين بيتاً من بحر الرجز على وزن المنظومة الأصل، فكانت (تتمة الفصول لسُلم الوصول).

فبدالي -بعد تردد شديد- أن أشرح هذا التذييل الجليل بعبارة ميسرة وأسلوب جميل؛ خدمةً لأهل العلم وطلبته ومحبيه وحملته.

فجاء اسم هذا الكتيّب الصغير (إكمال معارج القبول شرح تتمة الفصول لسُلم الوصول)، وقدمت له بتمهيد يحوي ست إشارات وجيزة وتنبيهات عزيزة، وختمت كل فصل بخلاصة له، وأضفت في الفصل الرابع (وسطية أهل السنة بين الفرق) مسألة ضوابط الحكم على المُعيّن لأهميتها وخطورها.

[وقد يَسّر الله لي زيارة شيخنا الحبيب علوي السقاف بمؤسسته المباركة «الدرر السنية»، في ٧/ رجب/ ١٤٣٩هـ - ٢٤/ مارس/ ٢٠١٨م، وعرضت عليه الكتاب، وقرأت عليه خلاصة كل فصل، فأقرّه وأذن بطبعه، كما أفادني ببعض الفوائد فجزاه الله خيراً^(١).

ولا يفوتني أن أشكر كل من أفادني وساعدني لإخراج هذا الكتاب،

(١) زِدْتُ هذه الجملة فيما بعد.



جعله الله خالصًا لوجهه الكريم، نافعًا لعباده المؤمنين، مرشدًا طلاب العلم
إلى الطريق القويم.

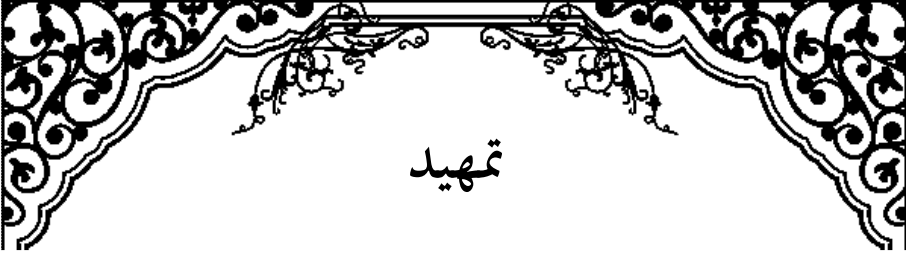
وكتبه من يرجو ربه

محمود بن عبد المنعم بن سيد

(أبو بكر)

١ / شعبان / ١٤٣٧ هـ

٨ / مايو / ٢٠١٦ م



* الإضاءة الأولى^(١): حد (تعريف) علم العقيدة:

العقيدة: معناها في اللغة: فعيلة بمعنى مفعولة، أي معقودة، فهي مأخوذة من العَقد، وهو الجمع بين أطراف الشيء على سبيل الربط والإبرام والتوثيق والإحكام.

أما معناها في الاصطلاح: فهي الإيمان الذي لا يحتمل النقيض.

فعلم العقيدة: هو العلمُ بالأحكام الشرعية العقدية المكتسبُ من الأدلة المرضية، وردُّ الشبهات وقوادح الأدلة الخلافية.

* الإضاءة الثانية: موضوع علم العقيدة:

الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره، وما يتعلق بذلك. وهذا كما تلاحظ مُستلٌّ من حديث جبريل العظيم.

(١) القصد من هذه الإضاءات والإشراقات التنبيه والإيجاز لا التكمال والاستيعاب،



ومن المعلوم لديك أيها الكريم أن الدين الإسلامي عقيدة وشريعة وسلوك، فهذا موضوع علم العقيدة.

* الإضاءة الثالثة: مسائل (مباحث) علم العقيدة:

علم العقيدة - باعتبار الأبواب والفصول - ينقسم إلى أربعة أبواب، وكل باب يحوي عدة فصول.

١ - الباب الأول: مبادئ ومقدمات.

٢ - الباب الثاني: حقيقة الإيمان وأركانه.

٣ - الباب الثالث: نواقض الإيمان ونواقضه.

٤ - الباب الرابع: مسائل متفرقات.

- الباب الأول: مبادئ ومقدمات:

الفصل الأول: مبادئ علم العقيدة ومقدماته.

الفصل الثاني: فضل الإسلام وأهله.

الفصل الثالث: أهل السنة والجماعة وخصائصهم.

الفصل الرابع: منهج التلقي والاعتصام بالكتاب والسنة.



- الباب الثاني: حقيقة الإيمان وأركانه:

الفصل الأول: حقيقة الإيمان بالله تعالى.

الفصل الثاني: العلاقة بين الإسلام والإيمان.

الفصل الثالث: مراتب الدين.

الفصل الرابع: الاستثناء في الإيمان.

الفصل الخامس: حكم مرتكب الكبيرة.

الفصل السادس: الحكم على أهل القبلة.

الفصل السابع: أبواب الإيمان وأقسام التوحيد.

الفصل الثامن: أدلة الإيمان بوجوده تعالى.

الفصل التاسع: الإيمان بصفات الربوبية.

الفصل العاشر: الإيمان بأسماء الله وصفاته.

الفصل الحادي عشر: قواعد الإيمان بالأسماء الحسنى.

الفصل الثاني عشر: قواعد الإيمان بالصفات العلا.

الفصل الثالث عشر: ثمرات الإيمان بالأسماء والصفات.

الفصل الرابع عشر: أفراد الله تعالى بصفات الألوهية.

الفصل الخامس عشر: ثمرات الإيمان بالألوهية.

الفصل السادس عشر: الإيمان بالملائكة.

الفصل السابع عشر: الإيمان بوجود الجن.

الفصل الثامن عشر: الإيمان بالكتب المنزلة.

الفصل التاسع عشر: الإيمان بالرسل.

الفصل العشرون: ما يجب ويجوز ويمتنع في حق الرسل.

الفصل الحادي والعشرون: خصائص النبي صلى الله عليه وسلم وحقوقه.

الفصل الثاني والعشرون: الإيمان باليوم الآخر.

الفصل الثالث والعشرون: الإيمان بالقضاء والقدر.

- الباب الثالث: نواقض الإيمان ونواقصه:

الفصل الأول: معنى الكفر وأقسامه.

الفصل الثاني: ضوابط إجراء الأحكام.

الفصل الثالث: أنواع النواقض وأقسامها.

الفصل الرابع: نواقض الإيمان.

- الباب الرابع: مسائل متفرقات:

الفصل الأول: عقيدة أهل السنة في آل البيت رضي الله عنهم.

الفصل الثاني: عقيدة أهل السنة في الصحابة رضي الله عنهم.

الفصل الثالث: الواجب نحو العلماء.

الفصل الرابع: الإمامة.

الفصل الخامس: الموقف من الابتداع وأهله.

الفصل السادس: معاملة أهل البدع.

الفصل السابع: الدعوة إلى الله والأمر بالمعروف والجهاد.

الفصل الثامن: الحرص على الوحدة والائتلاف ونبذ الفرقة

والاختلاف^(١).

* الإضاءة الرابعة: استمداد علم العقيدة:

يُستمد هذا العلم الجليل من:

١ - صحائح المنقول (الكتاب العزيز والسنة الصحيحة).

(١) وهذا التقسيم البديع من جواهر شيخنا الدكتور محمد يسري في (درة البيان في

أصول الإيمان) ذلكم المتن الجامع الرائع.

٢- الإجماع المتلقى بالقبول.

٣- صرائح المعقول.

٤- الفطرة السوية.

وهذه المسألة من أهم وأخطر ما يكون؛ لأنه ما ضل من ضل إلا بسبب الخرق في مصدر التلقي ومنهج الاستدلال، فالزم نور الوحي تسلم وتغنم.

قال ربنا الملك العليم الخبير: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقَدَّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ} [الحجرات: ١].

تَمَسَّكَ بِحَبْلِ اللَّهِ وَاتَّبَعَ الْهُدَى وَلَا تَكُ بِدْعِيًّا لَعَلَّكَ تُفْلِحُ
وَدِنَ بِكِتَابِ اللَّهِ وَالسَّنَنِ الَّتِي أَتَتْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ تَنْجُو وَتَرْبِحُ^(١)

* الإضاءة الخامسة والمهمة: غاية العلم:

اعلم —رحمني الله وإياك— أن الغاية من علوم الشريعة إصلاح القلوب، وتهذيب النفوس، وزيادة الإيمان. فليس الأمر بكثرة المسائل وكثرة المحفوظ مع عدم الخشية وعدم تعظيم الله، فيا ويل من كان هذا حاله!

(١) حائية ابن أبي داود السجستاني (ت ٣١٦هـ).

وصدق ربي سبحانه في قوله: {إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ} [فاطر: ٢٨]. ورضي الله عن عبد الله بن مسعود إذ يقول: (إنما العلم الخشية)^(١).

فأين أثر علمك عليك؟! وكيف حال قلبك مع ربك؟!

وينبغي أن تُعرض مسائل العقيدة بطريقة القرآن العظيم المحيي للقلوب، المقرر للاعتقاد الصحيح، الرادّ للشبهات، لا أن تعرض عرضاً جافاً لا يسمن ولا يغني من جوع.

تأمل قوله تعالى الذي يزلزل القلوب ويثبت الإيمان ويدفع الشبهات في آن: {إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ} * ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ * وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ} [الأعراف: ٥٤-٥٦]. الله أكبر!

ولله درُّ مشايخنا الأجلة وعلمائنا الأئمة حينما كانوا يشرحون كتب

^(١) رواه ابن حبان في كتابه (روضة العقلاء ونزهة الفضلاء) ص ٣٨.

التوحيد والعقيدة، وترتجف قلوبهم، وتدمع عيونهم، وتقشعر جلودهم من خشية الله وعظمته وذكر أسماؤه وصفاته... فهذا هو العلم^(١).

* الإضاءة السادسة: محتويات الأصل (معارج القبول):

ذكرت هذه الإضاءة (محتويات الأصل: معارج القبول بشرح سلم الوصول) لتسلسل الأفكار وترتيب المعلومات وحسن التنسيق في الذهن لمن اطلع على الأصل فيربطه بهذا التذييل، وحتى يخطو من لم يطالعه -أي: الأصل- إلى اقتناص درره واقتباس فوائده.

- مقدمة: تُعرف العبد بما خُلق له، وبأول ما فرض الله تعالى عليه، وبما أخذ الله عليه به الميثاق في ظهر أبيه آدم، وبما هو صائر إليه.

(١) وما أحسن قول القائل: (إن عقيدة الإسلام لم تكن في القرآن الكريم، ولا في السنة النبوية؛ إلا لمسة تربوية ذات أثر روحي عميق على الوجدان والسلوك. وقد كان المسلمون عندما يتلقونها بعباراتها القرآنية الجليلة، يتفاعلون معها تفاعلاً عجيبيّاً؛ إذ يتحولون بسرعة وبعمق كبير من بشر عاديين، مرتبطين بعلائق التراب؛ إلى خلّائق سماوية تنافس الملائكة في السماء! وما هم إلا بشر يأكلون الطعام ويمشون في الأسواق! ولذلك حقق الله بهم المعجزات في الحضارة والتاريخ. إن الكيمياء الوحيدة التي كانوا يتفاعلون بها هي: (لا إله إلا الله)). جمالية الدين.. معارج القلب إلى حياة الروح ص (٦٣، ٦٤).

١- فصل: في كون التوحيد ينقسم إلى نوعين، وبيان النوع الأول وهو توحيد المعرفة والإثبات.

٢- فصل: في بيان النوع الثاني من التوحيد وهو توحيد الطلب والقصد، وأنه هو معنى لا إله إلا الله.

٣- فصل: في تعريف العبادة، وذكر بعض أنواعها وأن من صرف منها شيئاً لغير الله فقد أشرك.

٤- فصل: في بيان ضد التوحيد وهو الشرك، وأنه ينقسم إلى قسمين: أصغر وأكبر وبيان كل منهما.

٥- فصل: في بيان أمور يفعلها العامة، منها ما هو شرك، ومنها ما هو قريب منه، وبيان حكم الرقى والتمايم.

٦- فصل: من الشرك فعل من يتبرك بحجر أو شجر أو بقعة أو قبر أو نحوها، يتخذ ذلك المكان عيداً، وأن الزيارة تنقسم إلى سنية وبدعية وشركية.

٧- فصل: في بيان ما وقع فيه العامة اليوم مما يفعلونه عند القبور وما يرتكبونه من الشرك الصريح والغلو المفرط في الأموات.

٨- فصل: في بيان حقيقة السحر وحد الساحر وأن منه علم التنجيم،

وذكر عقوبة من صدّق كاهناً.

٩- فصل: يجمع معنى حديث جبريل المشهور في تعليمنا الدين وأنه ينقسم إلى ثلاثة مراتب: الإسلام، والإيمان، والإحسان، وبيان أركان كل منها.

١٠- فصل: في كون الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وأن فاسق أهل الملة لا يكفر بذنوبه دون الشرك إلا إذا استحلّه، وأنه تحت المشيئة، وأن التوبة مقبولة ما لم يغرغر.

١١- فصل: في معرفة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وتبليغه الرسالة وإكمال الله لنا به الدين وأنه خاتم النبيين وسيد ولد آدم أجمعين، وأن من ادعى النبوة بعده فهو كاذب.

١٢- فصل: فيمن هو أفضل الأمة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذكر الصحابة بمحاسنهم والكف عن مساوئهم وما شجر بينهم.

- خاتمة: في وجوب التمسك بالكتاب والسنة، والرجوع عند الاختلاف إليهما، فما خالفهما فهو رد.

نص المنظومة كاملاً

(تَمِّمَةُ الْفُصُولِ لِسُلَّمِ الْوُصُولِ)

١ - فصل في بيان الولاء والبراء

- ١- (وَمُقْتَضَى الْإِيمَانِ بِالرَّحْمَنِ صَرَفُ الْوَلَا لِعَسْكَرِ الْإِيمَانِ)
- ٢- (وَحُبُّهُمْ فِيهِ بِقَدْرِ التَّقْوَى وَنَصْرُهُمْ إِذَا أَتَتْهُمْ بَلَوَى)
- ٣- (وَبُغْضُ أَهْلِ الْكُفْرِ وَالْإِشْرَاكِ بَرَاءَةٌ مِنْ فِعْلِهِ الْأَفَّاكِ)
- ٤- (وَبِرٌّ وَاقِسْطٌ وَاسْتِمْلٌ فِي لَيْنٍ مَنْ لَمْ يُعَادِ دَعْوَةَ لِلدِّينِ)
- ٥- (وَلَا تُوَالِ مَنْ يُعَادِ الْمِلَّةَ فَإِنَّهَا النَّقِیْضَةُ الْمُخِلَّةُ)
- ٦- (وَلَا تُعِزَّ الْكَافِرَ الْعَنِيدَا وَلَا تُحَاكِ فِعْلَهُ تَقْلِيدَا)
- ٧- (وَلَا تُغَرِّ بِحَالِهِمْ وَمَا لَهُمْ فَاللَّهُ مَوْلَانَا وَلَا مَوْلَى لَهُمْ)
- ٨- (وَنَصْرُهُمْ فِي الْجَهْرِ وَالسَّرِّيَّةِ يُنَاقِضُ الْإِسْلَامَ بِالْكُلِّيَّةِ)

٢ - فصل في بيان أن الكفر يكون بالقول والفعل كما يكون بالاعتقاد

- ٩- (وَمِنْ فِعَالِ الْكُفْرِ بِالْإِيمَانِ عِبَادَةُ الْأَصْنَامِ وَالْأَوْثَانِ)
- ١٠- (وَمِنْهُ سَبُّ الصَّادِقِ الْأَمِينِ وَالهْزُءُ بِالْكِتَابِ أَوْ بِالْإِيمَانِ)
- ١١- (وَالْجَادُّ فِي إِتْيَانِهَا كَالْمَارِحِ بِالْقَوْلِ أَوْ بِالْقَلْبِ وَالْجَوَارِحِ)

١٢- (وَمِنْهُ تَرَكَ الْمَرْءُ جِنْسَ الْعَمَلِ فَاحْذَرُ مِنَ الْإِرْجَاءِ وَافْهَمُ وَاعْقِلِ)

٣- فصل في وجوب طاعة الأئمة في المعروف وأن من الحكم بغير

ما أنزل الله ما هو كفر يُخرج من الملة، ومنه ما ليس كذلك

١٣- (وَمِنْ أَصُولِ السُّنَّةِ الْمُهَمَّةِ السَّمْعُ لِلْوَلَاةِ وَالْأَيْمَّةِ)

١٤- (طَاعَتُهُمْ أَوْصَى بِهَا الْمُخْتَارُ وَإِنْ هُمْ تَسَلَّطُوا أَوْ جَارُوا)

١٥- (إِذَا أَقَامُوا الشَّرْعَ وَالصَّلَاةَ لَمْ يُظْهِرُوا كُفْرًا وَلَا افْتِنَاتًا)

١٦- (وَمَنْ يُشَرِّعْ غَيْرَ شَرْعِ الْبَارِي فَقَدْ هَوَى فِي زُمرَةِ الْكُفَّارِ)

١٧- (لِمَا أَتَى مِنْ قَاطِعِ الْأَدِلَّةِ وَأَجْمَعَ الْأَيْمَّةِ الْأَجَلَّةِ)

٤- فصل في أن أهل السنة والجماعة وسط بين الفرق في كل

أبواب الدين والاعتقاد

١٨- (وَفِي اعْتِقَادِ الطَّائِفَةِ الْمُنْصُورَةِ تَوَسُّطٌ بِالْحُجَّةِ الْمَشْهُورَةِ)

١٩- (هُمْ وَسَطٌ فِي نِسْبَةِ الْأَفْعَالِ عَدْلًا بَلَا جَبْرِ وَلَا اعْتِزَالِ)

٢٠- (وَفِي صِفَاتِ الْوَاحِدِ الْجَلِيلِ بَيْنَ أُولَى التَّعْطِيلِ وَالتَّمْثِيلِ)

٢١- (وَفِي اعْتِقَادِ النَّارِ وَالْجَزَاءِ بَيْنَ أُولَى الْوَعِيدِ وَالْإِرْجَاءِ)

٢٢- (وَفِي الصَّحَابَةِ اعْتِقَادُهُمْ وَسَطٌ بَلَا غُلُوٍّ أَوْ جَفَاءٍ أَوْ شَطَطٍ)

٢٣- (تَوَسَّطُوا بَيْنَ اعْتِقَادِ الرَّافِضِيِّ وَالنَّاصِبِيِّ الْمُجْحِفِ الْمُبَاغِضِ)

٢٤- (وَفِي الْإِيمَانِ أَوْسَطُ الْمَنَاهِجِ لَا مُرْجِنًا عَمَلًا وَلَا خَوَارِجَ)

- ٢٥- (فَالزَّمْ وَرَدَّدْ: هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو لَهَا عَلَى هُدَى خَلِيلِي)
 ٢٦- (نَزِيهَةً عَنِ الْغُلُوِّ وَالْهُوَى وَمَنْ دَعَا إِلَى هَوَى فَقَدْ هَوَى)

٥- فصل في بيان أن من أصول أهل السنة والجماعة: إثبات

كرامات الأولياء

- ٢٧- (وَمِنْ أَصُولِ السُّنَّةِ الْمُشَاعَةِ تَصْدِيقُهُمْ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ)
 ٢٨- (لِلأَوْلِيَاءِ اللَّهِ بِالْكَرَامَةِ وَأَنَّهَا لِيَصْدَقِيهِمْ عَلَامَةٌ)
 ٢٩- (خَوَارِقٌ عَلَى يَدَيْهِمْ تَجْرِي مَصُونَةً عَنْ دَجَلٍ وَسِحْرِ)

٦- فصل في أن أهل السنة والجماعة يأمرون بالمعروف وينهون

عن المنكر، ويتخلّقون بمكارم الأخلاق

- ٣٠- (وَاعْلَمْ بِأَنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ إِقَامَةٌ لِلْمَنْهَجِ الْحَنِيفِيِّ)
 ٣١- (وَالنَّهْيَ وَفَقَ الْحِكْمَةَ الشَّرْعِيَّةَ عَنْ مُنْكَرٍ هُمَا عُرَى الْخَيْرِيَّةِ)
 ٣٢- (وَالزَّمْ حُضُورَ الْجُمُعِ وَالْجُمُعَةِ مَعَ الْإِمَامِ الْمُسْتَحَقِّ الطَّاعَةِ)
 ٣٣- (وَالنَّصَحَ عَنْ عِلْمٍ لِكُلِّ الْأُمَّةِ وَاصْبِرْ عَلَى الْأَقْدَارِ فِي الْمِلَّةِ)
 ٣٤- (وَاشْكُرْ لِرَبِّ النَّاسِ فِي الرَّخَاءِ وَطَبِّ رِضًا فِي مُؤْلِمِ الْقَضَاءِ)
 ٣٥- (وَاحْسِنْ فِي مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ شَوَاهِدُ الْإِيمَانِ بِالْخَلْقِ)
 ٣٦- (مِنْ قَبَسِ آيَاتِ وَالْآثَارِ عَلَى هُدَى نَبِينَا الْمُخْتَارِ)

الفصل الأول: في بيان الولاء والبراء

- ١- (وَمُقْتَضَى الْإِيمَانِ بِالرَّحْمَنِ صَرْفُ الْوَلَا لِعَسْكَرِ الْإِيمَانِ)
- ٢- (وَحُبُّهُمْ فِيهِ بِقَدْرِ التَّقْوَى وَنَصْرُهُمْ إِذَا اتَّهَمُوا بِلَوَى)
- ٣- (وَبُغْضُ أَهْلِ الْكُفْرِ وَالْإِشْرَاكِ بَرَاءَةٌ مِنْ فِعْلَةِ الْأَفَّاكِ)
- ٤- (وَبِرٌّ وَاقِسِطٌ وَاسْتِمْلٌ فِي لِينٍ مَنْ لَمْ يُعَادِ دَعْوَةَ لِلدِّينِ)
- ٥- (وَلَا تُؤَالِ مَنْ يُعَادِ الْمِلَّةَ فَإِنَّهَا النَّقِیْضَةُ الْمُخِلَّةُ)
- ٦- (وَلَا تُعَزِّ الْكَافِرَ الْعَنِيدَا وَلَا تُحَاكِ فِعْلُهُ تَقْلِيدَا)
- ٧- (وَلَا تُغَرِّ بِحَالِهِمْ وَمَا لَهُمْ فَاللَّهُ مَوْلَانَا وَلَا مَوْلَى لَهُمْ)
- ٨- (وَنَصْرُهُمْ فِي الْجَهْرِ وَالسَّرِيَّةِ يُنَاقِضُ الْإِسْلَامَ بِالْكُلِّيَّةِ)

ابتدأ الناظم - وفقه الله - بفصله الأول، وهو في بيان الولاء للمؤمنين، والبراءة من المشركين، وهذا الأمر الجليل العظيم هو من أصل الدين، ومن أسس التوحيد والإيمان.

والولاء: مصدر (وَلِيَ) بمعنى: قُرْب منه ودنا، والمراد به هنا: القرب من المسلمين بمحبتهم ونصرتهم وإعانتهم ومتابعتهم وصدافتهم والتشبه بهم والركون إليهم وإظهار مودتهم والسكنى معهم.

والبراء: مصدر (بَرَى) بمعنى: قطع، والمراد به هنا: قطع الصلة المنهي عنها مع الكفار؛ فلا يحبهم ولا يناصرهم ولا يتشبه بهم ولا يقيم في ديارهم إلا لضرورة، بل يبغضهم ويخالفهم، ويخذل ويعادي المحارب منهم.

قال سبحانه: {مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ} [الفتح: ٢٩] وقال تعالى: {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ} [الحجرات: ١٠] وقال عز وجل: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ} [المائدة: ٥١] وأعطانا سبحانه خير مثال لذلك، فقال: {قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدَهُ} [المتحنة: ٤].

١- (وَمُقْتَضَى الْإِيمَانِ بِالرَّحْمَنِ صَرْفُ الْوَلَا لِعَسْكَرِ الْإِيمَانِ) فمن مقتضيات الإيمان بالله عز وجل، بل من أصل الدين = أن يكون ولاء المسلم للمؤمنين، وموالاته للموحدين، والدليل قوله تعالى: {وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ} [التوبة: ٧١] قال ابن كثير في تفسيره: (أي: يتناصرون ويتعاضدون، كما جاء في الصحيح: «المؤمن

للمؤمن كالبنیان يشد بعضه بعضاً» وشبك بين أصابعه^(١) وفي الصحيح أيضاً: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم، كمثل الجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر»^(٢) اهـ^(٣).

وقال سبحانه في محكم التنزيل: {إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ * وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ} [المائدة: ٥٥-٥٦] قال السعدي في تفسيره: (لما نهى عن ولاية الكفار من اليهود والنصارى وغيرهم، وذكر مآل توليهم أنه الخسران المبين، أخبر تعالى مَنْ يجب ويتعين توليه، وذكر فائدة ذلك ومصلحته، فقال: {إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ}، فولاية الله تدرك بالإيمان والتقوى، فكل من كان مؤمناً تقيّاً كان لله وليّاً، ومن كان وليّاً لله فهو ولي لرسوله، ومن تولى الله ورسوله كان تمام ذلك تولى من تولاه، وهم المؤمنون الذين قاموا بالإيمان ظاهراً وباطناً، وأخلصوا للمعبود، بإقامتهم الصلاة بشروطها وفروضها ومكملاتها، وأحسنوا

(١) رواه البخاري (٦٠٢٦)، ومسلم (٢٥٨٥).

(٢) رواه مسلم (٢٥٨٦) بزيادة «وتعاطفهم» وبلغظ «بالسهر والحمى»، وبنحوه رواه البخاري (٦٠١١).

(٣) (١٧٤/٤).

للخلق وبذلوا الزكاة من أموالهم لمستحقها منهم. وقوله: {وَهُمْ رَاكِعُونَ} أي: خاضعون لله ذليلون. فأداة الحصر في قوله: {إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا} تدل على أنه يجب قصر الولاية على المذكورين، والتبري من ولاية غيرهم.

ثم ذكر فائدة هذه الولاية فقال: {وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ} أي: فإنه من الحزب المضافين إلى الله إضافة عبودية وولاية، وحزبه هم الغالبون الذين لهم العاقبة في الدنيا والآخرة، كما قال تعالى: {وَإِنَّ جُنَدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ} [الصافات: ١٧٣] وهذه بشارة عظيمة لمن قام بأمر الله وصار من حزبه وجنده، أن له الغلبة، وإن أُدِيل عليه في بعض الأحيان لحكمة يريد بها الله تعالى، فأخر أمره الغلبة والانتصار، ومن أصدق من الله قيلاً؟! اهـ^(١).

واعلم -رحمني الله وإياك- أن أعظم الولاء ولُبُّه الحب والنصرة لذا قال:

٢- {وَحُبُّهُمْ فِيهِ بِقَدْرِ التَّقْوَى وَنَصْرُهُمْ إِذَا أَتَتْهُمْ بَلَاوَى} فمن مقتضيات الموالاتة في الله حبُّ المؤمنين ونصرهم، وقوله: (وحبهم فيه) أي: في الله تعالى (بقدر التقوى)، فحب المؤمنين يكون بقدر

تقواهم وقرّبهم من ربهم سبحانه وتعالى.

قال النبي صلى الله عليه وسلم: «أوثق عرى الإيمان: الموالاة في الله والمعاداة في الله، والحب في الله والبغض في الله»^(١). وقال: «من أحب الله وأبغض الله، وأعطى الله ومنع الله، فقد استكمل الإيمان»^(٢). قال في شرح مشكاة المصابيح: («من أحب الله» أي: لأجله ولوجهه لا لحظ نفسه، «وأبغض الله» أي: لكفره وعصيانه لا لإيذائه له، «وأعطى الله» أي: لثوابه ورضاه لا لميل نفسه وريائه، «ومنع الله» أي: لأمر الله؛ فلا يصرف الزكاة عن كافر لحسته ولا عن هاشمي لشرفه، بل لمنع الله لهما منها، وكذلك سائر الأعمال، فسكت الله، وتكلم الله، واختلط بالناس الله، واعتزل عن الخلق الله»^(٣).

وقال حبيب القلوب في حديث له القلب يذوب: «إن الله يقول يوم القيامة: أين المتحابون بجلالي؟ اليوم أظلمهم في ظلي يوم لا ظل إلا ظلي»^(٤).

(١) رواه الطبراني في المعجم الكبير (١١٥٣٧)، وحسنه الألباني في السلسلة الصحيحة (١٧٢٨).

(٢) رواه أبو داود (٤٦٨١)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود (٤٦٨١).

(٣) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لأبي الحسين المباركفوري (١/ ١٠٢).

(٤) رواه مسلم (٢٥٦٦).

فيا لسعادة هؤلاء ... ما أغلى فرحهم!

وقوله: (بقدر التقوى) دليله من القرآن: {إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ} [الحجرات: ١٣].

وَلْيُعَلِّمَ وَلْيَحْذَرِ كُلَّ امْرِئٍ لَدِينِهِ أَنَّ هُنَاكَ صَوْرًا لِلْوَلَاءِ الْمَحْرَمِ (ولاء الكافرين)، منها الحب، وهو أنواع:

أولها: المكفر، وهو محبة الكافرين على ما هم عليه من الكفر، وتلك المحبة البغيضة المكفرة قسماً:

أ- حبهم لأجل كفرهم. فمن أحب الكافرين لكفرهم كفر مثلهم، وخرج من ملة محمد صلى الله عليه وسلم والعياذ بالله.

ب- حبهم رغم ما هم عليه من الكفر، والرضا بملتهم وطريقتهم، وعدم تكفيرهم؛ كمن يرى أن الإسلام حق وغيره من الأديان الباطلة أيضاً حق، وكلّ سواء. فهذه كسابقتها طامة كبرى وجريمة عظمى وكفر بالله العظيم.

ذكر القاضي عياض في (الشفاء): (ولهذا نكفر كل من دان بغير ملة المسلمين من الملل، أو وقف فيهم، أو شك، أو صحح مذهبهم، وإن أظهر مع ذلك الإسلام، واعتقده، واعتقد إبطال كل مذهب سواه، فهو كافر

بإظهاره ما أظهر من خلاف ذلك^(١).

وقال محمد بن عبد الوهاب في متن (نواقض الإسلام): (الثالث: من لم يكفر المشركين، أو شك في كفرهم، أو صحح مذهبهم كفر)^(٢)، وغيرهما كثير. وما أجل قول الله تعالى وما أوضحه: {إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ} [آل عمران: ١٩]،

وقوله: {وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ} [آل عمران: ٨٥] وقوله: {فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنَ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ} [البقرة: ٢٥٦]. وما أعظم قول الرسول صلى الله عليه وسلم وما أبينه: «من قال: لا إله إلا الله، وكفر بما يعبد من دون الله؛ حرّم ماله ودمه، وحسابه على الله»^(٣). ثانيها: ما دون ذلك: وفعله ليس بكفر: وهو حبهم لغير كفرهم؛ بل لدنيا أو للشهوات ونحوه، فهذا معصية وليس بكفر. وقد قال صلى الله عليه وسلم: «المرء مع من أحب»^(٤).

(١) (١٠٧١/٢).

(٢) ص ١.

(٣) رواه مسلم (٢٣).

(٤) رواه البخاري (٦١٧٠)، ومسلم (٢٦٤٠).

أما المحبة الفطرية والحب الجبلي كمن يحب زوجته أو أباه أو أمه الكفار فجائز وليس كما سبق، لكن ينبغي أن تُصرف إلى حب إسلامهم - أن يُسلموا- وتمني الخير والهدى لهم، مع وجود بغض ما هم عليه من كفر، وعدم نصرتهم. فتنبه!

قوله: (ونصرهم إذا أتتهم بلوى) أي: نصر المؤمنين إذا لحقتهم مصيبة؛ فمن مقتضيات الولاء والمواالة والحب في الله نصره المؤمنين، قال الله عز وجل: {وَإِنْ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ} [الأنفال: ٧٢] أوضح أبو الفداء ابن كثير في تفسيره: (يقول تعالى: {وَإِنْ اسْتَنْصَرُوكُمْ} هؤلاء الأعراب، الذين لم يهاجروا في قتال ديني على عدو لهم فانصروهم، فإنه واجب عليكم نصرهم؛ لأنهم إخوانكم في الدين)^(١).

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً» قلنا: يا رسول الله، نصرته مظلوماً فكيف أنصره ظالماً؟ قال: «تكفه عن الظلم؛ فذاك نصر لك إياه»^(٢).

ولنأخذ مثلاً على المواالة الحققة ونصرة المؤمنين، وهو الأنصار... وما أعذب وأرق اسم (الأنصار) الذين نصروا إخوانهم المهاجرين حتى

(١) (٩٧/٤).

(٢) رواه الترمذي (٢٢٥٥)، وبلغه قريب منه رواه البخاري (٦٩٥٢) قال: «تحجزه أو تمنعه».

أتم الله بهما الدين. قال سبحانه: {وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ} [الحشر: ٩].

قال البقاعي في نظم الدرر (٤٣٧/١٩): (ولما مدح المهاجرين وأعطاهم فطابت نفوس الأنصار بذلك، وكانوا في كل حال معه صلى الله عليه وسلم كالميت بين يدي الغاسل، مهما شاء فعل، ومهما أراد منهم صار إليه ووصل، أتبعه مدحهم جبراً لهم وشكراً لصنيعهم، فقال عاطفاً على مجموع القصة: {وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا} أي جعلوا بغاية جهدهم {الدَّارَ} الكاملة في الدور، وهي التي أعدها الله في الأزل للهجرة، وهياًها للنصرة، وجعلها دائرة على جميع البلدان محيطة بها غالبية عليها، محل إقامتهم وملابستهم وصحبتهم وملازمتهم؛ لكونها أهلاً لأن يعود إليها من خرج منها فلا يهجرها أصلاً، فهي محل ثنائه وليست موضعاً يهاجر منه لبركتها أو خيرها).

وقال السعدي في تفسيره بعد حديثه عن المهاجرين: (وبين أنصار وهم الأوس والخزرج الذين آمنوا بالله ورسوله طوعاً ومحبة واختياراً، وآووا رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنعوه من الأحمر والأسود، وتبوءوا دار الهجرة والإيمان حتى صارت موئلاً ومرجعاً يرجع إليه المؤمنون، ويلجأ

إليه المهاجرون، ويسكن حماء المسلمون، إذ كانت البلدان كلها بلدان حرب وشرك وشر فلم يزل أنصار الدين تأوي إلى الأنصار، حتى انتشر الإسلام وقوي، وجعل يزيد شيئاً فشيئاً، وينمو قليلاً قليلاً، حتى فتحوا القلوب بالعلم والإيمان والقرآن، والبلدان بالسيف والسنان^(١).

وليعلم وليحذر كل امرئ لدينه أن ضد ذلك وهو نصرة الكافرين على المؤمنين، ومظاهرتهم ومساعدتهم ومعاونتهم على قتال المسلمين ينقض الإيمان ويهدم الدين، قال تعالى: {وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ} [المائدة: ٥١] وقد نقل غير واحد الإجماع على ذلك. وسيأتي قريباً لهذه المسألة مزيد تفصيل وبسط.

٣- (وَبُغِضَ أَهْلُ الْكُفْرِ وَالْإِشْرَاكِ بَرَاءَةً مِنْ فِعْلَةِ الْأَفَّاكِ)
وهذا من البدهيات لمن لديه مسحة عقل، فكيف يجتمع في قلب عبد حب الإيمان والكفر وحب التوحيد والشرك وكذا حب الشريعة الإلهية والقوانين الوضعية؟! فهما نقيضان لا يجتمعان كالماء والنار، فمن امتلأ قلبه بحب الله عز وجل ودينه ونبيه محمد صلى الله عليه وسلم وجب عليه بغض أهل الكفر والشرك والبراءة منهم ومن أفعالهم؛ فما هم إلا أفَّاكون كذبة على الله تعالى وتقدس.

وقد أعلنها إبراهيم عليه السلام إمام الحنفاء وذكر ذلك في القرآن غير مرة. قال سبحانه: {وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ * إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ} [الزخرف: ٢٦-٢٧] وقال عز وجل -حكاية عن إبراهيم عليه السلام-: {قَالَ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ * أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ * فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ * الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ * وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ * وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ * وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ * وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ} [الشعراء: ٧٥-٨٢].

والبراءة من الكافرين تقتضي عدم موالاتهم وعدم حبهم وعدم نصرتهم وعدم طاعتهم والتشبه بهم وعدم مشاركتهم أعيادهم الدينية ونحو ذلك.

٤- (وَبَرٍّ وَأَقْسِطٌ وَاسْتَمِلَ فِي لَيْنٍ مَنْ لَمْ يُعَادِ دَعْوَةَ لِلدِّينِ)
هذا المبحث يسمّيه بعض العلماء (أمور ليست من الموالات) أي: لا تدخل في الموالات المكفرة ولا الموالات المحرمة غير المكفرة. وقد دل عليها نصوص كثيرة من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وآثار الصحابة رضوان الله عليهم.

قوله: (وبر) البر: ضد العقوق، وهو الإحسان والصلة، والاسم منه (بار) و(برّ). قوله (واقسط) القسط بالكسر: العدل، تقول منه: (أقسط)

الرجل فهو (مُقْسِط) ومنه قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ} [المائدة: ٤٢]^(١).
قوله: (واستعمل في لين) الميل: الانعطاف نحو الشيء، يقال (استمال) فلاناً، و(استمال) بقلبه أي: استعطفه وأماله، و(استمال) بشعره قلوب السامعين: أمالها إليه وجذبها.

فالمقصود الإحسان والصلة والعدل وجذبهم في رفق ولين تحيياً لهم في هذا الدين. وأم الباب في ذلك قوله تعالى: {لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ} [الممتحنة: ٨] قال ابن كثير في تفسيره: (أي: لا ينهاكم عن الإحسان إلى الكفرة الذين لم يقاتلوكم في الدين، كالنساء والضعفة منهم {أَنْ تَبَرُّوهُمْ} أي: تحسنوا إليهم {وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ} أي: وتعدلوا {إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ} ... عن أسماء -هي بنت أبي بكر رضي الله عنهما- قالت: قدمت أُمِّي وهي مشركة في عهد قريش إذ عاهدوا، فأتيَتْ النبي صلى الله عليه وسلم فقلت: يا رسول الله، إن أُمِّي قدمت وهي راغبة، أفأصلها؟ قال: «نعم، صلي أُمك» أخرجاه^(٢). وقوله: {إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ

(١) أما (القَسْط) بالفتح، و(القُسُوط) بالضم: فهو الجور والعدول عن الحق، والاسم منه (قاسط)

ومنه قوله تعالى: {وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا} [الجن: ١٥].

(٢) رواه البخاري (٦١٧٠)، ومسلم (٢٦٤٠).

المُقْسِطِينَ} تقدم تفسير ذلك في سورة الحجرات، -وأورد الحديث الصحيح- «المقسطون على منابر من نور عن يمين العرش، الذين يعدلون في حكمهم وأهاليهم وما ولّوا»^(١) ^(٢).

وما أجهل أن يُفسّر القرآن بالقرآن؛ فتلك الآية الجليلة تفسر بقول الله العظيم عن الوالدين -المشركين-: {وَإِنْ جَاهِدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا} [لقمان: ١٥] الله أكبر!

فعلم أن البر والقسط وحسن المعاملة معهم والاستمالة في لين من إسلامنا الحنيف، لكن يشترط لذلك شرط وهو (مَن لم يعاد دعوة للدين) وقد أفصح عن ذلك قوله جل شأنه: {إِنَّمَا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُواكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُواكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ} [المتحنة: ٩] قال السعدي في تفسيره: (نهاكم الله {أَنْ تَوَلَّوْهُمْ} بالمودعة والنصرة، بالقول والفعل)^(٣). وأيضا يستدل لذلك بالآية السابقة آية البر والإحسان بالقيّد في وصف الله للكافرين {الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُواكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُواكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ} [المتحنة: ٨].

(١) رواه مسلم (١٨٢٧)، لكن بلفظ «عن يمين الرحمن وكلتا يديه يمين».

(٢) (٨/ ٩٠-٩١).

(٣) ص ٨٥٧.

ففرق بين البر والصلة والإحسان والعدل، وبين المحبة والنصرة والطاعة والمتابعة والتشبه، فتأمل.

ومن الأمور التي ليست بموالة كذلك ودلت عليها النصوص: التعامل مع الكفار في المعاملات الدنيوية كمسائل البيع والشراء والإيجار والاستئجار وقبول الهدية منهم - وفيها تفصيل - وإهدائهم وعبادة مريضهم وتزوج الكتائية العفيفة، كذا الاستعانة بهم في مصالح المسلمين عند الحاجة والضرورة^(١) على أن يكون ذلك في نطاق ضيق، ولا يضر بالإسلام والمسلمين، ولا يكون لهم سلطان على المؤمنين، فقد استعان النبي صلى الله عليه وسلم باليهود الذين كانوا في المدينة في قتال المشركين^(٢)، واستعان بخزاعة ضد كفار قريش^(٣).

فكل هذا ليس من الولاء والبراء، على أن يلتزم الكفار الذين يقيمون

(١) ومسألة الاستعانة بهم في الحرب ضد كفار آخرين قد وقع في جوازها خلاف بين العلماء؛ فمنهم من منع مطلقاً، ومنهم من أجاز بقيود وشروط كمسبب الحاجة إليهم وأمن مكرهم وخيانتهم للمؤمنين. يُراجع: المغني (٨ / ٤١٤-٤١٥)، الإفصاح (٢ / ٢٨٦). أما الاستعانة بهم على قتال بغاة مسلمين فقد منع منه أكثر العلماء وجماهيرهم. يُراجع: حاشية الدسوقي (٤ / ٢٩٩)، روضة الطالبين (٧ / ١٧٩-١٨٠)، كشف القناع (٦ / ١٦٤)، المحلى (١١ / ١١٣).

(٢) رواه سعيد بن منصور في سننه (٢ / ٢٨٤)، والبيهقي في الكبرى (٩ / ٥٣).

(٣) السيرة النبوية لابن هشام (٢ / ١٠٢)، السيرة لابن كثير (٣ / ٩٩).

بين المسلمين بالآداب العامة^(١)، وأن لا يدعوا إلى دينهم.

٥- (وَلَا تُؤَالِ مَنْ يُعَادِ الْمِلَّةَ فَإِنَّهَا النَّقِیْضَةُ الْمُخِلَّةُ)

وهذه الفعلة يا لهولها ولعظم خطرها!

والمقصود الموالاتة المطلقة العامة الكبرى، التي يسميها البعض بـ(التولي) وهي مظاهرة الكافرين على المؤمنين ومناصرة المشركين ومعاونتهم على قتال المسلمين. وحكمها كفر ونفاق وخروج من الملة. فتلک هي الطامة الكبرى والجريمة العظمى لذا قال عنها (النقيضة المخلة) تنقض الإسلام وتهدمه، وتلحق الكفر وتثبتته.

١- قال الله عز وجل محذراً المؤمنين: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ} [المائدة: ٥١] قال ابن جرير: (القول في تأويل قوله عز ذكره: {وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ} قال أبو جعفر: يعني

(١) يُراجع في ذلك أحكام أهل الذمة: كالجزية على المستطيع منهم، وكفالة الفقير منهم من بيت مال المسلمين، وحرمة بناء الكنائس (الجديدة) مع عدم هدم القديمة، ورفع الحد عنهم فيما اعتقدوا حله لكن يُمنع جهرهم به، ويقام عليهم الحد فيما يعتقدون حرمة، ولا يُبتدؤون بالسلام، ولا يُظلمون ولا يؤذون ويُعاملون بالعدل والإحسان عسى الله أن يهديهم.

تعالى ذكره بقوله: {وَمَنْ يَتَوَلَّهِمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ} ومن يتول اليهود والنصارى دون المؤمنين فإنه منهم يقول: فإن من تولاهم ونصرهم على المؤمنين، فهو من أهل دينهم وملتهم، فإنه لا يتولى متولٍ أحداً إلا وهو به وبدينه وما هو عليه راض، وإذا رضى ورضى دينه، فقد عادى ما خالفه وسخطه، وصار حكمه حكمه^(١).

وقال ابن حزم: (وصح أن قول الله تعالى: {وَمَنْ يَتَوَلَّهِمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ} إنما هو على ظاهره، بأنه كافر من جملة الكفار فقط، وهذا حق لا يختلف فيه اثنان من المسلمين)^(٢).

وقال القرطبي: ({وَمَنْ يَتَوَلَّهِمْ مِنْكُمْ} أي: يعضدهم على المسلمين {فَإِنَّهُ مِنْهُمْ} يبين تعالى أن حكمه كحكمهم، وهو يمنع إثبات الميراث للمسلم من المرتد، وكان الذي تولاهم ابن أبي، ثم هذا الحكم باق إلى يوم القيامة في قطع الموالاة)^(٣).

وقال محمد بن عبد الوهاب في نواقض الإسلام: (الثامن: مظاهرة المشركين ومعاونتهم على المسلمين، والدليل قوله تعالى: {وَمَنْ يَتَوَلَّهِمْ مِنْكُمْ

(١) تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٨/ ٥٠٨).

(٢) المحلى (١١/ ٣٥).

(٣) تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن (٦/ ٢١٧).

فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ }^(١).

٢- وقال تعالى ذكره ناهياً عباده الموحدين: { لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ } [آل عمران: ٢٨] قال ابن جرير: (ومعنى ذلك: لا تتخذوا أيها المؤمنون الكفارَ ظهراً أو أنصاراً توالونهم على دينهم، وتظاهروا بهم على المسلمين من دون المؤمنين وتدلُّونهم على عوراتهم، فإنه من يفعل ذلك فليس من الله في شيء يعني بذلك: فقد برئ من الله وبرئ الله منه، بارتداده عن دينه ودخوله في الكفر)^(٢).

وقال السعدي في تفسير تلك الآية: (وهذا نهى من الله تعالى للمؤمنين عن موالاة الكافرين بالمحبة والنصرة والاستعانة بهم على أمر من أمور المسلمين، وتوعد ذلك فقال: { وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ } أي: فقد انقطع عن الله وليس له في دين الله نصيب؛ لأن موالاة الكافرين لا تجتمع مع الإيمان، لأن الإيمان يأمر بموالاة الله وموالاة أوليائه المؤمنين المتعاونين على إقامة دين الله وجهاد أعدائه، قال تعالى: { وَالْمُؤْمِنُونَ

(١) ص ١.

(٢) تفسير الطبري (٦/٣١٣).

وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ { [التوبة: ٧١] فمن وإلى الكافرين من دون المؤمنين الذين يريدون أن يطفئوا نور الله ويفتنوا أوليائه خرج من حزب المؤمنين وصار من حزب الكافرين، قال تعالى: {وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ} [المائدة: ٥١] ^(١).

وقوله تعالى: {إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً} قال في تفسير الجلالين: (مصدر تقيته أي: تخافوا مخافة، فلکم مولاتهم باللسان دون القلب، وهذا قبل عزة الإسلام، ويجري فيمن هو في بلد ليس قويا فيها) ^(٢). فالمقصود أنه عند الضعف والخوف رخص الله سبحانه للمؤمنين في مهادنة الكافرين بإظهار الدين في الكلام واللفظ في الفعال؛ اتقاء لشرهم، حتى تقوى شوكتهم—أي: المؤمنين—.

٣- وقال عز من قائل واصفًا المنافقين: {بَشَرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنْ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا * الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَيْتَعُونَ عِنْدَهُمُ الْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا} [النساء: ١٣٨-١٣٩].

٤- وقال سبحانه عن كفار بني إسرائيل: {تَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ

(١) ص ١٢٧.

(٢) ص ٥٣.

هُم خَالِدُونَ * وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ فَاسِقُونَ { [المائدة: ٨٠-٨١].

٥- بل جعل الله موالاتهم في السر أو العلن، بالصدق أو الكذب سواء قال تعالى: { أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نَافَقُوا يَقُولُونَ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَئِنْ أُخْرِجْتُمْ لَنَخْرُجَنَّ مَعَكُمْ وَلَا نُطِيعُ فِيكُمْ أَحَدًا أَبَدًا وَإِنْ قُوتِلْتُمْ لَنَنْصُرَنَّكُمْ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ } [الحشر: ١١].

٦- وحكم الله على من تولاهم قاصداً ظهور الشرك أو غير قاصد كعبد الدنيا أو الخائف منهم - بالكفر والنفاق سواء بسواء، فقال تعالى بعد الآية العظيمة التي هي أم الباب وعمدة القول، وهي قوله: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ } قال، انظر! { فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ فَيُضْبِحُوا عَلَى مَا أَسْرَوْا فِي أَنْفُسِهِمْ نَادِمِينَ * وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا أَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَأَصْبَحُوا خَاسِرِينَ * يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ

وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ} [المائدة: ٥٢-٥٤]، وقال تعالى: {ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اسْتَحَبُّوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ} [النحل: ١٠٧].

فسبب كفرهم حبهم للدنيا، وليس بغضهم للدين، وفي هذا دليل قاطع ورد ساطع على القول المحدث الذي اشترط للوقوع في الكفر في مسألة (تولي المشركين) أن يكون المتولي قاصداً بقلبه (اعتقاده) ظهور الشرك على الإسلام محباً للكفر مبغضاً للإسلام؛ فإن أراد بمظاهرتة الدنيا فليس بكفر! وهذا التقسيم لا أصل له، وهو قول باطل وخطأ ظاهر -كما ترى- لمخالفته الأدلة وإجماع الأئمة الأجلّة؛ فالكفر يقع بالقول أو الفعل أو الاعتقاد، فقد يكون الكفر بالقول دون الاعتقاد، وقد يكون بالفعل دون الاعتقاد؛ فتقييد نواقض الإسلام بالاعتقاد أو الجحود أو الاستحلال ليس من قول أهل السنة في شيء.

قال ابن تيمية: (من جمر إلى معسكر التتر، ولحق بهم = ارتد، وحل ماله ودمه)^(١). وعلق رشيد رضا في الحاشية: (وكذا كل من لحق بالكفار المحاربين للمسلمين وأعانهم عليهم، وهو صريح قوله تعالى: {وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ})^(٢).

(١) ينظر: الدرر السنية (٨/ ٣٣٨)، مجموعة الرسائل النجدية (٣/ ٣٥).

(٢) السابق.

وقال أحمد شاكر: (أما التعاون مع الإنجليز [أثناء حربهم المسلمين] بأي نوع من أنواع التعاون قل أو كثر، فهو الردة الجامعة، والكفر الصراح، لا يقبل فيه اعتذار، ولا ينفع معه تأوّل، ولا ينجي من حكمه عصبية حمقاء، ولا سياسة خرقاء، ولا مجاملة هي النفاق، سواء أكان ذلك من أفراد أو حكومات أو زعماء، كلهم في الكفر والردة سواء، إلا من جهل وأخطأ، ثم استدرك أمره فتاب وأخذ سبيل المؤمنين فأولئك عسى الله أن يتوب عليهم، إن أخلصوا في قلوبهم لله لا للسياسة ولا للناس)^(١).

وقال ابن باز: (وقد أجمع علماء الإسلام على أن من ظاهر الكفار على المسلمين وساعدهم عليهم بأي نوع من المساعدة، فهو كافر مثلهم، كما قال سبحانه: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ} [المائدة: ٥١] وقال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنَّ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ} [التوبة: ٢٣])^(٢).

(١) كلمة الحق ص ١٢٦.

(٢) مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لابن باز (١/ ٢٧٤).

وتأمل كلام سليمان بن عبد الله آل الشيخ في تلك القضية: (اعلم - رحمك الله - أن الإنسان إذا أظهر للمشركين الموافقة على دينهم خوفاً منهم، ومداراة لهم، ومداهنة لدفع شرهم، فإنه كافر مثلهم، وإن كان يكره دينهم ويغضهم ويحب الإسلام والمسلمين، هذا إذا لم يقع منه إلا ذلك، فكيف إذا كان في دار منعة واستدعى بهم ودخل في طاعتهم وأظهر الموافقة على دينهم الباطل وأعانهم عليه بالنصرة والمال والوالهم وقطع الموالاة بينه وبين المسلمين، وصار من جنود القباب والشرك وأهلها بعد ما كان من جنود الإخلاص والتوحيد وأهله، فإن هذا لا يشك مسلم أنه كافرٌ من أشد الناس عداوة لله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم، ولا يستثنى من ذلك إلا المكره وهو: الذي يستولي عليه المشركون فيقولون له: اكفر أو افعَل كذا وإلا فعلنا بك وقتلناك، أو يأخذونه فيعذبونه حتى يوافقهم، فيجوز له الموافقة باللسان مع طمأنينة القلب بالإيمان. وقد أجمع العلماء على أنه من تكلم بالكفر هازلاً أنه يكفر، فكيف بمن أظهر الكفر خوفاً أو طمعاً في الدنيا)^(١).

وقال حمد بن عتيق: (فقد تقدم أن مظاهره المشركين ودلائلهم على عورات المسلمين أو الذب عنهم بلسان أو رضي بما هم عليه، كل هذه

(١) الدلائل في حكم موالاة أهل الإشراف ص ٥.

مكفرات ممن صدرت منه من غير الإكراه المذكور فهو مرتد، وإن كان مع ذلك يبغض الكفار ويحب المسلمين^(١).

وهذا الأمر ما أبينه وما أفصحه، وما أظهره وما أوضحه! ولكن لمن كان له قلب.

وقد استدل أصحاب هذا القول المحدث الضعيف بقصة حاطب رضي الله عنه، وكشفه سرّ النبي صلى الله عليه وسلم للمشرّكين في فتح مكة وإخباره المشرّكين أنه قادم إليهم، وأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكفره بذلك لأنه ما اعتقد بقلبه وما قصد ظهور الشرك على الإسلام.

والحق أن يقال: إن فعل حاطب رضي الله عنه الصحابي البدرى غاية ما فيه أنه كشف سر، كشف سر فقط، وهو ما يسميه البعض بـ(التجسس)، وانتبه أن حاطباً كان في جيش المسلمين، ولم يقاتل مع الكفار.

وحكم هذا الفعل -كشف السر أو التجسس- مما وقع فيه خلاف بين العلماء، وهو من الخلاف السائغ؛ فقال فريق إنه كفر، وقال غيرهم إنه كبيرة وليس بكفر.

علماً أن حاطباً لم يكفر باتفاق العلماء.

(١) الدفاع عن أهل السنة والاتباع ص ٣٠.

فالقول الأول: إن التجسس^(١) وكشف السر فعل كفر وخروج من الملة، ولكن حاطباً رضي الله عنه لم يكفر عيناً لأنه متأول^(٢)، وهو بنفسه رضي الله عنه قال: (ولم أفعله ارتداداً عن دين الله ولا رضا بالكفر بعد الإسلام، وما غيرت ولا بدلت -أي ديني-، أما إني لم أفعله غشاً يا رسول الله ولا نفاقاً).

فالظاهر أنه يرى أن هذا العمل كفر وارتداد وغش ونفاق، وكأنه رضي الله عنه ذهل عن هذا الأمر لتأويل قدّمه للنبي صلى الله عليه وسلم وهو (أردت أن يكون لي عند القوم يد يدفع الله بها عن أهلي ومالي).

وممن قال بكفر الجاسوس: الطبري في تفسيره (٦/٣١٣)، وابن

(١) ومن الجدير بالذكر أن الجواسيس العصريين لا تقتصر أعمالهم على مجرد نقل المعلومات بكتابة أو مراسلة أو اتصال أو تصوير، بل تعدى أمرهم ذلك كله ليشاركوا مشاركة فعلية وعملية باستعمال تقنيات متعددة، منها الشرائح التي تقوم بتوجيه الصواريخ إلى الهدف، ونحو ذلك، ومنهم من يباشر القتل بنفسه وهذا من أشد أنواع المظاهرة، فينبغي للعالم والمتعلم التأمل في فقه الواقع كما ينبغي التأصيل في علم الشريعة، قال ابن باز: (ولا شك أن التجسس تولّ للمشركين، ردة، يوجب القتل) سبل السلام شرح نواقض الإسلام ص ٢١٨، شرح زاد المعاد صوتي: [٧/ أ / البردين]، وفي المسألة خلاف كما بيّن.

(٢) ومعلوم أن التأويل من موانع التكفير، وسيأتي الحديث عن تلك الموانع.

حجر في الفتح (٨ / ٨١٨ - ٨٢٠) فظاهر كلامه أن حاطباً لم يكفر لتأويله والفعل ذاته كفر، وغيرهما.

والقول الثاني: إن التجسس وكشف السر ليس بكفر، بل كبيرة من الكبائر؛ لأن حاطباً رضي الله عنه شهد بدرًا، وما كان له أن يقع في فعل كفر، والنبى صلى الله عليه وسلم قال: «إنه قد شهد بدرًا، وما يدريك لعل الله أن يكون اطلع إلى أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم» فدل على أن فعله ليس بكفر، لأن الله سبحانه لا يغفر الكفر.

ومن قال بعدم قتل الجاسوس — ويفهم منه عدم كفره —: أبو حنيفة والشافعي وأحمد، يُنظر: زاد المعاد لابن القيم (٣ / ٩٨)، وغيرهم.

فالخلاف في المسألة واقع، وإليك سياق القصة كاملة:

(عن علي رضي الله عنه قال: بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأبا مرثد الغنوي، والزبير بن العوام، وكلنا فارس، قال: انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ فإن بها امرأة من المشركين معها كتاب من حاطب بن أبي بلتعة إلى المشركين. فأدركناها تسير على بعير لها حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلنا: الكتاب. فقالت: ما معنا كتاب. فأخذناها فالتمسنا فلم نر كتابًا، فقلنا: ما كذب رسول الله صلى الله عليه وسلم، لتخرجن الكتاب أو لنجرّدنك. فلما رأت الجِدَّ أهوت إلى حُجزتها وهي محتجزة بكساء

فأخرجته، فانطلقنا بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم^(١). فقال عمر: (يا رسول الله قد خان الله ورسوله والمؤمنين) (دعني أضرب عنق هذا المنافق) (فإنه قد كفر). فقال النبي صلى الله عليه وسلم: ما حملك على ما صنعت؟ قال حاطب: (والله ما بي أن لا أكون مؤمنًا بالله ورسوله صلى الله عليه وسلم) (ولم أفعله ارتدادًا عن ديني ولا رضا بالكفر بعد الإسلام) (وما فعلت ذلك كفرًا) (وما غيرت ولا بدلت) (ما كان بي من كفر ولا ارتداد) (أما إنني لم أفعله غشًا يا رسول الله ولا نفاقًا، قد علمت أن الله مظهر رسوله ومتم له أمره) (فقلت: أكتب كتابًا لا يضر الله ورسوله) (أردت أن يكون لي عند القوم يد يدفع الله بها عن أهلي ومالي، وليس أحد من أصحابك إلا له هناك من عشيرته من يدفع الله به عن أهله وماله). فقال النبي صلى الله عليه وسلم: صدق، ولا تقولوا له إلا خيرًا. فقال عمر: إنه قد خان الله ورسوله والمؤمنين، فدعني فلا أضرب عنقه، فقال: أليس من أهل بدر؟ فقال: لعل الله اطلع إلى أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد وجبت لكم الجنة أو فقد غفرت لكم. فدمعت عينا عمر وقال: الله ورسوله أعلم^(٢).

(١) وفي الكتاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قادم إليكم يغزوكم.

(٢) رواه البخاري (٣٠٠٧)، ومسلم (٤٥٥٠) وغيرهما، وجمعت الروايات الصحيحة في سياق

فاختلفت أنظار أهل العلم إلى تلك القصة -كما بيّنا- واختلفوا في كفر الجاسوس المنتسب للإسلام كما اختلفوا في قتله، وليس في واحد من الأمرين إجماع بينهم، فالقول الأول: إن التجسس وكشف السر كفر، والقول الثاني: إنه ليس بكفر، بل كبيرة من الكبائر.

لكن ليُعلم أن هذا النوع من الموالاة شيء، ومظاهرة الكافرين على المؤمنين ونصرتهم وتأيدهم والقتال معهم والوقوف في صفوفهم ومساعدتهم بالمال والنفس والرأي شيء آخر، فهذا كفر باتفاق العلماء وإجماع النبلاء، وإن لم يقع في القلب حبُّهم وإرادة علوهم وتفضيل دينهم على دين المؤمنين ... نسأل الله العافية.

٦- (وَلَا تُعِزُّ الْكَافِرَ الْعَيْنُ إِلَّا وَلَا تُحَاكِمُ الْفِعْلُ إِلَّا) أمر الله سبحانه عباده بموالاة المؤمنين وذلك بمحبتهم ونصرتهم ومساعدتهم ومتابعتهم وصدقتهم وإعزازهم والتشبه بهم والركون إليهم والسكنى معهم.

وكذا أمر بمعاداة الكافرين وذلك بضد ما سبق: من بغضهم ومخالفتهم وعدم التشبه بهم أو محاكاتهم والهجرة من ديارهم إلا لضرورة^(١)،

(١) مَنْ كَانَ فِي دَارٍ كَفَرٍ يَسْتَطِيعُ أَنْ يُظْهِرَ دِينَهُ وَأَنْ يَعلنَهُ وَلَا يَجِدُ مِنْ يَمْنَعُهُ فَالْهَجْرَةُ فِي حَقِّهِ مُسْتَحْبَّةٌ، وَإِنْ كَانَ لَا يَسْتَطِيعُ فَوَاجِبَةٌ.

وخذلان وإذلال ومعاداة المحارب منهم.

أما موالاة المسلم للكافرين فتلك ذنب عظيم وإثم جسيم، وتنقسم الموالاة إلى موالاة عامة كبرى مكفرة وموالاة خاصة صغرى^(١) غير مكفرة.

فالأولى: المكفرة: مثل حب الكافرين لكفرهم والرضا بملتهم وتصحيح مذهبهم وعدم تكفيرهم، وكذا مناصرة المشركين ومظاهرتهم على المسلمين ومساعدتهم في قتال المؤمنين وإن كان يبغض الكفر ويجب الإسلام، وقد تقدم بسط ذلك.

أما الثانية: غير المكفرة: (وهي المقصودة من هذا البيت: ولا تعز الكافر العنيدا... ولا تحاك فعله تقليدا) فلها صور عديدة ذكرها أهل العلم استنباطاً من كتاب الله ومن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن آثار صحابته رضوان الله عليهم لا سيما العهدة العمرية^(٢).

من ذلك ما ذكر الناظم: إعزازهم ومحاکاتهم والتشبه بهم وتقليدهم^(٣)، وأيضاً الإقامة أو السفر إلى بلادهم لغير ضرورة أو حاجة، وكَبَلُ الدواة وبري القلم ورفع الصوت لهم والاستعانة بهم والثقة بهم

(١) صغرى باعتبار مقارنتها بالكبرى المكفرة، لا لأنها من الصغائر، فمنها أعمال تصل إلى الكبائر، وشأنها عظيم، فتأمل.

(٢) يُنظر: أحكام أهل الذمة (٣/ ١١٦٣-١١٦٤).

(٣) في غير كفرهم، فتلك من النوع الأول، فتنبه!

وتوليتهم المناصب المهمة التي فيها أسرار المسلمين واتخاذهم بطانة ومستشارين وجعلهم رؤساء ورفعهم على المسلمين وتصديرهم في المجالس ومشاركتهم في أعيادهم -الدينية- أو مساعدتهم في إقامتها أو تهنتهم أو حضور إقامتها ومدحهم وإطلاق الثناء عليهم والإعجاب بهم وبتقدمهم ومهاراتهم دون نظر إلى فساد دينهم^(١) والتسمي بأسمائهم والاستغفار لهم والترحم عليهم (لأن ذلك يتضمن حبهم وتصحيح مذهبهم)^(٢) وصادقتهم وكثرة مجالستهم والانبساط لهم وزيارتهم زيارة مؤانسة لا دعوة وطاعتهم -في غير الكفر- ومعاونتهم -على المعاصي لا الكفر- وتعظيمهم وبدئهم بالسلام والتوسعة وإفساح الطريق لهم^(٣).

وإليك بعض الأدلة: قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً

(١) لا يفهم من ذلك أن المسلمين لا يسعون إلى التقدم والحضارة والرفي، بل ذلك مشروع ومطلوب، فالمقصود أن نأخذ من الكفار ما عندهم من منافع دنيوية مباحة وندع كفرهم وشركهم.

(٢) فإن كان -الاستغفار والترحم عليهم- مع حب وتصحيح مذهبهم فكفر.

(٣) كل ذلك مع البر والإحسان والصلة والقسط والعدل وعدم ظلمهم كما أمر الله، وتقدم ذلك، انظر ص ٣٤، ولا يظن أحد أن تلك الأمور ظلم له، بل هذا عين العدل به؛ فالشارع الحكيم جعل هذا -والله أعلم- لعلهم يستفيقون من غيهم، ويبتدون إلى توحيد ربهم، بدلاً من أن يستمروا في خطئهم بحسبونه صواباً، ونسأل الله الهداية للناس أجمعين {وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ} [النساء: ٢٧] {وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ} [البقرة: ٢٢١] سبحانه ربي ما أعدلُه وما أحكمه، وما أرفه وما أرحمه!

مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ
وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ} [آل عمران:
١١٨] وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: (قلت لعمر رضي الله
عنه: لي كاتب نصراني، قال: ما لك؟! قاتلك الله، أما سمعت قول الله
تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ
أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ} [المائدة: ٥١] ألا اتخذت حنيفيًا. قلت: يا أمير المؤمنين، لي
كتابته وله دينه. قال: لا أكرمهم إذ أهانهم الله، ولا أعزهم إذ أذلهم الله، ولا
أدنيهم إذ أقصاهم الله^(١).

وقال صلى الله عليه وسلم: «من تشبه بقوم فهو منهم»^(٢).

وقال جل جلاله: {وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ} [الفرقان: ٧٢] قال
جمهور المفسرين: أي: ولا يحضرون أعياد المشركين. وقال الفاروق عمر
رضي الله عنه: (لا تدخلوا على المشركين في كنائسهم يوم عيدهم؛ فإن
السخطة تنزل عليهم)^(٣). ونقل الإجماع على حرمة تهنئة ومشاركة الكافرين

(١) رواه البيهقي (١٠/ ١٢٧)، وصححه الألباني في إرواء الغليل (٨/ ٢٥٥).

(٢) رواه أبو داود (٤٠٣١)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٢٨٣١).

(٣) رواه عبد الرزاق في مصنفه (١/ ٤١١)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٩/ ١١)، والبيهقي

في الكبرى (٩/ ٢٣٤).

في أعيادهم الدينية ابن القيم^(١) والبهوتي^(٢).

وقال سبحانه عمن اتخذهم أصدقاء وأخلاء: {يَا وَيْلَتَى لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ
فُلَانًا خَلِيلًا * لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ
خَذُولًا} [الفرقان: ٢٨-٢٩].

وقال جل ذكره: {وَلَا تَرْكُنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم
مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ} [هود: ١١٣].

وقال سبحانه: {مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ
كَانُوا أُولَىٰ قُرْبَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ} [التوبة: ١١٣].

وقال صلى الله عليه وسلم: «لا تقولوا للمنافق سيد، فإنه إن يك
سيداً فقد أسخطتم ربكم عز وجل»^(٣). والكافر من باب أولى.

وقال صلى الله عليه وسلم: «لا تبدؤوا اليهود بالسلام، ولا النصراني
بالسلام»^(٤)، فإذا لقيتم أحدهم في الطريق فاضطروه إلى أضيقه». قال النووي

(١) أحكام أهل الذمة (١/ ٢٠٥).

(٢) كشف القناع (٣/ ١٣١).

(٣) رواه أبو داود (٤٩٧٧)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود (٤٩٧٧).

(٤) إلا أن يكون مع الكفار مسلمون فيسلم، لحديث أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم مرّ بمجلس فيه أخلاط من المسلمين واليهود فسلم عليهم. رواه البخاري (٤٥٦٦)، وعند مسلم (١٧٩٨) بمعناه.

في شرح مسلم: (قال أصحابنا: لا يُترك للذمي صدر الطريق، بل يضطر إلى أضيقه إذ كان المسلمون يطرقون، فإن خلت الطريق عن الزحمة فلا حرج. قالوا: وليكن التضييق بحيث لا يقع في وهدة^(١)، ولا يصدمه جدار ونحوه -والله أعلم-^(٢)). وقال ابن عثيمين: (فالمعنى أنكم كما لا تبدؤونهم بالسلام، لا تفسحوا لهم، فإذا لقوكم، فلا تتفرقوا حتى يعبروا؛ بل استمروا على ما أنتم عليه، واجعلوا الضيق عليهم إن كان في الطريق ضيق، ومن المعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن إذا رأى الكافر كاليهود في المدينة يذهب ليزاحمه إلى الجدار حتى يرصّه على الجدار، ولم يفعل ذلك الصحابة رضي الله عنهم بعد فتوح الأمصار)^(٣).

٧- (وَلَا تُغْرِ بِحَاِلِهِمْ وَمَا لَهُمْ فَاللَّهُ مُؤَلَانَا وَلَا مَوْلَى لَهُمْ) فيا من أعزّه الله بالإسلام ومنّ عليه بنعمة الإيمان، إياك أن تغتر بالكافرين وبأحواهم وصورهم وما لهم من بهرج الدنيا وزخرفها؛ فقد قال الملك عز وجل: {لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ * مَتَاعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَاؤَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمِهَادُ} [آل عمران: ١٩٦-١٩٧].

(١) أي: أرض منخفضة أو حفرة.

(٢) شرح صحيح مسلم (٤/ ٣٢٤)، ورقم الحديث (٢١٦٧).

(٣) بتصرف يسير من مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (٣/ ٣٨).

قال في تفسير الجلالين: (ونزل - لما قال المسلمون: أعداء الله فيما نرى من الخير، ونحن في الجهد-: {لَا يَغُرَّتْكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا} ^(١) تصرفهم {في البلاد} بالتجارة والكسب. هو {مَتَاعٌ قَلِيلٌ} يتمتعون به يسيرًا في الدنيا ويفنى {ثُمَّ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمِهَادُ} الفراش هي) ^(٢).

فما أعطوا ذلك إلا استدراجًا لهم - عيادًا بالله - {وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ} * وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ { [الأعراف: ١٨٢-١٨٣].

وقال سبحانه: {فَذَرْنِي وَمَنْ يُكَذِّبُ بِهِذَا الْحَدِيثِ سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ} * وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ { [القلم: ٤٤-٤٥] {وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ وَالنَّارُ مَثْوًى لَهُمْ} [محمد: ١٢] ف«الدنيا سجن المؤمن، وجنة الكافر» ^(٣) كما قال صلى الله عليه وسلم.

فالمؤمن ينتظره نعيم مقيم فكأنه في الدنيا في سجن، والكافر ينتظره عذاب أليم فكأنه في الدنيا في جنة!

(١) ذكره الواحدي في أسباب النزول ص ١٤٣، وذكره البغوي في تفسيره (٢/ ١٥٤).

(٢) ص ٥١.

(٣) رواه مسلم (٢٩٥٦).

ولتُبشِّر يا أخي (فالله مولانا ولا مولى لهم) فمهما علا الباطل وانتفخ فسيأتي يوم وسيزهقه الله — حين يتمسك المسلمون أفرادًا وحكوماتٍ بدينهم، ويحكمون شريعة ربهم —، ومهما ابتلي المؤمنون في جنات الأرض وعُذِّبوا من أنجاس اليهود والنصارى والوثنيين والملحدين والطواغيت والعلمانيين والمنافقين، فعَمَّا قريب سينصرهم الله ويذهب الغمة عن هذه الأمة {أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ} [البقرة: ٢١٤]، و{ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ} [محمد: ١١]، {يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ} * هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ} [الصف: ٨-٩]، {وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ} * إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ * وَإِنَّ جُنَدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ} [الصافات: ١٧١-١٧٣]، وكما قال صلى الله عليه وسلم: «والله ليُتمنَّ الله هذا الأمر»^(١).

وما أروع هذه القصة وهذا الحديث! اقرأه واستنشق عبيره: (لما انقضت معركة أحد صعد أبو سفيان — وكان ما زال مشرَّكًا يومها — على مكان مرتفع، ونادى بالمسلمين مظهرًا الشماتة بهم قائلاً: أفي القوم محمد؟ (ثلاث مرات)، فنهاهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يجيبوه. ثم قال: أفي

(١) رواه أبو داود (٢٦٤٩)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود (٢٦٤٩). ورواه

البخاري (٣٦١٢) بلفظ (والله ليُتمنَّ هذا الأمر).

القوم ابن أبي قحافة؟ (ثلاث مرات)، قال: لا تجيبوه. ثم قال: أفني القوم ابن الخطاب؟ (ثلاث مرات)، ثم رجع إلى أصحابه فقال: أما هؤلاء فقد قتلوا، فلو كانوا أحياء لأجابوا، فما ملك عمرُ نفسه، فقال: كذبت والله يا عدو الله! إن الذين عددت لأحياء كلهم، وقد بقي لك ما يسوؤك. قال أبو سفيان: يومٌ بيوم بدر، والحرب سجال، إنكم ستجدون في القوم مثلة لم أمر بها، ولم تسؤني، ثم أخذ يرتجز: اعلُّ هبل! اعلُّ هبل! قال النبي صلى الله عليه وسلم: «ألا تجيبونه؟» قالوا: يا رسول الله ما نقول؟ قال: «قولوا: الله أعلى وأجل» قال: إن لنا العزى، ولا عزى لكم. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «ألا تجيبونه؟» قالوا: يا رسول الله ما نقول؟ قال: «قولوا: الله مولانا ولا مولى لكم»^(١). الله مولانا ولا مولى لهم.

٨- (وَنَصَرُهُمْ فِي الْجَهْرِ وَالسِّرِّةِ يُنَاقِضُ الْإِسْلَامَ بِالْكُلِّيَّةِ) سبق الكلام عن هذه المسألة الخطيرة بشيء من التفصيل ص ٣٨ في شرح

البيت

(ولا توال من يعاد الملة فإنها النقيضة المخلة)

فينبغي مراجعته^(٢).

(١) رواه البخاري (٣٠٣٩).

(٢) وكأنه -وفقه الله- كرره وختم به للتنبيه على خطره، نسأل الله العافية.

فمناصرة المشركين ومظاهرة الكافرين على قتال وحرب المسلمين —
 بالمال أو القوة أو السلاح أو نحوه — من نواقض الإسلام، وهي كفر ونفاق
 وخروج من الملة باتفاق. قال الله سبحانه: {وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ
 اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ} [المائدة: ٥١] {وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ
 الظَّالِمُونَ} [التوبة: ٢٣] {وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ} [الممتحنة: ٩].

خلاصة الفصل

خلق الله عز وجل الخلق لعبادته، قال تعالى: {وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ} [الذاريات: ٥٦] والعبادة التوحيد، وأمر بذلك جميع الناس على مدار العصور والأزمان.

ومن لوازم ومقتضيات هذا التوحيد والإيمان: أن يكون ولاء المؤمن لأهل الإيمان ولحزب الرحمن، وبرأؤه من أهل الكفر وحزب الشيطان. وولأؤه للمؤمنين يكون بمحبتهم ومناصرتهم ومساعدتهم ومتابعتهم وصدافتهم وإعزازهم والتشبه بهم والركون إليهم والسكنى معهم.

وبرأؤه من الكافرين يكون ببيغضهم ومخالفتهم وعدم التشبه بهم والهجرة من ديارهم إلا لضرورة، ويُضاف مع المحاربين خذلانهم ومعاداتهم وإذلالهم.

وموالة الكافرين نوعان:

(١) مُكْفِّرَةٌ: مثل حب دينهم والرضا به وعدم تكفيرهم، وكذلك مساعدتهم ومناصرتهم على قتال المسلمين بالمال أو النفس أو السلاح ونحوه—وإن أحب الإسلام وأبغض الكفر، وإن فعل ذلك لأجل الدنيا—. أما حالة التجسس أو كشف السر (فقط) فقد حصل فيها خلاف بين

العلماء؛ فمن قائل بأنها كفر، ومن قائل بأنها كبيرة.

(٢) غير مكفرة: ومنها ما هو من كبائر الذنوب، وصورها عديدة، وذلك مثل إعزازهم والتشبه بهم - في غير كفرهم - وطاعتهم - في المعاصي لا الكفر - وتقريبهم واتخاذهم بطانة ورفع مكانتهم ومشاركتهم أعيادهم الدينية وكثرة مجالستهم وزيارتهم للمؤانسة لا للدعوة والاستغفار لهم والترحم عليهم ... إلخ.

وهناك صور ليست من الموالاتة: مثل البيع والشراء وإهدائهم وقبول هديتهم وعيادة مريضهم وتزوج الكتابية العفيفة، ونحو ذلك.

ولا يعني ترك موالاتهم ظلمهم؛ بل أمر الشارع الحكيم بحسن معاملة الكفار بالبر والصلة والقسط والعدل، واستمالتهم في لين نحو هذا الدين العظيم، ودعوتهم برفق سعيًا في إنقاذهم من النار {وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ} [يونس: ٢٥].

وختمًا؛ ينبغي على المؤمن أن يثق بربه وأن نصره آتٍ وأن فرجه للأمة قريب، ولا يغتر بحال الكافرين وما هم عليه؛ فما هو إلا بهرج غرور، والله مولانا ولا مولى لهم.

الفصل الثاني

في أن الكفر يكون بالقول والفعل كما يكون الاعتقاد

- ٩- (وَمِنْ فِعَالِ الْكُفْرِ بِالذِّيَانِ عِبَادَةُ الْأَصْنَامِ وَالْأَوْثَانِ)
 ١٠- (وَمِنْهُ سَبُّ الصَّادِقِ الْأَمِينِ وَالهُزْءُ بِالْكِتَابِ أَوْ بِالذِّينِ)
 ١١- (وَالْجَادُّ فِي إِتْيَانِهَا كَالْمَارِحِ بِالْقَوْلِ أَوْ بِالْقَلْبِ وَالْجَوَارِحِ)
 ١٢- (وَمِنْهُ تَرْكُ الْمَرْءِ جِنْسَ الْعَمَلِ فَاحْذَرُ مِنَ الْإِرْجَاءِ وَافْهَمْ وَاعْقِلِ)

ذكر الناظم - وفقه الله - في هذا الفصل الثاني مسألة خطيرة أصلها في مبحث (الإيمان والكفر)، ويبنّ اعتقاد أهل السنة والجماعة في أن الكفر قد يقع بالقول وحده، أو بالفعل وحده، أو بالاعتقاد وحده، ومثّل ببعض المكفّرات القولية والعملية التي هي من نواقض الإسلام، نعوذ بالله منها.

والجادة السوية - والله أعلم - أننا قبل البدء في الحديث عن الكفر وكشف ذلك وشرحه = أن نُعرِّج سريعاً على تعريف الإيمان وتبيين حقيقته لدى الفرقة المُرَضِيَّة، أصحاب الطريقة السُّنِّيَّة السلفية^(١)، أهل الحديث والأثر، أهل السنة والجماعة.

(١) والسلفية ليست حكراً على حزب أو طائفة، بل هي منهج سليم يعني اتباع السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان.

الإيمان لغة: التصديق المستلزم للقبول والإذعان. والإيمان شرعاً: اعتقاد وقول وعمل^(١)؛ تصديق بالجنان (أي: القلب)، وإقرار باللسان، وعمل بالجوارح والأركان، يزيد بطاعة الرحمن، وينقص بطاعة الشيطان، ويتفاضل أهله فيه.

ومن السلف من عبّر عنه بأنه: قول وعمل ونية. ومنهم من قال: قول وعمل، وأدخل فيها الاعتقاد والنية، ولا مشاحة في الاصطلاح. وعند التفصيل نقول: الإيمان قول وعمل، والقول قسمان، والعمل قسمان.

القول:

١ - قول القلب: وهو تصديقه ومعرفته.

٢ - قول اللسان: وهو نطقه بالشهادتين.

والعمل:

١ - عمل القلب: مثل أصل المحبة والخوف والرجاء والتوكل والإخلاص ونحوه.

(١) حكى غير واحد إجماع الصحابة والتابعين والفقهاء والمحدثين على ذلك، منهم الشافعي ينظر: شرح أصول الاعتقاد للالكائي (٥/٩٥٦)، ومجموع فتاوى ابن تيمية (٧/٢٠٩)، ومنهم البغوي ينظر: شرح السنة (١/٣٨-٣٩)، ومنهم ابن عبد البر ينظر: التمهيد (٩/٢٣٨).

٢- عمل اللسان والجوارح: عمل اللسان مثل الذكر والدعاء وتلاوة القرآن ونحوه، وعمل الجوارح وهو الفعل والترك الواقع بهما؛ كفعل الصلاة والزكاة ونحوه، وترك الربا والزنا ونحوه.

واعلم -عَلَّمَنِي اللهُ وإياك- أن الاعتقاد والقول والعمل أركان في الإيمان ولا يجزئ أحدهم عن الآخر؛ فحقيقة الإيمان مركبة من هؤلاء كما ذكره ابن القيم^(١)؛ فلا يُخْرَجُ الاعتقاد عن الإيمان ولا يُخْرَجُ القول عن الإيمان ولا يُخْرَجُ العمل عن الإيمان، فالإيمان هو الاعتقاد والقول والعمل.

بعد هذا التأسيس يُعلم بالضرورة أن ضد الإيمان وهو الكفر قد يقع بالاعتقاد أو القول أو الفعل، وهذا أمر مقطوع به لدى علماء أهل السنة^(٢)، فمن الأقوال والأعمال ما هو كفر أكبر يخرج من الملة كما أن هناك من الاعتقادات ما هو كفر أكبر يخرج من الملة.

وتقسيم العلماء الكفر إلى:

١- كفر اعتقادي: وهو المخرج من الملة.

٢- كفر عملي: وهو غير المخرج من الملة.

لا يعنون بذلك البتة أنه ليس هناك أعمال أو أقوال مكفرة من نواقض

(١) يُنظر: الصلاة وحكم تاركها ص ٥٤.

(٢) حكى غير واحد الإجماع على ذلك منهم: ابن حزم ينظر: الفصل (٣/ ٢٤٥).

الإسلام، بل اصططحوا على ذلك لتبيين الكفر الأصغر وتفريقه عن الأكبر، وعرفوا الكفر العملي الأصغر بأنه كل معصية أطلق عليها الشارع اسم الكفر مع بقاء اسم الإيمان على عامله، ومثلوا بالقتل والزنا والسرقة وشرب الخمر والحلف بغير الله ونحوه، مع قولهم وتقريرهم بأن هناك أعمالاً وأقوالاً مكفرة كفرة أكبر، لذلك قال حافظ الحكمي: (ونحن لم نعرف الكفر الأصغر بالعملي مطلقاً بل بالعملي المحض الذي لم يستلزم الاعتقاد ولم يناقض قول القلب ولا عمله)^(١). فعلم أن من الكفر العملي ما هو أصغر، ومنه ما هو أكبر، قال ابن القيم: (وأما كفر العمل فينقسم إلى ما يضاد الإيمان وإلى ما لا يضاده؛ فالسجود للصنم والاستهانة بالمصحف وقتل النبي وسبه يضاد الإيمان)^(٢). قال ابن باز: (الذبح لغير الله والسجود لغير الله كفر عملي مخرج من الملة، وهكذا لو صلى لغير الله أو سجد لغيره سبحانه، فإنه يكون كفراً عملياً أكبر -والعياذ بالله- وهكذا إذا سب الدين، أو سب الرسول، أو استهزأ بالله ورسوله، فإن ذلك كفر عملي أكبر عند جميع أهل السنة والجماعة)^(٣).

(١) أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة ص ٧٧.

(٢) الصلاة وحكم تاركها ص ٣٧.

(٣) مجلة الفرقان الكويتية، العدد ٩٤، بتاريخ: شوال ١٤١٨ هـ.

ولله در بكر أبو زيد حين قال: (الكفر يكون بالاعتقاد وبالقول وبالفعل وبالشك وبالترك، وليس محصورًا بالتكذيب بالقلب كما تقوله المرجئة، ولا يلزم من زوال بعض الإيمان زوال كله كما تقوله الخوارج)^(١). وليت شعري لم يذكر الفقهاء في جل كتب الفقه والمذاهب في كتاب الحدود، باب: حكم المرتد، وهو من كفر بعد إسلامه، ويحصل الكفر بأحد أربعة أمور: بالقول أو بالفعل أو بالاعتقاد أو بالشك؟! فالكفر الأكبر يكون بالقول أو الفعل كما يكون بالاعتقاد.

٩- (وَمِنْ فِعَالِ الْكُفْرِ بِالْذِّيَّانِ عِبَادَةُ الْأَصْنَامِ وَالْأَوْثَانِ)

فمن خصال الكفر الأكبر المخرج من الملة الموجب للخلود في النيران —والعياذ بالله— المحبط لجميع الأعمال المبيح لدم أهله المانع من الموالاة والمحبة الشرعية لهم^(٢) = عبادة الأصنام والأوثان.

والذيان اسم من أسماء الله تعالى الحسنی، ثبت في السنة من حديث جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يحشر الله العباد فيناديهم بصوت يسمعه من بُعد كما يسمعه من قرب: أنا الملك، أنا

(١) درء الفتنة عن أهل السنة ص ٢٧.

(٢) تلك آثار الكفر الأكبر، وضدها آثار الكفر الأصغر؛ فلا يخرج من الملة ولا يوجب الخلود في النيران ... إلخ.

الديان»^(١). والديان: الذي دانت له الخليفة، وعنت له الوجوه، وخضعت لعظمته الرقاب، سبحانه وتعالى وعز وجل.

والله عزَّ ذكره أمر عباده بالتوحيد، بل ما خلقهم إلا لذلك، قال سبحانه: {وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ} [الذاريات: ٥٦] وقال تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ} [الأنبياء: ٢٥] وقال جل وعلا: {وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ} [النحل: ٣٦] وقال: {وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا} [النساء: ٣٦] وقال: {فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ} [البقرة: ٢٢]. وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً...»^(٢).

فأعظم ما أمر الله به التوحيد، وأعظم ما نهى عنه الشرك.

والتوحيد له معنيان شرعاً:

أحدهما عام: وهو إفراد الله بحقوقه. وحق الله نوعان:

١- حق الله في المعرفة والإثبات.

٢- حق الله في القصد والطلب.

(١) رواه أحمد (٤٩٥/٣)، والبخاري في الأدب المفرد (٩٧٠)، وحسنه الألباني في

صحيح الترغيب والترهيب (٣٦٠٨).

(٢) رواه البخاري (١٢٨)، ومسلم (٣٠).

وينشأ عن هذين النوعين أن الواجب على العبد في توحيد الله ثلاثة أنواع: توحيد ربوبية، وتوحيد ألوهية، وتوحيد أسماء وصفات^(١).

والثاني خاص: وهو إفراد الله بالعبادة.

والثاني هو المعهود عند الإطلاق في خطاب الشرع.

والشرك كذلك له معنيان شرعاً:

أحدهما عام: وهو جعل شيء من حقوق الله لغيره.

والثاني خاص: وهو جعل شيء من العبادة لغير الله.

بعد هذا التأسيس للتوحيد والشرك وذكر بعض الأدلة من الكتاب والسنة، وتعريفهما = تبين أن عبادة الأصنام والأوثان بأي نوع من أنواع العبادة كفر بالله العظيم وخروج من ملة المسلمين، فمن دعا صنماً أو وثناً أو قبراً أو خافه أو رجاه أو توكل عليه أو ذبح له أو نذر له أو سجد له فهو كافر مارق، قال تعالى: {وَأَنَّ الْمُسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا} [الجن: ١٨] وقال صلى الله عليه وسلم: «الدعاء هو العبادة»^(٢). وقال سبحانه: {قُلْ

(١) توحيد الربوبية: الإيمان بأن الله خالق الخلق ومدبر شؤونهم ومالكهم ورازقهم (إفراده بأفعاله).

توحيد الألوهية: الإيمان بأنه الإله الحق المستحق للعبادة دون كل ما سواه (إفراده بأفعالنا).
توحيد الأسماء والصفات: الإيمان بأسمائه الحسنی وصفاته العلا الواردة في الكتاب والسنة من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل.

(٢) رواه الترمذي (٣٢٤٧)، وأبو داود (١٤٧٩)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٣٤٠٧).

إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * لَا شَرِيكَ لَهُ { [الأنعام: ١٦٢-١٦٣] وقال صلى الله عليه وسلم: «لعن الله من ذبح لغير الله»^(١).

قال البرهاري: (ولا يخرج أحد من أهل القبلة من الإسلام حتى يرد آية من كتاب الله عز وجل، أو يرد شيئاً من آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو يصلي لغير الله، أو يذبح لغير الله، وإذا فعل شيئاً من ذلك وجب عليك أن تخرجه من الإسلام)^(٢). وقال القاضي عياض: (وكذلك نكفر بفعل أجمع المسلمون على أنه لا يصدر إلا من كافر وإن كان صاحبه مصرحاً بالإسلام مع فعله كالسجود للصنم أو الشمس والقمر والصليب والنار)^(٣). وذكر محمد بن عبد الوهاب في نواقض الإسلام: (الناقض الأول: الشرك في عبادة الله، قال الله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ} [النساء: ٤٨] {إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ} [المائدة: ٧٢]. ومنه الذبح لغير الله كمن يذبح للجن أو للقبر)^(٤).

(١) رواه مسلم (١٩٧٨).

(٢) شرح السنة ص ٣١.

(٣) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ٣٩٦-٣٩٧).

(٤) قال ابن باز في نواقض الإسلام: (ومن ذلك دعاء الموتى والاستعانة بهم والنذر

والذبح لهم) ص ١.

الناقص الثاني: من جعل بينه وبين الله وسائط، يدعوهم ويسألهم الشفاعة ويتوكل عليهم = كفر إجماعاً^(١). وهذا عين فعل مشركي قريش حيث جعلوا مع الله وسائط وشفعاء مع إيمانهم بربوبية الله، قال تعالى حاكياً عنهم: {مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى} [الزمر: ٣]. وقال سبحانه: {وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ} [يونس: ١٨].

١٠- (وَمِنْهُ سَبُّ الصَّادِقِ الْأَمِينِ وَالهُزْءُ بِالْكِتَابِ أَوْ بِالَّذِينَ) ذكر في هذا البيت ناقضاً آخر من نواقض الإسلام، تقشر منه الجلود، وتتقطع منه القلوب، وتذرف له دموع العيون، ألا وهو سب رسول الله صلى الله عليه وسلم، والاستهزاء بالقرآن أو بالإسلام. قال تعالى: {مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ} [الفتح: ٢٩] وقال سبحانه: {لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ} [آل عمران: ١٦٤] وقال عز ذكره: {لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ} [التوبة: ١٢٨]. بأبي وأمي وأهلي ونفسي صلى الله عليه وسلم.

قال عن نفسه -بعد وحي ربه-: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر، وأنا أول من تنشق عنه الأرض ولا فخر، وأنا أول من يأخذ بحلقة باب الجنة ولا فخر، ولواء الحمد بيدي ولا فخر»^(١).

وأحسن منك لم تر قط عيني وأجمل منك لم تلد النساء
خُلِقْتُ مُبرِّئاً من كل عيب كأنك قد خُلِقت كما تشاء
فسب النبي صلى الله عليه وسلم أو انتقاصه شيء جلل، وأمر عظيم،
وجِدُّ خطير، وهو كفر بإجماع المسلمين.
وكذلك الاستهزاء بكتاب الله عز وجل القرآن، أو بدينه الإسلام
ينقض الملة ويهدم الدين.

ويا عجباً كيف يُستهزأ بالقرآن؟! و{إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ
أَقْوَمُ} [الإسراء: ٩] {وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ * نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ *
عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ * بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ} [الشعراء: ١٩٢ -
١٩٥] وقال صلى الله عليه وسلم: «تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن
اعتصمتم به كتاب الله...»^(٢).

ويا إلهي من يقدر على السخرية بالإسلام؟! وقد قال الملك سبحانه:

(١) رواه الترمذي (٣١٤٨)، وغيره بالفاظ متقاربة، وصححه الألباني في صحيح
الترغيب والترهيب (٣٦٤٣).

(٢) رواه أبو داود (١٩٠٥)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود (١٩٠٥).

{إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ} [آل عمران: ١٩] وقال: {وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ} [آل عمران: ٨٥] وقال سبحانه: {وَلَيْتَن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ * لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ} [التوبة: ٦٥-٦٦] وقد نزلت هذه الآية الخطيرة في قوم منافقين استهزؤوا برسول الله وأصحابه فحكم الله بكفرهم^(١).

والاستهزاء بدين الله من علامات الكفار، قال تعالى: {وَإِذَا رَأَوْكَ إِِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوءًا أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا *} [كَادَ لَيُضِلَّنَا عَنْ أَهْتِنَا لَوْلَا أَنْ صَبَرْنَا عَلَيْهَا} [الفرقان: ٤١-٤٢] بل لقد حذر سبحانه من مجالسة هؤلاء المجرمين المستهزين فقال: {وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَعْبُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا} [النساء: ١٤٠]. قال في تفسير الجلالين: ({إِنَّكُمْ إِذَا} إن قعدتم معهم {مِثْلُهُمْ} في الإثم {إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا} كما اجتمعوا في الدنيا على الكفر والاستهزاء) اهـ^(٢). فمن رضي بالكفر كفر، ومن رضي بالمعصية عصي. فاحذر.

(١) ينظر: تفسير الطبري (١١/ ٥٤٣)، وتفسير ابن كثير (٤/ ١١١-١١٣).

(٢) ص ١٠٠.

فالنبي محمد صلى الله عليه وسلم رسول الله، والقرآن كلام الله، والإسلام دين الله، فمن سب أو شتم أو سخر أو استهزأ أو تهكّم أو تنقّص؛ فليشر بالنيران والخروج من ملة الإسلام—والعياذ بالله^(١).

قال ابن حزم: (صح بالنص أن كل من استهزأ بالله تعالى، أو بملك من الملائكة، أو بنبي من الأنبياء عليهم السلام، أو بآية من القرآن، أو بفريضة من فرائض الدين، فهي كلها آيات الله تعالى، بعد بلوغ الحجة إليه فهو كافر)^(٢).

ونقل كثير من العلماء الإجماع على أن من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم كفر، منهم إسحاق بن راهوية^(٣) ومحمد بن سحنون^(٤) وابن عبد البر^(٥) وأبو بكر الفارسي^(٦) والقاضي عياض^(٧) والسبكي^(٨) وابن تيمية^(٩) وغيرهم.

(١) وقطعاً سب الله تعالى وتقدس وتعظم وجل وعلا وعز من باب أولى.

(٢) الفصل (٣/ ٢٩٩).

(٣) ينظر: تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٩٣٠).

(٤) ينظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ٣١٢).

(٥) التمهيد (٤/ ٢٢٦).

(٦) ينظر: فتح الباري (١٢/ ٢٨١).

(٧) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ٢١٤).

(٨) فتاوى السبكي (٢/ ٥٧٣).

(٩) مجموع الفتاوى (٧/ ٥٥٧-٥٥٨).

قال القاضي عياض كلامًا نفيسًا في ذلك: (اعلم وفقنا الله وإياك أن جميع من سب النبي صلى الله عليه وسلم، أو عابه، أو ألحق به نقصًا في نفسه أو نسبه أو دينه أو خصلة من خصاله، أو عرّض به، أو شبّهه بشيء على طريق السب له، أو الإزراء عليه، أو التصغير لشأنه، أو الغض منه، والعيب له = فهو سائبٌ له، والحكم فيه حكم الساب، وكذلك من لعنه، أو دعا عليه، أو تمنى مضرة له، أو نسب إليه ما لا يليق على طريق الذم، أو عبث في جهته العزيزة، بسخف من الكلام وهُجّر، ومنكر من القول وزور، أو عيّره بشيء مما جرى من البلاء والمحنة عليه، أو غمّصه^(١) ببعض العوارض البشرية الجائزة والمعهودة لديه، وهذا كله إجماع من الصحابة وأئمة الفتوى من لدن الصحابة رضوان الله عليهم إلى هلم جرًّا... لا نعلم خلافًا في استباحة دمه بين علماء الأمصار وسلف الأمة، وقد ذكر غير واحد الإجماع على قتله وتكفيره^(٢)).

فيا ويل الذين يستهزئون بالدين ويغمزون ويلمزون بالنبي الكريم - إن لم يتوبوا إلى ربهم -.

- سب الصحابة والاستهزاء بهم: في المسألة تفصيل؛ فمن سب الصحابة بالكفر أو الفسق جميعهم أو معظمهم فهذا كفر، ونقل الإجماع

(١٠) أي استصغره.

(١١) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ٢١٤).

عليه غير واحد^(١)، لأن ذلك مكذبٌ للقرآن.

أما من سب بعضهم بالكفر أو الفسق وكان ممن تواترت النصوص بفضلهم كالخلفاء: ففيه خلاف ولعل الأقرب أنه كفر لتكذيبه المتواتر.

وأما من لم تتواتر النصوص بفضلهم: ففيه خلاف أيضاً، والجمهور على أنه ليس بكفر، بل كبيرة.

أما من سب بعضهم بما لا يطعن في دينهم وعدالتهم: فليس بكفر، كمن وصف بعضهم بالبخل أو الجبن أو قلة العلم أو عدم الزهد ونحوه، ويستحق قائله التعزير والتأديب. ويُراجع في ذلك المطولات كالشفا للقاضي عياض والصواعق المحرقة للهيتمي والصارم المسلول لابن تيمية والرد على الرافضة لابن عبد الوهاب.

- سب العلماء والصالحين والاستهزاء بهم: إن كان لأشخاصهم فمحرم، وإن كان لدينهم وصلاحهم وعلمهم فكفر وردة وهو عين فعل المنافقين، وهذا في الأصل بغض للدين الذي يحملونه.

(١) كابن حزم في الإحكام في أصول الأحكام (١/١٤٩)، والقاضي أبي يعلى ينظر: الصواعق المحرقة للهيتمي (١/١٤٢)، والسمعاني ينظر: فتح الباري لابن حجر (٤/٣٦٥)، وابن تيمية في الصارم المسلول ص ٥٨٧، وابن كثير في البداية والنهاية (٥/٢٥٢).

١١- (وَالْجَادُّ) فِي إِيْتَانِهَا كَالْمَزْحِ بِالْقَوْلِ أَوْ بِالْقَلْبِ وَالْجَوَارِحِ

تضمن هذا البيت قاعدة جلييلة من قواعد علم العقيدة، ترد في مبحث (الإيمان والكفر)، و(ضوابط إجراء الأحكام). وهي أن الأقوال والأفعال الكفرية المذكورة وغيرها الجاد فيها كالمزاح؛ فلا عبرة في ذلك بالجد والمزاح؛ بل مَنْ وقع في ذلك سواء بقوله (لسانه)، أم بفعله (جوارحه)، أم باعتقاده (قلبه) جادًّا أو هازلًا أو مازحًا أو مستهزئًا أو لاعبًا أو مداعبًا أو مضحكًا أو متفكِّهًا = فقد وقع في الكفر -والعياذ بالله-، إذ المزح والمزاح ليس من موانع التكفير الأربعة المتقررة عند أهل السنة والجماعة، وهي: (الجهل) (الناشئ عن عدم البلاغ) (التأويل) (السائغ) والخطأ والإكراه) وسيأتي بيانها.

والدليل على ذلك قوله تعالى: {وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبَا اللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ * لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ} [التوبة: ٦٥-٦٦].

روى ابن جرير وابن كثير وغيرهما عن عبد الله بن عمر قال: قال رجل في غزوة تبوك في مجلس: ما رأيت مثل قرأنا هؤلاء، أرغب بطونًا، ولا أكذب ألسنًا، ولا أجبن عند اللقاء. فقال رجل في المسجد: كذبت،

(١) (والجادُّ) تحذف الألف نطقًا "والجدُّ"، أو تخفف حركة الدال فيقال "والجادُّ"

ليستقيم وزن البيت العروضي.

ولكنك منافق. لأخبرن رسول الله صلى الله عليه وسلم. فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم، ونزل القرآن. قال عبد الله بن عمر: وأنا رأيته متعلقاً بحَقَب^(١) ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم تنكبه^(٢) الحجارة، وهو يقول: يا رسول الله، إنما كنا نخوض ونلعب. ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: {أَبَا اللَّهِ وَأَيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ * لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ} ^(٣). فهم يعلمون أن هذا محرم وليسوا بجهال ولكن يمزحون ويلعبون، فقطع الله عز وجل عذرهم وحكم بردتهم.

فالأمر جد ليس بالهزل، ونواقض الإسلام أعظم خطر على العبد في الدنيا والآخرة، فليست العوبة ولا أضحوكة يتمازح الناس بها. قال ابن نُجَيْم: (من تكلم بكلمة الكفر هازلاً أو لاعباً كفر عند الكل، ولا اعتبار باعتقاده)^(٤). فقول الكفر أو فعله أو اعتقاده بجدٍّ أو هزل كفر وخروج من الملة، ونسأل الله العافية.

١٢- (وَمِنْهُ تَرَكُ الْمَرْءِ جِنْسَ الْعَمَلِ فَاحْذَرُ مِنَ الْإِرْجَاءِ وَافْهَمُ وَاعْقِلِ) تقدّم في بداية هذا الفصل تقرير اعتقاد أهل السنة والجماعة في

(١) أي الحزام الذي يلي خَصْر البعير.

(٢) أي تضرب رجله وتؤذيه.

(٣) تقدّم تخريجه ص ٧١.

(٤) البحر الرائق (٥/ ١٣٤).

الإيمان، وأنه اعتقاد وقول وعمل، وكل من الاعتقاد والقول والعمل أركان في الإيمان ولا يصح إلا بها جميعًا. لذا قال (ومنه) أي من خصال الكفر (ترك المرء جنس العمل) أي العمل بالكلية؛ لأن العمل داخل في مسمى الإيمان، وركن فيه لا يقوم الإيمان إلا به.

وقال (فاحذر من الإرجاء وافهم واعقل) لأن الذين أخرجوا الأعمال عن الإيمان وأرجئوها (أخروها) هم المرجئة ومن شابههم. والمرجئة دركات:

١- مرجئة الفقهاء، وابن كلاب: خالفوا السنة، وقالوا: إن الإيمان اعتقاد بالقلب ونطق باللسان فقط. وغلاة المرجئة قالوا: لا يضر مع الإيمان ذنب، ومرتكب الكبيرة كامل الإيمان.

والأدلة صحيحة صريحة في دخول الأعمال في مسمى الإيمان، منها قوله تعالى: {وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ} [البقرة: ١٤٣] أي: صلاتكم إلى بيت المقدس. وحديث النبي صلى الله عليه وسلم: «الإيمان بضع وسبعون شعبة -أو بضع وستون شعبة-، أفضلها قول لا إله إلا الله، وأدناها إمطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان»^(١). فقول: لا إله إلا الله إيمان (قول)، وإمطة الأذى عن الطريق إيمان (عمل)، والحياء إيمان (من أعمال القلوب).

(١) رواه البخاري (٩)، ومسلم (٣٥).

وكذا الأدلة صحيحة صريحة في أن مرتكب الكبيرة يستحق الوعيد على فعله - وهو تحت المشيئة - قال تعالى: {وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ} [النساء: ٩٣] فلا يقال: مرتكب الكبيرة مؤمن كامل الإيمان، وإنما الصواب: مؤمن ناقص الإيمان، أو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، وهو تحت مشيئة الله تعالى يوم القيامة؛ إن شاء عذبه وإن شاء غفر له.

٢- والكرامية قالوا: إن الإيمان نطق باللسان فقط. وهذا باطل لأنه يلزم منه أن المنافق الذي يُظهر الإسلام وينطق بالشهادتين ويبطن الكفر مؤمن؛ وهذا مخالف للنصوص المستفيضة الدالة على كفر المنافقين وإن قالوا ونطقوا.

٣- والجهمية غلاة الغلاة: أبعادوا النجعة وأغرقوا في النزع وقالوا: إن الإيمان معرفة القلب فقط. وهذا يغني بطلانه عن إبطاله، فإبليس كان عارفاً بالله لكنه كفر بالإباء والاستكبار، وفرعون كان عارفاً بالله وكفر بالبحود.

ومن الغرائب والعجائب أن الأشاعرة والماتريدية -هدانا الله وإياهم- وهم أقرب المبتدعة إلى أهل السنة قالوا بقول مشابه للجهمية، فاعتقاد جمهورهم في الإيمان أنه التصديق فقط.

فالمقصود أن العمل ركن في الإيمان وجزء لا يتجزأ منه؛ إذ الإيمان اعتقاد وقول وعمل.

والحكم على الشيء فرع عن تصوُّره، وبالمثال يتضح المقال: فلو أن

إنساناً سيدخل في الإسلام أتى بالشهادتين وقال بلسانه (القول) واعتقد بقلبه (الاعتقاد) ولكنه قال: أقول ذلك وأعتقده بقلبي، وأترك كل الأعمال (العمل)، فالسؤال هل هذا مؤمن؟ الجواب: لا، ليس بمؤمن؛ لأنه ترك جنس العمل، وترك جنس العمل مسقط لأصل الإيمان، فلا بد أن يكون مع الشهادتين والاعتقاد جنس العمل الصالح أي جنس الامتثال للأوامر والاجتناب للنواهي.

وترك العمل بالكلية هذا من كفر التولي والإعراض، قال تعالى: {قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ} [آل عمران: ٣٢] {مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا} [النساء: ٨٠] وقال سبحانه: {وَالَّذِينَ كَفَرُوا عَمَّا أُنذِرُوا مُعْرِضُونَ} [الأحقاف: ٣] {وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُتَقِئُونَ} [السجدة: ٢٢] ومن أوضح الآيات على ذلك أن من أتى بالقول ولم يأت بالعمل ليس بمؤمن قوله عز وجل: {وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ} [النور: ٤٧] وقوله: {فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى *} وَلَكِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى} [القيامة: ٣١-٣٢]، فجعل التولي مقابلاً للعمل لا مقابلاً للتصديق، ونقل الإجماع على ذلك — أن تارك جنس العمل مطلقاً كافراً — الأجرى في الشريعة^(١) وابن تيمية^(٢) وغيرهما.

(١) (٢/٦١١).

(٢) شرح العمدة (٢/٨٦).

فالكفر كما يكون بالاعتقاد والقول والفعل كذلك يكون بالتولي والإعراض والترك.

ومن تتمّة القول أن يُعلم أن ذلك الحديث في حق من ترك كل العمل لا بعضه، فقد يترك المؤمن أعمالاً كثيرة صالحة مفروضة عليه ولا يكفر ويكون عاصياً ويبقى مؤمناً. فتركُ جنس العمل كفر، أما ترك آحاد العمل معصية، نعوذ بالله من الكفر والمعصية.

فائدة: بعض المكفرات ونواقض الإسلام:

قال في (قصد السبيل في الجمع بين الزاد والدليل) -زاد المستقنع ودليل الطالب-^(١):

باب: حكم المرتد، وهو مَنْ كفر بعد إسلامه. ويحصل الكفر بأحد أربعة أمور:

[١] بالقول؛ ك: [أ] سب الله تعالى، ورسوله، أو ملائكته، ([ب] أو جحد ربوبية الله، أو وحدانيته، أو صفة من صفاته، أو بعض كتبه أو رسله)، [ج] أو ادعاء النبوة، أو الشراكة له تعالى.

(١) وهذا المتن دمج بين متين من المتون المعتمدة عند الحنابلة، وما بين القوسين فقط من كلام الحجاوي صاحب الزاد، وسائر الكلام لمرعي الكرمي صاحب الدليل رحمهما الله. والترقيم والمعكوفتان من صنع صاحب قصد السبيل.

[٢] بالفعل؛ ك: [أ] السجود للصنم - ونحوه-، [ب] وكإلقاء المصحف في قاذورة.

[٣] بالاعتقاد؛ ك: [أ] اعتقاد الشريك له تعالى، ([ب] أو اتخاذ صاحبة، أو ولد)، [ج] أو أن الزنا والخمر حلال، أو أن الخبز حرام، ونحو ذلك؛ مما أُجمع عليه إجماعاً قطعياً.

[٤] الشك في شيء من ذلك.

(فإن كان بجهلٍ؛ عُرِّف ذلك، وإن كان مثله لا يجهله؛ كُفِر)^(١).

خلاصة الفصل

الكفر الأكبر المخرج من الملة الموجب الخلود في النيران يقع بالاعتقاد وبالقول وبالفعل كما أن الإيمان الموصل للسعادة في الدارين يكون بالاعتقاد والقول والعمل، وهذا أمر مجمع عليه لدى علماء أهل السنة والجماعة.

ومن الأقوال والأفعال الكفرية:

١- عبادة الأصنام والأوثان أو أي معبود غير الله تعالى بأي نوع من أنواع العبادة.

٢- وكذا سب النبي صلى الله عليه وسلم والاستهزاء بالقرآن أو بالإسلام.

ولا فرق بين الجاد والمازح في إثبات هذه الخصال الكفرية وغيرها، فكلاهما كافر؛ إذ المزح ليس من موانع التكفير الأربعة المقررة عند أهل السنة وهي: الجهل والتأويل والخطأ والإكراه.

٣- من الكفر الأكبر المخرج من الملة أيضاً: ترك العمل بالكلية وإن أتى بالقول والاعتقاد؛ إذ العمل ركن في الإيمان، وهذا هو كفر التولي والإعراض.

وتم تذييل المسألة الثانية بالحديث عن حكم سب الصحابة رضي الله

عنهم وسب العلماء والصالحين والاستهزاء بهم.

وُخِّتَ الفصل بفائدة عن بعض المكفِّرات ونواقض الإسلام نعوذ

بالله من ذلك.

الفصل الثالث

في وجوب طاعة الأئمة (المسلمين) في المعروف

وأن من الحكم بغير ما أنزل الله ما هو كفر يُخرج من

الملة، ومنه ما ليس كذلك

- ١٣- (وَمِنْ أَصُولِ السُّنَّةِ الْمُهَمَّةِ السَّمْعُ لِلْوَلَاةِ وَالْأَئِمَّةِ)
١٤- (طَاعَتُهُمْ أَوْصَى بِهَا الْمُخْتَارُ وَإِنْ هُمْ تَسَلَّطُوا أَوْ جَارُوا)
١٥- (إِذَا أَقَامُوا الشَّرْعَ وَالصَّلَاةَ لَمْ يُظْهِرُوا كُفْرًا وَلَا افْتِنَاتًا)
١٦- (وَمَنْ يُشْرِعْ غَيْرَ شَرْعِ الْبَارِي فَقَدْ هَوَى فِي زُمْرَةِ الْكُفَّارِ)
١٧- (لِمَا أَتَى مِنْ قَاطِعِ الْأَدِلَّةِ وَأَجْمَعَ الْأَئِمَّةِ الْأَجَلَّةِ)

قرّر الناظم -وفقه الله- في هذا الفصل الثالث مسألة عظيمة الخطر
جليلة القدر في مبحث (الإمامة)، ومبحث (نواقض الإسلام) ألا وهي
وجوب طاعة ولاية الأمر المسلمين في المعروف، ووجوب التحاكم إلى
شريعة الملك سبحانه وأن ضد ذلك -بالتحاكم إلى غير الشريعة في التشريع
العام- كفر.

والناظر في هذا العصر المملآن بالفتن والشبهات يجد أن من أكبر

أسبابها الخلل في ضبط هذا الموضوع الخطير، وعدم لزوم السنة والوسطية فيه بين الخوارج الغلاة والمرجئة الجفافة؛ لذا يجب تأصيل هذه المسألة وضبطها وفهمها من كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على خطى السلف الصالحين من الصحابة والتابعين والعلماء الربانيين.

١٣- (وَمِنْ أَصُولِ السُّنَّةِ الْمُهَمَّةِ السَّمْعُ لِلْوَلَاةِ وَالْأَيْمَةِ)

١٤- (طَاعَتُهُمْ أَوْصَىٰ بِهَا الْمُخْتَارُ وَإِنْ هُمْ تَسَلَّطُوا أَوْ جَارُوا)

من أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة البيعة والسمع والطاعة لولاية الأمر والحكام المسلمين^(١)، والصبر على أذاهم والتعاون معهم والدعاء لهم بالصلاح والتوفيق والمناصحة لهم بالمعروف في المنشط والمكره وعدم الخروج عليهم بالسيف وإن جاروا وظلموا وفسقوا وإن ضربوا الظهور وأخذوا الدثور^(٢).

والأدلة في ذلك الباب كثيرة جداً مستفيضة في كتاب الله وسنة رسوله

(١) وثبتت الإمامة بـ ١- بيعة أهل الحل والعقد من العلماء والوجهاء والكبار والأعيان. أو بـ ٢- العهد (اختيار الإمام ولياً بعده). أو بـ ٣- إجماع الرعية. أو بـ ٤- الغلبة حتى اجتمعت عليه الكلمة.

(٢) تلك حقوق الراعي على الرعية، أما واجباته: فحراسة الدين وسياسة الدنيا، وذلك بإقامة الشريعة، ونشر العدل في البلاد، والدعوة والجهاد في سبيل الله، والحفاظ على وحدة الأمة وأمنها، وإسعاد رعيته ومن ولاه الله أمرهم.

صلى الله عليه وسلم وأقوال السلف؛ لما يترتب على عدم طاعتهم أو الخروج عليهم من المفسد العظيمة والأخطاء الجسيمة، وهو الراجح من أقوال أهل السنة.

قال الله عز وجل: {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا} * يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا * أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا} [النساء: ٥٨ - ٦٠]. تأمل ترتيب هذه الآيات العجيب؛ فبدأت الآية الأولى بواجبات ولي الأمر ثم الآية الثانية في حقوقه ثم الثالثة في وجوب إقامة الشريعة والكفر بالطاغوت.

ومحل البحث الآن مع الآية الكريمة الثانية وهي أم الباب في وجوب السمع والطاعة للأئمة المسلمين، قال القرطبي في تفسير هذه الآية {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ}: (لما تقدم إلى الولاية في الآية المتقدمة وبدأ بهم فأمر بأداء الأمانات وأن يحكموا بين الناس

بالعدل، تقدّم في هذه الآية إلى الرعية فأمر بطاعته عز وجل أولاً وهي امتثال أوامره واجتناب نواهيه، ثم بطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم ثانياً فيما أمر به ونهى عنه، ثم بطاعة الأمراء ثالثاً على قول الجمهور^(١). وقال الشوكاني في تفسيره: (وأولي الأمر هم الأئمة والسلاطين والقضاة وكل من كانت له ولاية شرعية لا ولاية طاغوتية والمراد طاعتهم فيما يأمر به وينهون عنه ما لم تكن معصية فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق كما ثبت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٢)، وقال جابر بن عبد الله ومجاهد: إن أولي الأمر هم أهل القرآن والعلم، وبه قال مالك والضحاك، ورؤي عن مجاهد: أنهم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، وقال ابن كيسان: هم أهل العقل والرأي. والراجح الأول)^(٣).

وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «اسمعوا وأطيعوا وإن استُعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة»^(٤).

(١) (٥/٢٥٩).

(٢) رواه أحمد (٢/٣٣٣)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٧٥٢٠)، والحديث في البخاري ومسلم بالفاظ متقاربة.

(٣) (١/٤٨٠).

(٤) رواه البخاري (٧١٤٢).

قال ابن حجر في الفتح: (قوله «كأن رأسه زبيبة»: ... وإنما شبّه رأس الحبشي بالزبيبة لتجمعها ولكون شعره أسود وهو تمثيل في الحقارة وبشاعة الصورة وعدم الاعتداد به)^(١).

وقال: (واستدل به على المنع من القيام على السلاطين وإن جاروا؛ لأن القيام عليهم يفضي غالباً إلى أشد مما ينكر عليهم)^(٢).

وقال صلى الله عليه وسلم: «من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن أطاع أميري فقد أطاعني، ومن عصى أميري فقد عصاني»^(٣).

قال النووي في شرحه: (لأن الله تعالى أمر بطاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأمر هو صلى الله عليه وسلم بطاعة الأمير، فتلازمت الطاعة)^(٤).

وقال صلى الله عليه وسلم: «عليك السمع والطاعة في عسرك ويسرك ومنشطك ومكرهك وأثرة عليك»^(٥) أي في كل الأحوال - ما لم تكن

(١) (١٢٢/١٣).

(٢) (١٨٧/١٢).

(٣) رواه البخاري (٧١٣٧)، ومسلم (١٨٣٥).

(٤) (٢٢٤/٢).

(٥) رواه مسلم (١٨٣٦).

معصية- ولو استأثروا عليه بحقه ومنعوه منه.

وقال صلى الله عليه وسلم: «إنكم سترون بعدي أثره وأمرًا تنكرونها». قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله؟ قال: «أدوا إليهم حقهم وسلوا الله حقكم»^(١).

وقال صلى الله عليه وسلم: «من رأى من أميره شيئًا يكرهه فليصبر عليه، فإنه من فارق الجماعة شبرًا فمات إلا مات ميتة جاهلية»^(٢).

وقال صلى الله عليه وسلم: «على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية، فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة»^(٣).
وعن أنس رضي الله عنه أنه قال: (نهانا كبراًؤنا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا تسبوا أمراءكم ولا تعيبوهم واتقوا الله واصبروا؛ فإن الأمر قريب)^(٤).

ويقول النبي صلى الله عليه وسلم: «الدين النصيحة» قلنا: لمن يا رسول الله؟ قال: «لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم»^(٥).

(١) رواه البخاري (٧٠٥٢)، ومسلم (١٨٤٣).

(٢) رواه البخاري (٧٠٥٤)، ومسلم (١٨٤٩).

(٣) رواه البخاري (٢٩٥٥)، ومسلم (١٨٣٩).

(٤) رواه ابن أبي عاصم في السنة (٣/ ٣٤)، وقال الألباني في ظلال الجنة: إسناده جيد.

(٥) رواه مسلم (٥٥).

ورُويَ عن النبي صلى الله عليه وسلم: «من أراد أن ينصح لذي سلطان فلا يُبَيِّده علانية وليأخذ بيده، فإن سمع منه فذاك، وإلا كان أدَّى الذي عليه»^(١). وهذا الحديث مختلف في تصحيحه وتضعيفه، والأقرب ضعفه؛ لمخالفته الطرق الصحيحة عند مسلم وغيره.

ولما وقعت الفتنة في عهد عثمان رضي الله عنه، قال بعض الناس لأسامة بن زيد رضي الله عنهما: ألا تكلم عثمان؟ فقال: (إنكم ترون أني لا أكلمه إلا أسمعكم؟ إني أكلمه فيما بيني وبينه دون أن أفتح أمرًا لا أحب أن أكون أول من افتتحه)^(٢).

قال القاضي عياض: (فيه التلطف مع الأمراء وعرض ما ينكر عليهم سرًّا، وكذلك يلزم مع غيرهم من المسلمين ما أمكن ذلك؛ فإنه أولى بالقبول وأجدر بالنفع)^(٣).

فليس من منهج السلف - في الجملة - التشهير بعيوب ولاية الأمر (المسلمين)، وذكر ذلك على المنابر للحديث السابق - عند من يصححه -

(١) رواه أحمد (٣/ ٤٠٣)، وابن أبي عاصم في السنة (١٠٩٦)، وصححه الألباني في ظلال الجنة (١٠٩٦)، وضعفه غيره.

(٢) رواه مسلم (٢٩٨٩)، وبنحوه رواه البخاري (٣٢٦٧).

(٣) إكمال المعلم (٨/ ٥٣٨).

وتجنبًا لحدوث فوضى أو مفساد ونحو ذلك، لكن ليس معنى هذا الكلام ترك الحكام يفعلون ما يشاؤون! كلا بل الواجب مناصحتهم بالحكمة سرًّا أو مكاتبتهم وهذا الأولى والمقدّم، وإن لم يستطع فلينصّحهم جهراً لعموم أدلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولورود ذلك عن كثير من السلف دون نكير، فأخطاؤهم الخاصة الخفية شرع الإنكار عليهم في السر، وأخطاؤهم العامة الظاهرة تُنكر في العلن، وكل ذلك حسب القدرة والنظر إلى تحقق المصلحة.

قال صلى الله عليه وسلم: «سيد الشهداء حمزة، ورجل قام إلى إمام جائر فأمره ونهاه فقتله»^(١). وقال صلى الله عليه وسلم: «أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر»^(٢). وقال صلى الله عليه وسلم: «إنه يستعمل عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون؛ فمن كره فقد برئ، ومن أنكر فقد سلم، ولكن من رضي وتابع»^(٣).

دخل كعب بن عجرة رضي الله عنه المسجد وعبد الرحمن ابن أم الحكم يخطب قاعدًا، فقال: انظروا إلى هذا الخبيث يخطب قاعدًا، وقال الله تعالى: {وَإِذَا

(١) رواه الحاكم (٣/ ٢١٥)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٣٧٤).

(٢) رواه الحاكم (٥/ ٧٠٨)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (١١٠٠).

(٣) رواه مسلم (١٨٥٤).

رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ هَؤُلَاءِ انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا} [الجمعة: ١١]^(١).

فأنكر كعب بن عجرة رضي الله عنه في العلن على أمير معاوية في الكوفة عندما خالف السنة وخطب قاعداً، قال النووي: (هذا الكلام يتضمن إنكار المنكر، والإنكار على ولاية الأمور إذا خالفوا السنة)^(٢).

وما قصة أبي سعيد الخدري رضي الله عنه وإنكاره على مروان بدأه بالخطبة قبل صلاة العيد وجبذ ثوبه عنك ببعيد^(٣).

فالمتوجّه أن مناصحة الأئمة المسلمين والإنكار عليهم في السر أو العلن مسألة اجتهادية عند الصحابة رضي الله عنهم على حسب ما تقتضيه المصلحة والمواقف والأحوال لورود هذا وذاك، وهي مسألة اجتهادية غير عقدية.

وبعد أن طفنا في بستان القرآن والسنة؛ نتأمل بعض أقوال سلف الأمة في مسألة طاعة الأئمة، قال ابن أبي حاتم الرازي: (سألت أبي وأبا زرعة عن مذهب أهل السنة في أصول الدين وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار وما يعتقدان في ذلك؟ فقالوا: أدركنا العلماء في جميع الأمصار

(١) رواه مسلم (٨٦٤).

(٢) شرح مسلم (٦/٢١٧).

(٣) يُنظر: صحيح البخاري (٩٥٦)، وصحيح مسلم (٨٨٩).

حجازًا وعراقًا وشامًا ويمناً فكان من مذهبهم ... فذكر أمورًا منها: ونقيم الجهاد والحج مع أئمة المسلمين في كل دهر وزمان، ولا نرى الخروج على الأئمة ولا القتال في الفتنة، ونسمع ونطيع لمن ولاه الله عز وجل أمرنا، ولا ننزع يدًا من طاعة، ونتبع السنة والجماعة، ونجتنب الشذوذ والخلاف والفرقة...^(١).

وقال الطحاوي في عقيدته: (ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا وإن جاروا، ولا ندعو عليهم، ولا ننزع يدًا من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعة الله عز وجل ما لم يأمرُوا بمعصية، وندعو لهم بالصلاح والعافية).

قال ابن أبي العز الحنفي شارح العقيدة الطحاوية بعد ذكره بعض الأدلة: (فقد دل الكتاب والسنة على وجوب طاعة أولي الأمر ما لم يأمرُوا بمعصية فتأمل قوله تعالى: {أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ} كيف قال: {وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ} ولم يقل: وأطيعوا أولي الأمر منكم، لأن أولي الأمر لا يُفردون بالطاعة بل يطاعون فيما هو طاعة لله ورسوله، وأعاد الفعل مع الرسول لأن {مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ} [النساء: ٨٠] فإن الرسول لا يأمركم بغير طاعة الله بل هو معصوم في ذلك، وأما ولي الأمر

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/٣١٨-٣٢٠).

فقد يأمر بغير طاعة الله فلا يطاع إلا فيما هو طاعة لله ورسوله، وأما لزوم طاعتهم وإن جاروا فلأنه يترتب على الخروج من طاعتهم من المفسد أضعاف ما يحصل من جورهم، بل في الصبر على جورهم تكفير السيئات ومضاعفة الأجور فإن الله تعالى ما سلطهم علينا إلا لفساد أعمالنا، والجزاء من جنس العمل، فعلينا الاجتهاد في الاستغفار والتوبة وإصلاح العمل، قال تعالى: {وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ} [الشورى: ٣٠] وقال تعالى: {أَوَلَمْ أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلِهَا قُلْتُمْ أَنَّنِي هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ} [آل عمران: ١٦٥] وقال تعالى: {وَكَذَلِكَ نُؤَيِّ بِعُضِّ الظَّالِمِينَ بَعْضًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ} [الأنعام: ١٢٩] فإذا أراد الرعية أن يتخلصوا من ظلم الأمير الظالم فليتركوا الظلم^(١).

وهنا قيد مهم جداً في هذه المسألة أغفله إبليس والهوى عن بعض مبتدعة هذا الزمان فقالوا: إن الطاعة لولي الأمر ولو كان يهودياً أو نصرانياً أو قابعاً في نواقض الإسلام! ويا إلهي كيف سوّلت لهم أنفسهم قول هذا والأمة مجتمعة على أن الطاعة للولاءة المسلمين؟! لذا قال رضي الله عنه مُعَقَّباً:

١٥- (إِذَا أَقَامُوا الشَّرْعَ وَالصَّلَاةَ لَمْ يُظْهِرُوا كُفْرًا وَلَا افْتِنَاتًا) وذلك أمر واضح في الإسلام وضوح الشمس، فالله عز وجل قال:

(١) شرح العقيدة الطحاوية (٥٧٨، ٥٧٩).

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ} [النساء: ٥٩] فقولهُ {مِنْكُمْ}: أي: من جملةكم أيها المسلمون^(١). وقال سبحانه: {وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا} [النساء: ١٤١] وقد أجمعت الأمة على أن الإمام المطاع هو المسلم ليس إلا^(٢). وقال صلى الله عليه وسلم: «إن أُمِرَ عليكم عبدٌ مجذَعٌ^(٣) أسود يقودكم بكتاب الله فاسمعوا له وأطيعوا»^(٤). يقودكم بكتاب الله. وذلك لأن مَنْ نحى شريعة الله سبحانه فقد ضيَّع مقاصد الإمامة أصلاً التي من أجلها نُصِّب واستحق السمع والطاعة والبيعة وعدم الخروج، وفي الحديث: «... وأن لا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان»^(٥). وقال صلى الله عليه وسلم: «خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، وتصلُّون عليهم ويصلُّون عليكم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم، فقلنا: يا رسول الله؛ أفلا نناذبهم بالسيف عند ذلك؟ قال: لا،

(١) ينظر: الاستقامة (٢/ ٢٩٥).

(٢) ينظر: أحكام أهل الذمة (٢/ ٤١٤)، إكمال المعلم (٦/ ١٢٨).

(٣) مقطوع أنفه أو طرف من أطرافه.

(٤) رواه مسلم (١٢٩٨).

(٥) رواه البخاري (٧٠٥٦)، ومسلم (١٧٠٩).

ما أقاموا فيكم الصلاة، لا، ما أقاموا فيكم الصلاة...»^(١).

قال القاضي عياض: (أجمع العلماء على أن الإمامة لا تنعقد لكافر... وقال أيضًا: فلو طرأ عليه كفر وتغيير للشرع وبدعة؛ خرج عن حكم الولاية وسقطت طاعته، ووجب على المسلمين القيام عليه وخلعه ونصب إمام عادل إن أمكنهم ذلك). يُنظر: شرح صحيح مسلم للنووي (١٢ / ٢٢٩). فاحفظ هذا وعه، إذا أقاموا الشرع والصلاة ... لم يظهروا كفرًا ولا افتتاتًا أي باطلًا.

تنبيه: الحاكم الكافر لا يُخرج عليه إلا إذا تحققت القوة والقدرة والاستطاعة وأُمنت المفاصل الأعظم، فاستقم.

- والحاصل أن الحكم ثلاثة:

- ١- حاكم مسلم صالح عادل: تجب طاعته ويحرم الخروج عليه.
- ٢- حاكم مسلم فاسق ظالم: تجب طاعته ويحرم الخروج عليه.
- ٣- حاكم كافر أصلي أو مرتد، أو ما أقام الشرع والصلاة أو أظهر الكفر البواح (الصريح الذي لا تأويل فيه): ليس له بيعة ولا سمع ولا طاعة ويجب الخروج عليه بضوابط المصالح والقدرة والاستطاعة.

(١) رواه مسلم (١٨٥٥).

١٦- (وَمَنْ يُشْرِعْ غَيْرَ شَرْعِ الْبَارِي فَقَدْ هَوَىٰ فِي زُمْرَةِ الْكُفَّارِ)

١٧- (لِمَا أَتَىٰ مِنْ قَاطِعِ الْأَدِلَّةِ وَأَجْمَعَ الْأَيُّمَةِ الْأَجَلَّةِ)

هذان البيتان يُعدَّان من جواهر هذه المنظومة. فالحكم بما أنزل الله والتحاكم إلى الكتاب والسنة وإقامة الشريعة من أصل الدين ومن أسس الإيمان وأعظم الواجبات، وهو داخل في توحيد الربوبية لانفراد الرب سبحانه وتعالى بحق الحكم والتشريع وهو السيد سبحانه، واعتقاد أن غير الله له أن يُشَرِّع شرك في الربوبية، وداخل في توحيد الألوهية لأننا متعبدون لله بإقامة الشريعة، والتحاكم إلى من يحكم بغير شرع الله شرك في الألوهية، وداخل كذلك في توحيد الأسماء والصفات إذ الله سبحانه هو الحَكَم وله الحُكْم وحده، والحكم بغير ما أنزل الله يعد إلحادًا في الأسماء والصفات.

قال الملك جل وعز: {ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ * إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا} [الجاثية: ١٨-١٩] {وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ} [المائدة: ٤٩] وقال تعالى: {أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ}؟ [الأعراف: ٥٤] وقال سبحانه: {أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ}؟ [الملك: ١٤].

فتحكييم شريعة الله استقامة الحياة، وسعادة الدارين؛ لأن من

خصائصها أنها من عند الله فهي ربانية المصدر والغاية، وتجازي في الدنيا والآخرة، كذا من خصائصها العدل والمساواة، والشمول والتوازن، والمثالية والواقعية، والتيسير، ومسايرة التطورات العلمية والاقتصادية ووقائع الحياة عامة، وامتزاجها بالأخلاق الحميدة.

ومن مصائب هذا الزمان ومما عمّت به البلوى وطمّت تنحيةُ الشريعة الإسلامية عن الحكم، واستبدال الشريعة الإلهية بالقوانين الوضعية الجاهلية في كثير من بلدان المسلمين، وهو من أعظم الانحرافات عن التوحيد في هذه الأعصر؛ فترى الناس -حكامًا ومحكومين- قد أَلِفُوا الكفر والقوانين الجاهلية -إلا من رحم الله- ظنوها مسألة هيّنة عادية ليس فيها شيء، وحسبوا الدين مظاهر فردية أو شخصية في العلاقة بين العبد وربّه فقط، وحسروه في المسجد ونحوه عن مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والقضائية والأخلاقية والتعليمية والإدارية! ونهقت قنوات الفجور والضلال: ألا يكفي أنك تصلي وتزكي وتصوم وتحج؟! ماذا تريد إذن؟! ونسي هؤلاء أو تناسوا أن الإسلام دين ودولة، علم وعمل، عقيدة وعبادة، مصحف وسيف، شريعة وسلوك، حَكَمٌ على كل شؤون حياتنا.

فجريمة الحكم بغير ما أنزل الله، حكمها في الإسلام أنها تارة تكون كفرًا أكبر، وتارة تكون كفرًا أصغر.

١ - فالكفر الأكبر المخرج من الملة له صورتان:

الصورة الأولى: التشريع العام، أي التزام شرع غير شرع الله كهذه القوانين الوضعية الجاهلية، بإبطال حكم الله وإحلال محله حكم الطاغوت وإلغاء الشريعة.

الصورة الثانية: أن تكون الشريعة قائمة ومحكمة والسلطة لها، لكن يأتي حاكم يحكم بغير ما أنزل الله في قضية أو أكثر معتقداً أن ذلك أفضل من حكم الله أو أنه مماثل له أو يعتقد جواز الحكم بغير ما أنزل الله فتلك كسابقتها كفرٌ وخروج من الإسلام.

قال تعالى: {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا} * وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتِ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا} [النساء: ٦٠-٦١].

قال الشعبي: كان بين رجل من اليهود ورجل من المنافقين خصومة، فكان المنافق يدعو إلى اليهود؛ لأنه يعلم أنهم يقبلون الرشوة، وكان اليهودي يدعو إلى المسلمين؛ لأنه يعلم أنهم لا يقبلون الرشوة، فاصطلحا أن يتحاكما إلى كاهن من جهينة، فأنزل الله فيه هذه الآية: {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ...} حتى بلغ: {وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا} [النساء: ٦٠-٦٥]^(١).

(١) تفسير الطبري (٧/ ١٨٩).

وقال سبحانه: {فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا} [النساء: ٦٥]، وقال جل شأنه: {وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ} [المائدة: ٤٤]، {وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ} [المائدة: ٤٥]، {وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ} [المائدة: ٤٧]، وقال عز من قائل: {أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ} [المائدة: ٥٠] لا أحد أحسن حكماً من الله. {أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ} [الشورى: ٢١]، {اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمُّرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ} [التوبة: ٣١] قال حذيفة رضي الله عنه: (أما إنهم لم يكونوا يصومون لهم ولا يصلون لهم؛ لكنهم كانوا إذا أحلوا لهم شيئاً استحلوه، وإذا حرّموا عليهم شيئاً أحله الله لهم حرموه؛ فذلك كانت ربوبيتهم)^(١)، وأوضح سبحانه: {إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ} [يوسف: ٤٠] وهذا أسلوب قصر؛ فالحكم لله وحده، وقال عز وجل ناهياً: {وَلَا تُشْرِكْ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا} [الكهف: ٢٦] على قراءة ابن عامر، وقال صلى الله عليه

(١) تفسير الطبري (١١/٤١٩).

وسلم: «لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به»^(١). مختلف في تصحيحه وتضعيفه إلا أن معناه صحيح بلا شك. {وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ} [الأحزاب: ٣٦]، وما أجمل وأرق وأعذب هذه الآية العظيمة: {أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكْمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا} [الأنعام: ١١٤]؟! سبحانه اللطيف الخبير العليم الحكيم السيد الرب الأمر الناهي.

وإليك بعضاً من أقوال العلماء في هذا الأمر الجلل الخطير:

١ - ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ): قال: (والحكم بما أنزل الله واجب على النبي صلى الله عليه وسلم، وكل من تبعه، ومن لم يلتزم حكم الله فهو كافر)^(٢).

وقال أيضاً: (والإنسان متى حلَّ الحرام المجمع عليه، أو حرَّم الحلال المجمع عليه، أو بدَّل الشرع المجمع عليه؛ كان كافراً مرتداً بالاتفاق)^(٣).

(١) رواه ابن أبي عاصم في السنة (١٥)، وهو الحديث الحادي والأربعون من الأربعين النووية.

(٢) منهاج السنة النبوية (٣/ ٢٢).

(٣) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٦٧).

٢- ابن كثير (ت ٧٧٤هـ): قال في تفسير قوله تعالى: {أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ} [المائدة: ٥٠]: (ينكر تعالى على من خرج عن حكم الله المحكم المشتمل على كل خير، الناهي عن كل شر، وعدل إلى ما سواه من الآراء والأهواء والاصطلاحات التي وضعها الرجال بلا مستند من شريعة الله، كما كان أهل الجاهلية يحكمون به من الضلالات مما يضعونها بأهوائهم وآرائهم، وكما يحكم به التتار من السياسات الملكية المأخوذة عن ملكهم جنكيز خان، الذي وضع لهم الياسق: وهو عبارة عن كتاب مجموع من أحكام قد اقتبسها من شرائع شتى من اليهودية والنصرانية والملة الإسلامية وغيرها، وفيها كثير من الأحكام أخذها من مجرد نظره وهواه، فصارت في بنيه شرعاً متبعاً يقدمونه على الحكم بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، فمن فعل ذلك منهم فهو كافر يجب قتاله حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، فلا يحكم سواه في قليل أو كثير)^(١).

وقال أيضاً: (فمن ترك الشرع المحكم، المنزل على محمد بن عبد الله خاتم الأنبياء، وتحاكم إلى غيره من الشرائع المنسوخة كفر! فكيف بمن تحاكم إلى الياسق وقدمها عليه؟! من فعل ذلك كفر بإجماع المسلمين)^(٢).

(١) (١٢٣/٣).

(٢) البداية والنهاية (١٣/١١٩).

٣- عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ (ت ١٢٨٥هـ): قال: (فمن خالف ما أمره الله به ورسوله صلى الله عليه وسلم، بأن حكم بين الناس بغير ما أنزل الله، أو طلب ذلك اتباعاً لما يهواه ويريده، فقد خلع ربة الإسلام والإيمان من عنقه، وإن زعم أنه مؤمن؛ فإن الله تعالى أنكر على من أراد ذلك، وأكذبهم في زعمهم الإيمان)^(١).

٤- أحمد محمد شاكر (ت ١٣٧٧هـ): قال: (إن الأمر في هذه القوانين الوضعية واضح وضوح الشمس، هي كفر بواح، لا خفاء فيه ولا مداراة، ولا عذر لأحد ممن ينتسب للإسلام كائناً من كان في العمل بها، أو الخضوع لها أو إقرارها، فليحذر امرؤ لنفسه، وكل امرئ حسيب نفسه، ألا فليصدع العلماء بالحق غير هيّابين، وليبلغوا ما أمروا بتبليغه غير موانين ولا مقصرين، سيقول عني عبيد هذا ((الياسق العصري)) وناصره، أني جامد، وأنى رجعي، وما إلى ذلك من الأقاويل، ألا فليقولوا ما شاؤوا، فما عبأت يوماً ما بما يقال عني، ولكنني قلت ما يجب أن أقول)^(٢). وقال أيضاً: (فانظروا أيها المسلمون، في جميع البلاد الإسلامية أو البلاد التي تنتسب للإسلام، في أقطار الأرض - إلى ما صنع بكم أعداؤكم المبشرون

(١) فتح المجيد ص ٤٦٣.

(٢) عمدة التفسير (١/٦٩٧).

والمستعمرون؛ إذ ضربوا على المسلمين قوانين ضالة مدمرة للأخلاق والآداب والأديان، قوانين إفرنجية وثنية، لم تُبن على شريعة ولا دين، بل بنيت على قواعد وضعها رجل كافر وثني ... هو جوستيان أبو القوانين وواضع أسسها كما يزعمون^(١).

وقال: (القرآن مملوء بأحكام وقواعد جلية، في المسائل المدنية والتجارية وأحكام الحرب والسلام وأحكام القتال والغنائم والأسرى، وبنصوص صريحة في الحدود والقصاص؛ فمن زعم أنه دين عبادة فقط، فقد أنكر كل هذا وأعظم على الله الفرية، وظن أن لشخص كائنا من كان، أو لهيئة كائنة من كانت، أن تنسخ ما أوجب الله من طاعته والعمل بأحكامه، وما قال ذلك مسلم ولا يقوله، ومن قاله؛ فقد خرج من الإسلام جملة ورفضه كله، وإن صلى وصام وزعم أنه مسلم!)^(٢). وقال أيضاً لله درّه ورضي الله عنه: (إن المسلمين لم يُبلّوا بهذا قط - فيما نعلم من تاريخهم - إلا في ذلك العهد، عهد التتار، وكان من أسوأ عهود الظلم والظلام. ومع ذلك لم يخضعوا له، بل غلب الإسلام التتار)^(٣).

(١) عمدة التفسير (١/ ٥٣٤).

(٢) الكتاب والسنة يجب أن يكونا مصدر القوانين بمصر، ص ٨٩.

(٣) عمدة التفسير (١/ ٦٩٦).

٥- محمود محمد شاكر (ت ١٤١٨ هـ): قال: (والذي نحن فيه اليوم، هو هجر لأحكام الله عامة بلا استثناء، وإيثار أحكام غير حكمه في كتابه وسنة نبيه، وتعطيل لكل ما في شريعة الله، بل بلغ الأمر مبلغ الاحتجاج على تفضيل أحكام القانون الموضوع على أحكام الله المنزلة، وادعاء المحتجين لذلك بأن أحكام الشريعة إنما نزلت لزمان غير زماننا، ولعلل وأسباب انقضت، فسقطت الأحكام كلها بانقضائها)^(١). ولا حول ولا قوة إلا بالله، وإنا لله وإنا إليه راجعون!

٦- محمد حامد الفقي (ت ١٣٧٨ هـ): قال: (من اتخذ من كلام الفرنجة قوانين يتحاكم إليها في الدماء والفروج والأموال، ويقدمها على ما علم وتبين له من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، فهو بلا شك كافر مرتد، إذا أصر عليها، ولم يرجع إلى الحكم بما أنزل الله، ولا ينفعه أي اسم تسمى به، ولا أي عمل من ظواهر أعمال الصلاة والصيام والحج ونحوها)^(٢).

٧- محمد بن إبراهيم آل الشيخ (ت ١٣٨٩ هـ): قال في رسالة «تحكيم القوانين»: (إن من الكفر الأكبر المستبين تنزيل القانون اللعين منزلة

(١) عمدة التفسير (١/ ٦٨٥).

(٢) تعليقات على فتح المجيد، ص ٣٩٦.

ما نزل به الروح الأمين على قلب محمد صلى الله عليه وسلم ليكون من المنذرين بلسان عربي مبين، في الحكم به بين العالمين والرد إليه عند تنازع المتنازعين) ... (وقد نفى الله الإيثار ممن أراد التحاكم إلى غير ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم من المنافقين) ... ثم بيّن الشيخ أنواع الحكم بغير ما أنزل الله: (أحدها: أن يجحد الحاكم بغير ما أنزل الله أحقية حكم الله ورسوله ... فإنه كافر الكفر الناقل من الملة ... الثاني: أن لا يجحد الحاكم بغير ما أنزل الله كون حكم الله ورسوله حقًا، لكن يعتقد أن حكم غير الرسول صلى الله عليه وسلم أحسن من حكمه، وأتم وأشمل ... وهذا أيضًا لا ريب أنه كفر ... الثالث: أن لا يعتقد كونه أحسن من حكم الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، لكن يعتقد أنه مثله، فهذا كالنوعين اللذين قبله، في كونه كافرًا الكفر الناقل عن الملة ... الرابع: أن لا يعتقد كون حكم الحاكم بغير ما أنزل الله مماثلًا لحكم الله ورسوله، فضلًا عن أن يعتقد كونه أحسن منه، لكن يعتقد جواز الحكم بما يخالف حكم الله ورسوله، فهذا كالذي قبله ... الخامس: وهو أعظمها وأشملها وأظهرها معاندة للشرع، ومكابرة لأحكامه، ومشاقة لله ورسوله، ومضاهاة بالمحاكم الشرعية، إعدادًا، وإمدادًا، وإرصادًا، وتأصيلًا، وتفريعًا، وتشكيلًا، وتنويعًا، وحكمًا، وإلزامًا، ومراجع ومستندات، فكما أن للمحاكم الشرعية مراجع مستمدة

مرجعها كلها إلى كتاب الله، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، فلهذه الأحكام مراجع: القانون الملق من شرائع شتى، وقوانين كثيرة كالقانون الفرنسي، والقانون الأمريكي، والقانون البريطاني، وغيرها من القوانين، ومن مذاهب بعض البدعيين المنتسبين إلى الشريعة وغير ذلك. فهذه المحاكم الآن في كثير من أمصار الإسلام مهياة مكملة، مفتوحة الأبواب، والناس إليها أسراب إثر أسراب، يحكم حكامها بينهم بما يخالف حكم الكتاب والسنة، من أحكام ذلك القانون، وتلزمهم به، وتقرهم عليه، وتحتمه عليهم، فأى كفر فوق هذا الكفر، وأى مناقضة للشهادة بأن محمداً رسول الله بعد هذه المناقضة؟! السادس: ما يحكم به كثير من رؤساء العشائر والقبائل من البوادي ونحوهم من حكايات آبائهم وأجدادهم وعاداتهم...^(١).

وقال: (لو قال من حَكَمَ القانون: أنا أعتقد أنه باطل. فهذا لا أثر له، بل هو عزل للشرع، كما لو قال أحد: أنا أعبد الأوثان وأعتقد أنها باطلة!)^(٢).

٨- محمد الأمين الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ): قال: (وبهذه النصوص

(١) ينظر: رسالة تحكيم القوانين.

(٢) مجموع فتاوى محمد بن إبراهيم آل الشيخ (٦/ ١٨٩).

السمائية التي ذكرنا يظهر غاية الظهور؛ إن الذين يتبعون القوانين الوضعية التي شرعها الشيطان على ألسنة أوليائه مخالفة لما شرعه الله جل وعلا على ألسنة رسله صلى الله عليهم وسلم أنه لا يشك في كفرهم وشركهم إلا من طمس الله بصيرته، وأعماه عن نور الوحي مثلهم^(١)).

٩- محمد أبو زهرة (ت ١٣٩٤هـ): قال: (وما أشبهه (الياسق) الذي وضعه جنكيز خان بـ (قانون نابليون) وما جاء بعده من قوانيننا)^(٢).

١٠- محمد متولي الشعراوي (ت ١٤١٨هـ): قال في تفسير قوله تعالى {نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ} [الشعراء: ١٩٣]: (قوله: {نَزَلَ} تفيد العلو، وأن القرآن نزل من أعلى من عند الله، ليس من وضع البشر يخطئ ويصيب ويجهل المصلحة، كما نرى في القوانين الوضعية التي تُعدّل كل يوم، ولا تتناسب ومقتضيات التطور، والتي يظهر عوارها يوماً بعد يوم)^(٣).

١١- محمد بن صالح العثيمين (ت ١٤٢١هـ): قال في كتاب «فقه العبادات»^(٤): (س ٣٠: ما هي صفة الحكم بغير ما أنزل الله؟

(١) وما أكثرهم! لا جعلنا الله منهم.

(٢) أضواء البيان (٤/ ٨٣).

(٣) زهرة التفاسير (٤/ ٢٢٢٧).

(٤) تفسير الشعراوي: سورة الشعراء: ١٩٣.

(٥) وتأمل كلام الشيخ هنا، فهو في غاية التحرير والتحقيق، ومن أنفس ما يكون.

الجواب: الحكم بغير ما أنزل الله ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: أن يُبطل حكم الله ليحل محله حكماً آخر طاغوتياً، بحيث يلغي الحكم بالشريعة بين الناس، ويحلون محلها القوانين الوضعية، فهذا لا شك أنه استبدال بشريعة الله غيرها، وهو كفر مخرج من الملة؛ لأن هذا جعل نفسه بمنزلة الخالق، حيث شرع لعباد الله ما لم يأذن به الله، بل ما خالف حكم الله، وجعله الحكم الفاصل بين الخلق، وقد سمى الله تعالى ذلك شركاً في قوله تعالى: {أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ} [الشورى: ٢١].

القسم الثاني: أن تبقى أحكام الله على ما هي عليه، وتكون السلطة لها، ويكون الحكم منوطاً بها، ولكن يأتي حاكم من الأحكام فيحكم بغير ما تقتضيه هذه الأحكام، أي يحكم بغير ما أنزل الله، فهذا له ثلاث حالات:

الحال الأولى: أن يحكم بما يخالف شريعة الله معتقداً أن ذلك أفضل من حكم الله وأنفع لعباد الله، أو معتقداً أنه مماثل لحكم الله، أو يعتقد أنه يجوز له الحكم بغير ما أنزل الله، فهذا كفرٌ يخرج من الملة؛ لأنه لم يرض بحكم الله، ولم يجعل الله حكماً بين عباده.

الحال الثانية: أن يحكم بغير ما أنزل الله معتقداً أن حكم الله تعالى هو الأفضل والأنفع لعباده، لكنه خرج عنه، وهو يشعر بأنه عاصي لله، إنما يريد

الجور والظلم للمحكوم عليه، لما بينه وبينه من العداوة، فهو يحكم بغير ما أنزل الله لا كراهة لحكم الله ولا استبدال به، ولا اعتقاد بأنه -أي الحكم الذي حكم به- أفضل من حكم الله، أو مساوٍ له، أو أنه يجوز الحكم به، لكن من أجل الإضرار بالمحكوم عليه حكم بغير ما أنزل الله، ففي هذه الحال لا نقول إن هذا الحاكم كافر، بل نقول إنه ظالم معتد جائر.

الحال الثالثة: أن يحكم بغير ما أنزل الله وهو يعتقد أن حكم الله تعالى هو الأفضل والأمنع لعباد الله، وأنه بحكمه هذا عاصي لله، لكنه حكم لهوى في نفسه، لمصلحة تعود له أو للمحكوم له، فهذا فسق وخروج عن طاعة الله.

وعلى هذه الأحوال الثلاث يتنزل قول الله تعالى في ثلاث آيات: {وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ} [المائدة: ٤٤] وهذا ينزل على الحالة الأولى، {وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ} [المائدة: ٤٥] وهذا ينزل على الحالة الثانية، {وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ} [المائدة: ٤٧] وهذا ينزل على الحالة الثالثة.

وهذه المسألة من أخطر ما يكون في عصرنا هذا، فإن من الناس من أولع وأعجب بأنظمة غير المسلمين حتى شغف بها، وربما قدمها على حكم الله ورسوله، ولم يعلم أن حكم الله ورسوله ماضٍ إلى يوم القيامة، فإن النبي

صلى الله عليه وسلم بعث إلى الخلق عامة إلى يوم القيامة، والذي بعثه عالم بأحوال العباد إلى يوم القيامة، فلا يمكن أن يشرع لعباده إلا ما هو نافع لهم في أمور دينهم ودنياهم إلى يوم القيامة، فمن زعم أو توهم أن غير حكم الله تعالى في عصرنا أنفع لعباد الله من الأحكام التي ظهر شرعها في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فقد ضل ضلالاً مبيناً، فعليه أن يتوب إلى الله وأن يرجع إلى رشده وأن يفكر في أمره^(١).

ختامه مسك. تلك عشرة كاملة^(٢) من أقوال علماء الإسلام والسنة في هذه المسألة العظيمة، وقبلها عشرات الأدلة من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ولكن... لمن كان له قلب!

اللهم أرنا الحق حقاً وارزقنا اتباعه، وأرنا الباطل باطلاً وارزقنا اجتنابه.

تنبيه مهم: فرق بين كفر الفعل وكفر العين؛ فالحكم المطلق لا يستلزم الحكم المعين؛ فلا يُحكم على مسلم معين بكفر ولا تجري الأحكام على الأعيان إلا بعد إقامة الحجة بتحقيق الشروط، علماً وقصدًا واختياراً، وانتفاء

(١) فقه العبادات ص ٣٦-٣٧.

(٢) هي أحد عشر قولاً، وإلغاء الكسر معروف عند العرب، ومنه «الأربعون النووية» وهي اثنان وأربعون حديثاً -باعتبار التراجع-.

الموانع كالجهل والتأويل والخطأ والإكراه.

٢- الكفر الأصغر غير المخرج من الملة: متى يكون الحكم بغير ما أنزل الله كفرًا أصغر؟ وذلك بثلاثة ضوابط:

١- أن يكون الحاكم مقيمًا للشريعة مطبقًا لكتاب الله.

٢- ولكن يزل ويحكم بغير ما أنزل الله في قضية أو أكثر (واقعة عين) لهوى أو رشوة أو قرابة أو ظلم.

٣- ويكون مقرًا معترفًا بخطئه.

فهو العدول عن شرع الله في واقعة معينة لهوى، معترفًا بخطئه، مع الالتزام بشرع الله. وهذا هو الذي قصده ابن عباس وغيره من التابعين فيما روي عنهم -على فرض صحته- في تفسير قوله تعالى: {وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ} [المائدة: ٤٤] قالوا: (كفر دون كفر)^(١). فكلامهم عن بعض حكام بني أمية المقيمين للشريعة ولكن يعدلون عنها لهوى مع الاعتراف بخطئهم.

ولا شك ولا ريب أنه لم يقع في عهد بني أمية ولا في عهد بني العباس ولا وُجد في التاريخ الإسلامي من يأتي بتشريع مخالف لتشريع الله عز وجل

(١) يُنظر: زاد المسير لابن الجوزي ص ٣٨٦، تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١٢٠/٣).

ويلزم الناس به سوى ما حدث من التتار في عهد ابن كثير وكفرهم بإجماع أهل العلم، ثم حدث بعد ذلك في عصرنا العجيب وعمّ وطمّ في البلاد الإسلامية قُرب وقت سقوط الخلافة الإسلامية ١٣٤٢هـ - ١٩٢٤م.

ضجّت عليك مآذنٌ ومنابرٌ وبكت عليك ممالكٌ ونواح
الهندُ والهةٌ ومصر حزينَةٌ تبكي عليك بمدمع سحّاح
والشام تسأل والعراق وفارسٌ أمحاً من الأرض الخلافة ماحٍ؟!^(١)
قال ابن تيمية: (من كان ملتزماً لحكم الله ورسوله باطنًا وظاهرًا لكن عصى واتبع هواه، فهذا بمنزلة أمثاله من العصاة)^(٢).

ولقد بين أحمد شاكر ومحمود شاكر الفرق بين التشريع العام (الذي هو كفر أكبر) وبين الحكم في وقائع أعيان لهوى مع الالتزام بالشرعية (الذي هو كفر أصغر)^(٣).

وقال محمد بن إبراهيم آل الشيخ: (وأما القسم الثاني من قسمي كفر الحاكم بغير ما أنزل الله، وهو الذي لا يخرج من الملة، فقد تقدم أن تفسير ابن عباس رضي الله عنهما لقول الله عز وجل: {وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

(١) الأبيات لأحمد شوقي خرجت من قلبه، تبكي صرح الخلافة الذي انهدم!

(٢) منهاج السنة النبوية (٣/ ٢٢).

(٣) ينظر: عمدة التفسير (١/ ٦٨٤-٦٨٥).

فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ} [المائدة: ٤٤] قد شمل هذا القسم، وذلك في قوله: (كفر دون كفر) ... وذلك أن تحمله شهوته وهواه على الحكم في القضية بغير ما أنزل الله، مع اعتقاده أن حكم الله ورسوله هو الحق، واعترافه على نفسه بالخطأ ومجانبة الهدى^(١).

وقال أيضًا: (وأما الذي قيل فيه أنه كفر دون كفر، إذا حاكم إلى غير الله مع اعتقاده أنه عاصٍ، وأن حكم الله هو الحق، فهذا الذي تصدر منه المرة ونحوها. وأما الذي جعل قوانين بترتيب وتخضع، فهو كفر، وإن قالوا: أخطأنا وحكم الشرع أعدل؛ فهذا كفر ناقل عن الملة)^(٢).

وفي «مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين» (٢/ ١٤٤): (هل هناك فرق بين المسألة المعينة التي يحكم فيها القاضي بغير ما أنزل الله، وبين المسائل التي تعتبر تشريعًا عامًا؟

ويجيب الشيخ قائلًا: نعم هناك فرق؛ فإن المسائل التي تعتبر تشريعًا عامًا لا يتأتى بها التفسير السابق، وإنما هي من القسم الأول فقط، لأن هذا المشرع تشريعًا يخالف تشريع الإسلام إنما شرعه لاعتقاده أنه أصلح من الإسلام وأنفع للعباد، كما سبقت الإشارة إليه).

(١) رسالة تحكيم القوانين.

(٢) مجموع فتاوى محمد بن إبراهيم آل الشيخ (١٢/ ٢٨٠).

ونختم هذا الفصل بإشكالين وردَّهما، وتنبيهين وتقريرهما:

إشكالان وردَّهما:

الأول: يورد بعض المخالفين مُشغَّباً -على طريقة اتباع المتشابه ونبذ المحكم المقرر المجمع عليه- فيقول: إن مَنْ يتحاكم إلى القوانين الوضعية في التشريع العام لا يكفر إلا إذا جحد حكم الله سبحانه، أو اعتقد أنَّ حكمه أفضل من حكم الله، أو مساوٍ له، أو استحل الحكم بغير ما أنزل الله. أما إذا اعتقد أنه مخطئ وأنَّ حكم الله أفضل؛ فليس بكفر.

وهذا قول ظاهر في البطلان؛ لأن استبدال الشريعة بتشريع عام آخر مخالف للإسلام كالقوانين الوضعية كُفِّرَ بمجردة، ولا يحتاج إلى هذا التقسيم.

أما هذا التقسيم فيقال فيمن يتحاكم إلى الشريعة أصلاً، ولكن يزل في وقائع أعيان. كما بيِّن ذلك في الشرح وذكر الأدلة وأقوال العلماء.

الثاني: يورد البعض قائلاً: إن الإمام أحمد لم يُقَلَّ بسقوط شرعية حُكَّام زمانه، ولم ينزع يدا من طاعة، مع قولهم بخلق القرآن -وهو كفر-، فكيف تسقط شرعية من يحكم بغير ما أنزل الله في التشريع العام؟ والجواب: لأن ذلك الفعل الكفري -نبذ الشريعة والتحاكم إلى غيرها- يناقض مقصد الولاية؛ فالوالي المسلم ما استحق البيعة والسمع والطاعة إلا

لقيامه بتحكيم شرع الله وحراسة الدين ونشره وتنفيذ أحكامه، وتحصين الثغور، وسياسة الدنيا بالدين.

فلما لم يَقم بأصل مقصد الولاية؛ زالت شرعيته.

تنبيهان وتقريرهما:

الأول: الكلام السابق في ذم القوانين الوضعية وأنها كفر ونحو ذلك محمولٌ -بالطبع- على القوانين المخالفة للشريعة وأحكام الإسلام القطعية، أما الأمور الإدارية والتنظيمية المحققة للمصلحة فالأمر فيها واسع، وليست مقصودة بهذا الكلام.

الثاني: الأصل أن المسلم لا يتحاكم إلا إلى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، لكن مَنْ كان في بلد لا تُقيم الشريعة وتحكم بالقوانين الوضعية المخالفة للإسلام، فيدخل في حكم المضطر أو المكره في التحاكم إلى تلك المحاكم للحصول على حقوقه أو دفع الأذى والضرر عن نفسه وعرضه وماله، والله المستعان!

نسأل الله عز وجل الكريم أن يهدينا سواء السبيل والصراط المستقيم وأن يميّتنا على الإسلام والسنة... آمين.

خلاصة الفصل

قال تعالى: {وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ} [النحل: ٨٩]
فديننا الإسلامي الحنيف دين كامل شامل، اهتم بكل مجالات الحياة، لا سيما الإمامة والنظام السياسي؛ فهو مبني على أسس مهمة وقواعد محكمة؛
منها:

١- وجوب السمع والطاعة لولاية الأمور (المسلمين) في المعروف،
ويُلحق به البيعة والنصح والتعاون والدعاء لهم وحرمة الخروج عليهم
بالسيف وإن جاروا وظلموا ما داموا مسلمين، ولشرع الله مطبقين.
ومسألة نصح الحاكم وإنكار المنكر في السر أو العلانية وَرَدَ عن
السلف فيها هذا وذاك؛ فالأمر اجتهادي حسب ما تقتضيه المصلحة، وهذه
المسألة اجتهادية غير عقدية.

الحاكم أو الرئيس أو الملك أو السلطان أو الخليفة أو الوالي أو الأمير
ثلاثة أصناف:

- ١- حاكم مسلم صالح عادل: تجب طاعته ويحرم الخروج عليه.
- ٢- حاكم مسلم فاسق ظالم: تجب طاعته ويحرم الخروج عليه.
- ٣- حاكم كافر أصلي أو مرتد، أو ما أقام الشرع والصلاة أو أظهر

الكفر البواح: ليس له شرعية ولا سمع ولا طاعة، ويجب الخروج عليه لكن عند القدرة والاستطاعة وتحقيق المصلحة.

٢- وجوب تحكيم شريعة الله عز وجل وذلك من أصل الإيمان.

(أ) واستبدالها والحكم بغير ما أنزل الله في التشريع العام كالقوانين الوضعية كفر أكبر مخرج من الملة بالإجماع.

(ب) وكذا إذا كانت الشريعة قائمة ومحكمة وحكم الحاكم بغير ما أنزل الله في وقائع أعيان معتقداً أن حكمه أفضل من حكم الله أو مماثل له أو اعتقد جواز ذلك فكفر أكبر وخروج من الملة بالإجماع.

(ج) وأما إن كانت الشريعة قائمة ومحكمة وحكم الحاكم بغير ما أنزل الله في وقائع أعيان لهوى أو نحوه مقراً بخطئه فكفر أصغر غير مخرج من الملة.

فالصورتان الأوليان كفر أكبر، والصورة الثالثة كفر دون كفر.

- ذم القوانين الوضعية محمول على المخالفة لأحكام الإسلام، أما القوانين التنظيمية والإدارية فلا تدخل في ذلك.

- من اضطر إلى التحاكم إلى القوانين المخالفة للإسلام للحصول على حقوقه أو دفع الضرر عن نفسه وماله وعرضه فلا إثم عليه، وهو في حكم المكره أو المضطر.

الفصل الرابع

في أن أهل السنة والجماعة وسط بين الفرق

في كل أبواب الدين والاعتقاد

- ١٨- (وَفِي اعْتِقَادِ الطَّائِفَةِ الْمُنْصُورَةِ تَوْسُطُ بِالْحُجَّةِ الْمَشْهُورَةِ)
 ١٩- (هُمْ وَسَطٌ فِي نِسْبَةِ الْأَفْعَالِ عَدَلًا بَلَا جَبَرٍ وَلَا اغْتِزَالٍ)
 ٢٠- (وَفِي صِفَاتِ الْوَاحِدِ الْجَلِيلِ بَيْنَ أُولَى التَّعْطِيلِ وَالتَّمْثِيلِ)
 ٢١- (وَفِي اعْتِقَادِ النَّارِ وَالْجُزْأِ بَيْنَ أُولَى الْوَعِيدِ وَالْإِرْجَاءِ)
 ٢٢- (وَفِي الصَّحَابَةِ اعْتِقَادُهُمْ وَسَطُ بَلَا غُلُوٍّ أَوْ جَفَاءٍ أَوْ شَطَطٍ)
 ٢٣- (تَوَسَّطُوا بَيْنَ اعْتِقَادِ الرَّافِضِيِّ وَالنَّاصِبِيِّ الْمُجْحِفِ الْمُبَاغِضِ)
 ٢٤- (وَفِي الْإِيمَانِ أَوْسَطُ الْمَنَاهِجِ لَا مُرْجَأًا عَمَلًا وَلَا خَوَارِجَ)
 ٢٥- (فَالزَّمْ وَرَدَّدْ: هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو لَهَا عَلَى هُدَى خَلِيلِي)
 ٢٦- (نَزِيهَةً عَنِ الْغُلُوِّ وَالْهُوَى وَمَنْ دَعَا إِلَى هَوَى فَقَدْ هَوَى)
 بَيْنَ النَّاظِمِ - وَفَقَهُ اللَّهِ -^(١) فِي هَذَا الْفَصْلِ الرَّابِعِ مَبْحَثًا جَمِيلًا عَظِيمًا عَنْ

(١) وكل دعاء للناظم يتضمن الدعاء لواضع أصله وكاتب فصله -نفع الله به وجزاه

عن الإسلام والسنة خيرًا-.

(وسطية أهل السنة بين الفرق).

وقد أخبر الله سبحانه وتعالى في كتابه أن أمة محمد صلى الله عليه وسلم هي الأمة الوسط بين أمم الأرض، فقال: {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا} [البقرة: ١٤٣]، وسطًا: أي عدولًا خيارًا—كما ثبت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم^(١)—. تشهدون على الأمم، بأن أنبياءهم بلغوهم شرائع الله، وأمروهم بعبادة الله وحده وترك عبادة ما سواه، ويشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بصدقكم في شهادتكم.

وكما أن أمة الإسلام وسط بين الأمم، فكذلك أهل السنة وسط بين الفرق؛ فمن الأمم مَنْ جنح إلى الغلو وأفرط وغلا في المخلوقين، كالنصارى في شأن عيسى عليه السلام، ومنهم من غرق في الجفاء وفرط وجفا الأنبياء الكرماء، كاليهود الذين قتلوا زكريا ويحيى عليهما السلام، ونحو ذلك من غلو الأمم وجفائها وتخبطها وتناقضها، وعلى غرار أمة الإسلام فأهل السنة كذلك، توسَّطوا بين الفرق الضالة المبتدعة في العقيدة والشرعية والسلوك.

وذكر في هذا الفصل خمس مسائل عظيمة من مسائل الاعتقاد، نجا

(١) من حديث أبي سعيد الخدري، رواه البخاري (٤٤٨٧).

فيها أهل السنة والجماعة من الغلو والجفاء والإفراط والتفريط، وهي:

١ - القدر وأفعال العباد. ٢ - الصفات.

٣ - الوعيد. ٤ - الصحابة.

٥ - أسماء الإيمان والدين والأحكام.

وهذه الجملة مُتَزَعَةٌ من العقيدة الواسطية وغيرها، وهي من أجل المسائل التي وقع فيها الخلاف بين أهل السنة والجماعة وأهل البدع والفرقة، إضافة إلى مسألة (الإمامة) ومسألة (الزهد والعبادة) وأمور في (التوحيد والشرك).

وقبل أن نُبحر في هذا الفصل نعرج سريعاً على (أهل السنة والجماعة): تعريفهم، ومنهج التلقي وضوابط الاستدلال عندهم.

أ- تعريفهم: السنة في اللغة: الطريقة والسيرة، والسنة في اصطلاح علماء الاعتقاد لها معنيان:

أحدهما: الإسلام العام المتضمن اتباع ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم من علم نافع وعمل صالح.

الثاني: ما كان عليه الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه من العقيدة الصحيحة (في مقابلة البدعة).

الجماعة في اللغة: طائفة من الناس يجمعها غرض واحد، والجماعة في

اصطلاح علماء الاعتقاد: يُراد بها الصحابة والتابعون وتابعوهم بإحسان ومن نهج نهجهم إلى يوم الدين؛ لاجتماعهم على الحق من الكتاب والسنة، ولا اجتماعهم على أئمة المسلمين.

أهل السنة والجماعة: من أجهل التعريفات تعريف ابن حزم حيث قال: (وأهل السنة الذين نذكرهم أهل الحق، ومن عداهم فأهل البدعة، فإنهم الصحابة رضي الله عنهم، وكل من سلك نهجهم من خيار التابعين، ثم أصحاب الحديث، ومن اتبعهم من الفقهاء جيلاً فجيلاً إلى يومنا هذا، ومن اقتدى بهم من العوام في شرق الأرض وغربها رحمة الله عليهم)^(١). وقال ابن تيمية: (فمن قال بالكتاب والسنة والإجماع كان من أهل السنة والجماعة)^(٢).

فأهل السنة والجماعة هم الطائفة التي اجتمعت على الأخذ بسنة النبي صلى الله عليه وسلم عقيدة وعبادة ومعاملة. وأهل السنة ليس لهم اسم ولا

(١) انظر كيف ضم إليهم العوام، وهذا لا يستطيع أحد أن يقوله من أهل البدع، فينسب العوام إليه، فعوام المسلمين جملتهم من أهل السنة والجماعة، والله الحمد والفضل والمنة.

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٢/ ٢٧١).

(٣) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٦).

لقب يُعرفون به سوى الإسلام والسنة، وليس لهم قائد ولا قدوة في كل شيء إلا النبي محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وسلم.

ب - منهج التلقي وضوابط الاستدلال عندهم: وهذه الجملة من أهم ما يكون لأنها الأصل الأصيل الفارق بين أهل السنة وأهل البدعة.

١ - مصدر العقيدة هو كتاب الله، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم الصحيحة^(١)، وإجماع السلف الصالح.

٢ - القرآن والسنة بيان كل شيء.

٣ - المرجع في فهم الكتاب والسنة فهم السلف الصالح؛ إذ هو الفيصل لأنهم خير القرون.

٤ - جمع النصوص في الباب الواحد، والتمسك بالمحكم، ورد المتشابه إلى المحكم.

٥ - الإيذان بالنصوص على ظاهرها ودرء التأويل.

٦ - العقل الصريح موافق للنقل الصحيح، ولا تعارض بينهما عند التحقيق.

٧ - تقديم نصوص الوحي على الرأي والهوى والذوق والوجد والكشف والسياسة والأعراف والعادات.

(١) وإن كانت آحادًا، طالما صح الخبر.

- ٨- الالتزام بالألفاظ الشرعية في العقيدة، ونبذ الألفاظ البدعية.
- ٩- الالتزام بمنهج الوحي في الرد على البدع - كما يجب في الاعتقاد والتقرير-؛ فلا تُرد البدعة ببدعة.
- ١٠- ترك الابتداع في الدين، والكف عما سكت عنه الله ورسوله وأمسك عنه السلف.

١٨- (وَفِي عِتْقَادِ الطَّائِفَةِ^(١) الْمُنْصُورَةِ تَوْسُطُ بِالْحُجَّةِ الْمُشْهُورَةِ) الطائفة المنصورة، والفرقة الناجية، وأهل الحديث، وأهل الأثر، وأهل الاتباع، والسلف، والسواد الأعظم، والغرباء، كلها ألقاب لأهل السنة والجماعة، ثبت بعضها في أحاديث النبي الأمين صلى الله عليه وسلم وبعضها في كلام السلف الصالحين، عن ثوبان رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك»^(٢). وعن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إن بني إسرائيل تفرقت على اثنتين وسبعين ملة، وتفرق أمتي على ثلاث وسبعين ملة،

(١) لتستقيم قراءة هذا البيت عروضياً تُحذف التاء المربوطة في كلمة (الطائفة)، ويمكن استبدالها بكلمة (الفرقة) وسيكون الوزن -والمعنى أيضاً- صحيحاً.

(٢) رواه البخاري (٣٦٤١)، ومسلم (١٩٢٠).

كلهم في النار إلا واحدة» قالوا: ومن هي يا رسول الله؟ قال: «ما أنا عليه اليوم وأصحابي»^(١). ونحو ذلك.

فتلك الطائفة المجتابة المنصورة بنصر الله متوسطة بالحجج والبيانات والدلائل الواضحات من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم بين فرق الضلال والابتداع الزائعين التائهيين الحائرين الضائعين.

وأول المسائل الخمس المطروحة في هذا الفصل في «القدر وأفعال العباد»:

١٩- (هُمْ وَسَطٌ فِي نِسْبَةِ الْأَفْعَالِ عَدْلًا بِلَا جَبْرِ وَلَا اغْتِرَالِ)

الإيمان بالقدر من أصول الإيمان وأركانه، قال صلى الله عليه وسلم لما سئل عن الإيمان: «أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره»^(٢).

والإيمان بقضاء الله وقدره يثمر في قلب العبد الرضا والسكون والطمأنينة {وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ} [التغابن: ١١].

ومن مسائل القدر المهمة التي حصل فيها الخوض والزلل من أهل البدع ونجا فيها أهل السنة = مسألة «أفعال العباد». فأهل السنة في نسبة أفعال العباد وسط بين طائفتين متضادتين؛ وهما:

(١) رواه الترمذي (٢٦٤١)، وحسنه الألباني في صحيح الترمذي.

(٢) رواه مسلم، وهو أول حديث يفتح به الصحيح.

١- الجبرية. ٢- القدرية.

والجبرية -وهم الجهمية أتباع الجهم بن صفوان الترمذي- رأوا أن العبد مجبور على فعله وحركاته، وأن أفعاله كلها وطاعاته ومعاصيه اضطرارية كحركات المرتعش والعروق النابضة والريشة في مهب الريح! فغلّوا في إثبات أفعال الله حتى نفّوا أفعال العباد، ونفّوا عنهم الاختيار، وسلّبوهم الإرادة، وزعموا أنهم لا يفعلون شيئاً، وإنما الفاعل هو الله^(١)، وإضافة الفعل إلى العبد مجاز.

وفيهم قال ابن القيم في نونيته:

والعبد عندهم فليس بفاعل بل فعله كتحرك الرجفان
وهبوب ريح أو تحرك نائم وتحرك الأشجار للميلان
ومن المعلوم أن هناك فرقاً بين أفعال الإنسان الاضطرارية وأفعاله الاختيارية.

وعلى النقيض من هؤلاء كانت القدرية نفاة القدر -وهم جمهور المعتزلة أتباع معبد الجهنّي- رأوا أن العبد خالق فعله، مستقل بنفسه دون مشيئة الله وإرادته وخلقته، فهؤلاء أثبتوا قدرة الله على أعيان المخلوقين وأوصافهم، ونفّوا قدرة الله على أفعال المكلفين، فغلّوا في إثبات أفعال

(١) ومن باهم وغيره دخلت عقيدة الحلول والاتحاد المشؤومة الباطلة.

العباد، حتى نفوا تقدير الله عليهم، ومشيتته، وإرادته، وخلقه^(١)، فجعلوا العباد خالقين مع الله؛ قالوا: لأفعال العباد خالقان؛ الطاعات والقربات خالقها الله، والشرور والمعاصي خالقها الإنسان، فشابهوا المجوس الذين يقولون: إن الشر إله وهو الظلام، والخير إله وهو النور، فجعلوا خالقين، ولهذا سُمِّيَ القدرية «مجوس هذه الأمة» كما ورد ذلك في الحديث^(٢)، وأكثر من أثر.

وهدى الله أهل السنة والجماعة أهل الحق والوسطية إلى سواء السبيل بين هاتين الفرقتين (الجبرية والقدرية)، فأخذوا الحق الذي عند كل منهما وتركوا باطله؛ فقال أهل السنة في «القدر وأفعال العباد»: إن الله هو الخالق للعباد وأفعالهم^(٣)، والعباد فاعلون حقيقة ولهم قدرة على أفعالهم^(٤)، والله خالقهم وخالق أعمالهم وقدراتهم، قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ

(١) وغلاة القدرية نفوا عن الله جميع مراتب القدر (العلم والكتابة والمشيئة والخلق) وهؤلاء كفار نوعاً وعيناً باتفاق أهل السنة، ليسوا من أهل القبلة، وقد انقضوا.

أما غير الغلاة وهم جمهور المعتزلة فاثبتوا العلم والكتابة، ونفوا المشيئة والخلق.

(٢) رواه أبو داود (٤٦٩١)، وحسنه الألباني في صحيح أبي داود (٤٦٩١)، وغيره، وضعفه آخرون، وورد موقوفاً عن كثير من السلف.

(٣) وهذا الحق عند الجبرية.

(٤) وهذا الحق عند القدرية.

خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ} [الصفات: ٩٦] و{وَمَا تَعْمَلُونَ} في اللغة مصدر مؤوّل بمعنى العمل؛ فبيان الآية: والله خلقكم وعملكم. وقال سبحانه {اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ} [الزمر: ٦٢]، وقال: {مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي وَمَنْ يُضِلِّ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ} [الأعراف: ١٧٨]، وقال صلى الله عليه وسلم: «الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له»^(١)، وقال صلى الله عليه وسلم: «إن الله يصنع كل صانع وصنعه»^(٢)، وأثبتوا للعبد مشيئة واختيارًا تابعين لمشيئة الله سبحانه، قال عز وجل: {إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ * لَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ * وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ} [التكوير: ٢٧-٢٩]، وقال سبحانه: {إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذْ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا * وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا} [الإنسان: ٢٩-٣٠]، وقال جل جلاله: {وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ

(١) رواه أبو داود (٢١١٨)، والترمذي (١١٠٥) وغيرهما، وصححه الألباني في خطبة الحاجة.

(٢) رواه البخاري في خلق أفعال العباد، وصححه الألباني في الصحيحة (١٦٣٧).

خَيْرٌ يَعْلَمُهُ اللَّهُ} [البقرة: ١٩٧].

قال أبو حنيفة: (جميع أفعال العباد من الحركة والسكون كسبهم^(١)، والله تعالى خالقها. وهي بمشيئته وعلمه وقضائه وقدره^(٢)).

وقال القاضي عياض: (سئل الإمام مالك عن القدرية: من هم؟ قال: من قال: ما خلق المعاصي، وسئل كذلك عن القدرية؟ قال: هم الذين يقولون: إن الاستطاعة إليهم، إن شاؤوا أطاعوا، وإن شاؤوا عصوا^(٣)).

وقال الشافعي: (إن مشيئة العباد هي إلى الله تعالى، ولا يشاؤون إلا أن يشاء الله رب العالمين، فإن الناس لم يخلقوا أعمالهم، وهي خلق من خلق الله تعالى أفعال العباد، وإن القدر خيره وشره من الله عز وجل^(٤)).

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبي وسأله علي بن جهم عمن قال بالقدر يكون كافراً؟ قال: (إذا جحد العلم، إذا قال: إن الله لم يكن

(١) الكسب هنا يراد به المعنى اللغوي، أي: هو فعلهم الذي فعلوه فأضيف إليهم، كما قال الله تعالى: {لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ} [البقرة: ٢٨٦].

(٢) الفقه الأكبر ص ٣٠٣.

(٣) ترتيب المدارك (٢/ ٤٨)، وانظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢/ ٧٠١).

(٤) أورده البيهقي في (مناقب الشافعي) (١/ ٤١٥).

عالماً حتى خلق علماً، فعُلم فوجد علم الله فهو كافر^(١).

وعقد صاحب «معارج القبول» فيه فصلاً في ذلك وتكلم فيه بكلام نفيس ينبغي مراجعته، منه: (والمقصود أن الله سبحانه في جميع تصرفاته في عباده فاعل حقيقة والعبد منفعل حقيقة، فمن أضاف الفعل والانفعال كليهما إلى المخلوق^(٢) كفر، ومن أضاف كليهما إلى الله تعالى^(٣) كفر) [١١١/٣].

فائدة: قال ابن عثيمين: (لكن سيبقى عندنا إشكال: كيف تكون خلقاً لله [أي أفعال العباد] وهي فعل الإنسان؟! الجواب: أن أفعال العبد صدرت بإرادة وقدرة، والذي خلق فيه الإرادة والقدرة هو الله عز وجل^(٤)).

فللعبد قدرة واختيار وإرادة ومشیئة تابعة لمشيئة الله سبحانه، وأفعاله صادرة منه هو {مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا

(١) السنة لعبد الله بن أحمد ص ١١٩.

(٢) مشيراً إلى قول القدرية.

(٣) مشيراً إلى قول الجبرية. وهذا الكلام عام للتقرير، وفرق بين كفر النوع وكفر العين، فافهم.

(٤) شرح العقيدة الواسطية (٢/٦٨).

يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ} [الأنعام: ١٦٠].

وثاني المسائل المطروحة في هذا الفصل في «الصفات»:

٢٠- (وَفِي صِفَاتِ الْوَاحِدِ الْجَلِيلِ^(١) بَيْنَ أُولَى التَّعْطِيلِ وَالتَّمْثِيلِ)

الإيمان بالله عز وجل هو أول واجب على العبيد، وهو الركن الأول من أركان الإيمان. وبالتتبع والاستقراء لنصوص الكتاب والسنة ظهر أن الإيمان بالله تعالى يتضمن أربعة أمور:

١- الإيمان بوجود الله عز وجل.

٢- الإيمان بالربوبية.

٣- الإيمان بالألوهية.

(١) الواحد من أسماء الله تعالى الحسنى، قال تعالى: {وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ} [الرعد: ١٦] فهو سبحانه واحد في ربوبيته، وواحد في ذاته وأسمائه وصفاته وأفعاله، وواحد في ألوهيته كذلك. والجليل من أسماء الله تعالى الحسنى، ولم يرد في القرآن صريحاً، إنما ورد قوله تعالى: {تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ} [الرحمن: ٧٨]، وورد في حديث الوليد بن مسلم الضعيف، وقد عده العلماء من أسماء الله وأطلقوه عليه سبحانه؛ لإفادته الكمال ولوجود أصل له في النصوص، منهم: البيهقي في (الأسماء والصفات) ص ٢٣، والسعدي في تفسيره ص ٩٤٦، وحافظ الحكمي في (معارج القبول) (١/ ٤٠) وقال الحكمي: (الجليل الذي جُلَّ عن كل نقص، واتصف بكل كمال وجلال).

٤- الإيـان بأسماء الله الحسنى وصفاته العـلا.

والإيـان بأسماء الله تعالى وصفاته من ركائز الإيـان بالله الأساسية، وهو من أعظم ما يرقق القلب، ويهذب النفس. وقد وقع في هذا الباب «باب الصفات» خوض وزلل من أهل البدع، -وكالعادة- نجا فيه أهل السنة والجماعة أهل الحق والوسطية بتوفيق الله لهم، فهم توسطوا بين طائفتين متضادتين^(١)، وهما: ١- الممثلة. ٢- المعطلة.

والتمثيل اصطلاحاً: إثبات مثيل لله عز وجل في ذاته أو صفاته.
والتعطيل اصطلاحاً: تخلية الله تعالى من صفاته؛ أي نفي صفاته سبحانه وإنكار قيامها بذاته جل شأنه.

فالمثلة والمشبهة أثبتوا لله الصفات، لكن مثّلوا وشبهوا بصفات المخلوقين، فقالوا: لله وجه، ويد، وعينان، كوجوهنا، وأيدينا، وأعيننا، ونحو ذلك. تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً. وممن قال بذلك «البيانية» أتباع بيان بن سمعان، و«الهشامية» أصحاب هشام بن الحكم الرافضي^(٢).
وشبهتهم في ذلك أن الله تعالى خاطبنا في القرآن بما نفهم ونعقل، قالوا: ونحن لا نفهم ولا نعقل إلا ما كان مشاهداً، فإذا خاطبنا عن الغائب

(١) يُنظر: التدمرية، وتقريب التدمرية.

(٢) ينظر: التبصير في الدين للإسفرائيني ص ١١٩-١٢١.

بشيء وجب حمله على المعلوم في الشاهد. وذلك باطل من وجوه: بالسمع والعقل والحس.

أما السمع: فقد قال تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} [الشورى: ١١]، وقوله تعالى: {فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ} [النحل: ٧٤]، وقال سبحانه: {وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ} [الإخلاص: ٤]، وقال العلي الأعلى: {هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا}؟! [مريم: ٦٥].

وأما العقل: فأولاً: للتباين بين الخالق والمخلوق في الذات والوجود، وهذا يستلزم التباين في الصفات.

وثانياً: أن القول بالمماثلة بين الخالق والمخلوق يستلزم نقص الخالق سبحانه؛ لأن تمثيل الكامل بالناقص يجعله ناقصاً.

وثالثاً: أن القول بالمماثلة بين الخالق والمخلوق يقتضي بطلان العبودية الحقة؛ لأنه لا يخضع عاقل لأحد على وجه التعظيم المطلق إلا أن يكون أعلى منه لا مثله.

وأما الحس: فنحن نشاهد في المخلوقات ما تشترك أسماؤه وصفاته في اللفظ وتباين في الحقيقة، فللفيل صفات وقوة وللبعوضة صفات وقوة، والتباين بينهما معلوم، فإذا كان ذلك بين المخلوقات، فيكون بين الخالق والمخلوق من باب أولى.

وأما قولهم: إن الله تعالى خاطبنا بما نفهم ونعقل، فصحيح؛ لقوله تعالى: {إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ} [الزخرف: ٣]، لكن لا يفهم من ذلك تشبيه الخالق الكامل القدير بال مخلوق الناقص الحقير، فأهل السنة يثبتون الصفات لكن دون تمثيل.

وأما قولهم: إذا خاطبنا عن الغائب بشيء وجب حمله على المعلوم في الشاهد، فيرد عليه من وجهين: أحدهما: أن ما أخبر الله به عن نفسه إنما أخبر به مضافاً إلى نفسه المقدسة، فيكون لا ثقاً به هو سبحانه لا ممثلاً لمخلوقاته.

الثاني: أنه لا يمكن أن تكون المماثلة مرادة الله تعالى؛ لأن المماثلة بالمخلوق الضعيف تستلزم نقص الخالق القوي سبحانه وتعالى وجل وعلا، واعتقاد نقص الخالق كفر وضلال، فالإثبات يكون دون تمثيل.

وعلى النقيض من هؤلاء كانت المعطلة وهم الذين أنكروا ما سَمَّى الله تعالى ووصف به نفسه إنكاراً كلياً أو جزئياً، وحرّفوا من أجل ذلك نصوص الكتاب والسنة، فهم محرفون للنصوص معطلون للصفات، وهم دركات:

الطائفة الأولى: والذين هم في الدرك الأسفل من التعطيل: غلاة الغلاة من الفلاسفة والجهمية والقرامطة والباطنية وغيرهم: وهؤلاء أنكروا في حق الله تعالى الإثبات والنفي، فقالوا: إنه لا موجود ولا معدوم، ولا حي ولا ميت.

وشبهتهم: اعتقادهم أنهم إن وصفوا الله تعالى بالإثبات شبهوه بالموجودات، وإن وصفوه بالنفي شبهوه بالمعدومات.

والرد عليهم:

١- أن تسمية الله تعالى ووصفه بها سمى ووصف به نفسه ليس تشبيهاً ولا يستلزم التشبيه، فإن الاشتراك في الاسم والصفة لا يستلزم تماثل المسميات والموصوفات.

٢- أن إنكارهم الإثبات والنفي يستلزم نفي النقيضين معاً، وهذا ممتنع، وهو غباء؛ لأن النقيضين لا يمكن اجتماعهما، ولا ارتفاعهما. ووصف الله تعالى بهذا كفر صريح.

٣- أننا لا نقول إلا بكتاب ربنا وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم في أسماء الله وصفاته التي أثبتها هو سبحانه وتعالى لنفسه.

الطائفة الثانية: غلاة الجهمية والقرامطة والباطنية ومن تبعهم: وطريقتهم أنهم أنكروا الأسماء والصفات، ولا يصفون الله تعالى إلا بالنفي المجرد عن الإثبات، ويقولون: إن الله هو الموجود المطلق بشرط الإطلاق - أي مطلق عن أي صفة ثبوتية لأن الصفة تقيد الموصوف -.

وشبهتهم في ذلك: أنهم اعتقدوا أن إثبات الصفات يستلزم التشبيه والتعدد.

والرد عليهم:

١- أن الله تعالى جمع فيما سمي ووصف به نفسه بين النفي والإثبات، فمن أقر بالنفي وأنكر الإثبات فقد آمن ببعض الكتاب دون بعض، والكفر ببعض الكتاب كفر بالكتاب كله.

٢- أن الموجود المطلق بشرط الإطلاق لا وجود له في الخارج المحسوس، وإنما هو أمر يفرضه الذهن ولا وجود له في الحقيقة، فتكون حقيقة القول به نفي وجود الله تعالى إلا في الذهن، وهذا غاية التعطيل والكفر.

٣- أنه لا يلزم من تعدد الصفات تعدد الموصوف، كما أن المشاركة في الاسم أو الصفة لا تستلزم تماثل المسميات والموصوفات.

الطائفة الثالثة: المعتزلة ومن تبعهم من أهل الكلام وغيرهم: وطريقتهم أنهم يثبتون لله تعالى الأسماء دون الصفات، يجعلون الأسماء أعلامًا محضة، ثم منهم من يقول: إنها مترادفة فالعليم، والقدير، والسميع، شيء واحد. ومنهم من يقول: إنها متباينة، ولكنه عليم بلا علم، وقدير بلا قدرة، وسميع بلا سميع، ونحو ذلك.

وشبهتهم في ذلك: أنهم اعتقدوا أن إثبات الصفات يستلزم التشبيه والتعدد.

والرد عليهم:

١- أن الله تعالى سمي نفسه بأسماء، ووصف نفسه بصفات، فإن كان إثبات الصفات يستلزم التشبيه بإثبات الأسماء كذلك. وإن كان إثبات الأسماء لا يستلزم التشبيه بإثبات الصفات كذلك. والتفريق بين هذا وهذا تناقض، فإما أن يثبتوا الجميع فيوافقوا السلف، وإما أن ينفوا الجميع فيوافقوا غلاة الجهمية والباطنية، وإما أن يفرقوا فيقعوا في التناقض.

٢- لو كانت أسماء الله أعلامًا محضة لكانت غير دالة على معنى سوى تعيين المسمى فضلًا عن أن تكون حسنى ووسيلة في الدعاء. فالله وصف أسمائه بأنها حسنى وأمرنا بدعائه بها، وهذا يدل على أن لها معاني (صفات).
٣- أن الله سبحانه أثبت لنفسه الصفات مع نفي المماثلة فقال تعالى: {وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى} [النحل: ٦٠]، وقال: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} [الشورى: ١١]، وهذا يدل على أن إثبات الصفات لا يستلزم التمثيل، ولو كان يستلزم التمثيل والتشبيه لكان كلام الله متناقضًا.

٤- أن من لا يتصف بصفات الكمال لا يصلح أن يكون ربًا ولا معبودًا.

٥- أن كل موجود لا بد له من صفة، ولا يمكن وجود ذات مجردة عن الصفات.

٦- أن القول ((بأن الله تعالى عليم بلا علم، وقدير بلا قدرة، وسميع

بلا سمع، ونحو ذلك)) قول باطل مخالف لمقتضى اللسان العربي وغير العربي؛ إذ من المعلوم أن المشتق دال على المعنى المشتق منه، وأنه لا يمكن أن يقال عليم لمن لا علم له وهكذا.

الطائفة الرابعة: الكَلَّابِيَّة (الأشاعرة^(١)) والماتريدية ومن ضاهاهم: وطريقتهم أنهم أثبتوا لله الأسماء، وبعض الصفات، ونفوا حقائق أكثرها، وردوا ما يمكنهم رده من النصوص، وحرّفوا ما لا يمكنهم رده، وسموا

(١) ينبغي التنبيه إلى أن خلاف أهل السنة مع الأشاعرة ليس في ((الصفات)) فحسب، بل كذلك في: ١- مصدر التلقي. ٢- وأول واجب على المكلف. ٣- والإيمان. ٤- والقدر. ٥- والاضطراب في قضية التكفير. ٦- وتفسير التوحيد، وجعله مقتصرًا على توحيد الربوبية والأسماء والصفات؛ لذلك دبّ في بعضهم التصوف الغالي وقال بعضهم بدعاء الأموات والاستغاثة الشريكية، وتلك طامة كبرى!

(٢) سنحاول بسط بعض الشيء مع الأشاعرة لتواجهدهم بيننا ولأنهم أقرب الفرق إلى أهل السنة، والنبي صلى الله عليه وسلم يقول: «الدين النصيحة» رواه مسلم (٥٥)، ويقول: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه» رواه البخاري (١٣)، ومسلم (٤٥)، وكذلك يلزم التوسّع والتبيين للفرق المبتدعة المتواجدة في عصورنا أكثر من الحديث عن المنقرض، ومن الفرق الظاهرة في هذا العصر: الشيعة وغلاة الصوفية والخوارج والمرجئة ومبتدعة أهل الكلام والمنافقون الجدد (العلمانيون والليبراليون) المعادون لشريعة الرحمن المواليون لليهود والنصارى والأمريكان.

ذلك التحريف: «تأويلًا». فأثبتوا لله من الصفات سبع صفات -في الجملة-: الحياة والعلم والقدرة والإرادة والكلام والسمع والبصر، على خلاف بينهم وبين السلف في كيفية إثبات بعض هذه الصفات. وشبهتهم فيما ذهبوا إليه: أنهم اعتقدوا فيما نفوه أن إثباته يستلزم التشبيه أي التمثيل. وقالوا فيما أثبتوه: إن العقل قد دل عليه. والرد عليهم من وجوه:

الأول: أن الرجوع إلى العقل في هذا الباب مخالف لما كان عليه سلف الأمة من الصحابة والتابعين وأئمة الأمة من بعدهم، فما منهم أحد رجع إلى العقل في ذلك ولا جعلوا مصدر تلقيهم علم الكلام وقواعد المنطق^(١) الموروثين عن فلاسفة اليونان (الكفار!). وإنما يرجعون إلى الوحي الكتاب والسنة، فيثبتون لله تعالى من الأسماء والصفات ما أثبتته لنفسه أو أثبتته له رسوله إثباتًا بلا تمثيل، وتنزيهًا بلا تعطيل. مع التنبيه إلى عدم التعارض بين العقل والنقل عند التحقيق.

الثاني: أن الرجوع إلى العقل في هذا الباب مخالف للعقل؛ لأن هذا

(١) علمًا بأن علم المنطق في ذاته -غير المشوب بكلام الفلاسفة- فيه نفع وفائدة في وضع الحدود (التعاريف) وطرق التفكير ونحو ذلك، لكن أساءت استخدامه بعض الفرق التي قدمت العقل على النص، وجعلته أساس مصدر تلقيها.

الباب من الأمور الغيبية التي ليس للعقل فيها مجال، وإنما تُتلقى من السمع (الوحي)، فإن العقل لا يمكنه أن يدرك بالتفصيل ما يجب ويجوز ويمتنع في حق الله تعالى؛ فيكون تحكيم العقل في ذلك مخالفاً للعقل.

الثالث: أن الرجوع في ذلك إلى العقل مستلزم للاختلاف والتناقض، فإن لكل واحد منهم عقلاً يرى وجوب الرجوع إليه كما هو الواقع في هؤلاء، فتجد أحدهم يثبت ما ينفيه الآخر، وربما يتناقض الواحد منهم فيثبت في مكان ما ينفيه أو ينفي نظيره في مكان آخر، فليس لهم قانون مستقيم يرجعون إليه. قال في الفتوى الحموية: (فيا ليت شعري بأي عقل يوزن الكتاب والسنة، فرضي الله عن الإمام مالك بن أنس حيث قال: (أو كلما جاءنا رجل أجدل من رجل تركنا ما جاء به جبريل إلى محمد صلى الله عليه وسلم لجدل هؤلاء))^(١). ومعلوم أن تناقض الأقوال دليل على فسادها.

الرابع: أنهم إذ صرفوا النصوص عن ظاهرها إلى معنى زعموا أن العقل يوجبه، فإنه يلزمهم في هذا المعنى نظير ما يلزمهم في المعنى الذي نفوه مع ارتكابهم تحريف الكتاب والسنة. مثال ذلك: إذا قالوا: المراد بيد الله عز وجل القوة دون حقيقة اليد؛ لأن إثبات حقيقة اليد يستلزم التشبيه بالمخلوق الذي له يد. فنقول لهم: يلزمكم في إثبات القوة نظير ما يلزمكم

(١) الفتوى الحموية ص ٢٦١، وأثر مالك رواه أيضاً أبو نعيم في الحلية (٦ / ٣٢٤).

في إثبات اليد الحقيقية؛ لأن للمخلوق قوة، وإثبات القوة لله تعالى يستلزم التشبيه على قاعدتكم.

الخامس: أن قولهم: فيما نفوه: «إن إثباته يستلزم التشبيه» ممنوع؛ لأن الاشتراك في الأسماء والصفات لا يستلزم تماثل المسميات والموصوفات، كما تقرر مراراً، وهو بيّن وواضح عقلاً وحسّاً، ثم إنه منقوض بما أثبتوه من صفات الله السبعة، مع أن المخلوق متصف بذلك، وإثباتهم هذه الصفات لله تعالى مع اتصاف المخلوق بها مستلزم للتشبيه على قاعدتهم. فإن قالوا: إننا ثبت هذه الصفات لله تعالى على وجه يختص به ولا يشبه ما ثبت للمخلوق منها. قلنا: هذا جواب حسن سديد، فلماذا لا تقولون به فيما نفيتموه، فتثبتوه لله تعالى على وجه يختص به، ولا يشبه ما ثبت للمخلوق منه؟!

وراجع -يا رعاك الله- أيها المنصف الكريم توبة كبار علماء الأشاعرة -وقصصهم كثيرة- وكيف رجعوا إلى السنة وعقيدة السلف^(١).

اعتراف الرازي:

نهاية إقدام العقول عقال وأكثر سعي العالمين ضلالاً
وأرواحنا في وحشة من جسمونا وغاية دنيانا أذى ووبالاً

(١) ومنهج المتكلمين معروف بالخير والشك والتناقض والاضطراب. وهذا بقول كبار أئمتهم ومُنصفِيهم.

ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا^(١)

وقال أيضاً: (لقد تأملت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عليلاً، ولا تروي غليلاً، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن؛ أقرأ في الإثبات {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} [طه: ٥]، {إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ} [فاطر: ١٠]، وأقرأ في النفي: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} [الشورى: ١١] {وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا} [طه: ١١٠]، ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي^(٢). ويا له -والله- من كلام يخلع القلب، {لَمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ}! [ق: ٣٧].

اعتراف إمام الحرمين الجويني: (لقد خضت البحر الخضم، وتركت أهل الإسلام وعلومهم، وخضت في الذي نهوني عنه، والآن إن لم يتداركني ربي برحمة منه فالويل لفلان، وها أنا ذا أموت على عقيدة أُمِّي أو قال على عقيدة عجائز نيسابور)^(٣).

وما قصة توبة أبي حامد الغزالي وإعراضه عن تلك المذاهب، وموته

(١) طبقات الشافعية للسبكي (٥/ ٤٠)، وفيات الأعيان (٤/ ٢٥٠).

(٢) عيون الأخبار ص ٤٦٧، طبقات الشافعية (٨/ ٩٠).

(٣) طبقات الشافعية للسبكي (٣/ ٢٦٠)، سير أعلام النبلاء للذهبي (١٨/ ٤٧١).

وصحيح البخاري على صدره عنك ببعيد؟!^(١).

وكل ذلك مع حفظ مكانة علماء الأشاعرة وتقديرهم؛ فلهم جهودهم المباركة في خدمة الدين وعلوم الإسلام، فالحب في الله والآخرة الإيمانية قائمة مع بُغضِ بَدْعِهِمْ وأخطائهم وَرَدِّهَا، فيُقبَل الحق ويُرد الباطل ... والإنصاف عزيز!

ويُحْتَم الحديث مع المعطلة عمومًا بقاعدتين من أجل ما يكون وهما:
القاعدة الأولى: القول في الصفات كالقول في الذات: كما أنك تقول أيها المعطل أنا أثبت لله ذاتًا لا تشبه ذوات المخلوقين، يلزمكم أن تثبتوا لله صفاتٍ لا تشبه صفات المخلوقين، فالقول في الصفات كالقول في الذات.
القاعدة الثانية: القول في بعض الصفات كالقول في بعضها الآخر: وهذا بيّن واضح، فكما أنك أثبتَّ لله بعض الصفات وقلت لا تشبه صفات المخلوقين، يلزمكم أن تثبتوا الباقي وتقولوا لا تشبه صفات المخلوقين، إذ القول في بعض الصفات كالقول في بعضها الآخر، وإلا وقعتم في التناقض. فالتنزيه يكون دون تعطيل.

فهدى الله أهل السنة والجماعة أهل الحق والوسطية إلى سواء السبيل

(١) ينظر: شرح الطحاوية لابن أبي العز ص ٣١٦، طبقات الشافعية للسبكي

(١٤ / ١١٠)، البداية والنهاية (١٢ / ١٧٤).

بين هاتين الفرقتين (المثلة والمعطلة) فأخذوا الحق الذي عند كل منهما وتركوا باطله، فقال أهل السنة في ((الصفات)): الإيمان بكل ما أخبرنا الله به عن نفسه من أسماء وصفات نفياً أو إثباتاً، سواء في الكتاب أو في السنة الصحيحة من غير إلحاد في ذلك: لا بتحريف وتعطيل، ولا بتكليف وتمثيل. مع قطع الطمع عن إدراك كيفية الصفات لأنها مجهولة لدينا.

وأما الباب في ذلك قوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} [الشورى: ١١] وقوله سبحانه: {وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا} [طه: ١١٠]، ومن جواهر الكلم، قول العلماء: (إن الممثل يعبد صنماً، وإن المعطل يعبد عدماً، والموحد يعبد إلهاً واحداً فرداً صمداً).

قال أبو حنيفة: (وله يد ووجه ونفس، كما ذكر الله تعالى في القرآن، فما ذكره الله تعالى في القرآن من ذكر الوجه واليد والنفس فهو له صفات بلا كيف، ولا يقال إن يده قدرته أو نعمته؛ لأن فيه إبطال الصفة، وهو قول أهل القدر والاعتزال)^(١)، وقال: (ولا يشبه شيئاً من الأشياء من خلقه، ولا يشبهه شيء من خلقه، ولم يزل ولا يزال بأسمائه وصفاته)^(٢)، وقال: (من

(١) الفقه الأكبر ص ٣٠٢.

(٢) الفقه الأكبر ص ٣٠١.

وصف الله بمعنى من معاني البشر فقد كفر^(١).

وقال مالك: (الله في السماء، وعلمه في كل مكان)^(٢)، وقال -لما سئل عن الاستواء، كيف استوى؟-: (الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة)^(٣).

وقال الشافعي: (لله أسماء وصفات لا يسع أحدًا جهلها، فمن خالف بعد ثبوت الحجة عليه كفر، وأما قبل قيام الحجة فيعذر بالجهل)^(٤).
وقال أحمد: (لا يوصف الله إلا بها وصف به نفسه أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم؛ لا يتجاوز القرآن والحديث)^(٥).

وقال نعيم بن حماد (شيخ البخاري): (من شبه الله بخلقه كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم تشبيه)^(٦).

(١) العقيدة الطحاوية بتعليق الألباني ص ٢٥.

(٢) رواه أبو داود في مسائل الإمام أحمد ص ٢٦٣، وابن عبد البر في التمهيد (٧/ ١٣٨).

(٣) الحلية (٦/ ٣٢٥-٣٢٦)، عقيدة السلف أصحاب الحديث للصابوني ص ١٧،
١٨، العلو للذهبي ص ١٠٣.

(٤) ينظر: مختصر العلو ص ١٧٧، اجتماع الجيوش الإسلامية ص ١٦٥، فتح الباري (١٣/ ٤٠٧).

(٥) ينظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٢٦).

(٦) ينظر: العلو للذهبي ص ١١٦، وصحح إسناده الألباني في مختصر العلو ص ١٨٤.

فالتمثيل كفر،

أما التعطيل فمنه ما هو كفر (القائم على التكذيب)
ومنه ما دون ذلك: فسق، أو معصية، أو خطأ (القائم على بعض
التأويل).

والإثبات والتنزيه = هداية ونجاة، وسعادة وحياة، لمن ذاق طعم
الإيمان وعاش مع الأسماء والصفات وعرف ربّه الله.

وثالث المسائل المطروحة في هذا الفصل في «الوعيد»:

٢١- (وَفِي اعْتِقَادِ النَّارِ وَالْجَزَاءِ بَيْنَ أُولِي الْوَعِيدِ وَالْإِرْجَاءِ)
نصوص وعيد الله عز وجل الواردة في القرآن والسنة من المقامات
التي ضلّت فيها الأفهام وزلّت فيها الأقدام. والوعيد: التخويف والتهديد،
ونصوصه انحرفت عن الصواب في فهمها طائفتان متضادتان هما:

١- المرجئة. و٢- الوعيدية من المعتزلة والخوارج.

والمرجئة نسبة إما إلى:

١- الرجاء؛ لتغليبهم أدلة الرجاء والوعد على أدلة الوعيد.

٢- إلى الإرجاء، أي التأخير؛ لتأخيرهم الأعمال عن مسمى الإيمان،

فقالوا - وهم الجفافة المفرطة -: الإيمان تصديق بالقلب، ونطق باللسان،

والأعمال ليست من الإيمان، والكرّامية منهم قالوا: إن الإيمان هو مجرد النطق باللسان فقط، والأشاعرة قالوا: هو التصديق فقط، وغلاة الإرجاء (الجهمية) قالوا: هو المعرفة بالقلب فقط وإن لم ينطق بالشهادتين وإن لم يعمل^(١)! وقالوا: لا يضر مع الإيمان ذنب، كما لا تنفع مع الكفر طاعة، ففاعل الكبيرة عندهم لا يدخل النار ولا يستحق ذلك.

والمرجئة أصل شبهتهم أنهم غلبوا جانب الوعد وأهملوا جانب الوعيد، فنظروا للنصوص بعين عوراء، مثل حديث عثمان رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من مات وهو يشهد أن لا إله إلا الله دخل

(١) قال العلامة الأزهرى محمد خليل هراس: (لا شك أن الإرجاء بهذا المعنى كفر يخرج صاحبه عن الملة، فإنه لا بد في الإيمان من قول باللسان واعتقاد بالجنان وعمل بالأركان، فإذا اختل واحد منها لم يكن الرجل مؤمناً، وأما الإرجاء الذي نُسب إلى بعض أهل الكوفة كأبي حنيفة وغيره، وهو قولهم: إن الأعمال ليست من الإيمان، ولكنهم مع ذلك يوافقون أهل السنة على أن الله يعذب من يعذب من أهل الكبائر بالنار، ثم يخرجهم منها بالشفاعة وغيرها، وعلى أنه لا بد في الإيمان من نطق باللسان، وعلى أن الأعمال المفروضة واجبة يستحق تاركها الذم والعقاب؛ فهذا النوع من الإرجاء ليس كفرًا، وإن كان قولًا باطلاً مبتدعًا؛ لإخراجهم الأعمال من الإيمان) شرح الواسطية ص ١٨٨ - ١٨٩.

الجنة»^(١)، وحديث أبي ذر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «قال لي جبريل: من مات من أمتك لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ولم يدخل النار» قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: «وإن زنى وإن سرق»^(٢)، وغير ذلك من النصوص الكثيرة، عمدوا إليها، وقالوا: إن: «لا إله إلا الله» تكفي، وفاعل الكبيرة لا يدخل النار ولا يستحق ذلك.

قال حافظ الحكمي -في الرد عليهم-: (للا إله إلا الله لوازم ومقتضيات وشروط مقيّد دخول الجنة بالتزام قائلها لجميعها واستكمالها إياها)^(٣).
فهؤلاء غفلوا وعمّوا عن نصوص الوعيد التي فيها تهديد بالعذاب، ولم يجمعوا بين نصوص الوعد ونصوص الوعيد -كما فعل أهل السنة- فرّلوا وضلّوا.

وعلى النقيض من هؤلاء كانت الوعيدية من القدريّة (المعتزلة) والخوارج. وسُمّوا: (وعيدية) لأنهم يُنفذون نصوص الوعيد أي يُمضونها مطلقاً، وتشدّدوا في ذلك، وقالوا -وهم الغلاة المُفرّطة-: إن فاعل الكبيرة إذا مات ولم يتب منها مغلّد في النار، وقالوا: إن من شرب الخمر مرة، كمن

(١) رواه مسلم (٤٣).

(٢) رواه البخاري (٥٨٢٧)، ومسلم (١٥٤).

(٣) معارج القبول (٣/ ١٢٠٤).

عبد الصنم ألف سنة؛ كلهم مخلدون في النار.

والوعيدية أصل شبهتهم أنهم غلبوا جانب الوعيد وأهملوا جانب الوعد؛ فنظروا للنصوص أيضًا بعين عوراء، مثل قوله تعالى: {وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا} [المائدة: ٩٣]، ومثل حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يدخل الجنة قاطع»^(١) أي قاطع رحم، وحديث حذيفة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يدخل الجنة قتات»^(٢) أي نكّام، وغير ذلك من النصوص الكثيرة، عمدوا إليها وقالوا: الله توعد العاصين بالعقوبة وهو لا يخلف الميعاد، ويجب عليه عقلاً أن يعذب العاصي كما يجب عليه أن يثيب الطائع، وفاعل الكبيرة إذا لم يتب منها مخلد في النار.

فهؤلاء غفلوا وعمّوا عن نصوص الوعد التي فيها الرجاء ورحمة الله تعالى، ولم يجمعوا بين نصوص الوعد ونصوص الوعيد - كما فعل أهل السنة - فزلوا وضلوا.

وهدى الله أهل السنة والجماعة أهل الحق والوسطية إلى سواء السبيل بين هاتين الفرقتين (المرجئة والوعيدية) فأخذوا الحق الذي عند كل منهما

(١) رواه البخاري (٥٩٨٤)، ومسلم (٢٥٥٦).

(٢) رواه البخاري (٦٠٥٦)، ومسلم (١٦٩).

وتركوا باطله، فجمعوا كل النصوص الواردة في الباب^(١)، وأعملوا نصوص الوعد ونصوص الوعيد معًا -وكلاهما مُحَكَّم- وقالوا: إن مرتكب الكبيرة^(٢) إذا لم يتب منها أمره في الآخرة إلى الله، إن شاء عذَّبه بعدله ثم يخرج به بعد أمد ويدخله الجنة بشفاعته ونحوها، وإن شاء غفر له برحمته وأدخله الجنة من أول وهلة، والدليل قوله سبحانه: {إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ} [النساء: ٤٨] والكبائر تدخل فيما دون الشرك، وقال تعالى: {وَلِإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا} [الحجرات: ٩] فساهم مؤمنين، وقوله صلى الله عليه وسلم: «وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا -يعني المعاصي- ثم ستره الله عليه، فهو إلى الله إن شاء عفا عنه، وإن شاء عاقبه»^(٣).

وقال أهل السنة: إن إخلاف الوعيد كرم ويُمدح به بخلاف الوعد، وقالوا أيضًا: إن نصوص الوعيد «لا يدخل الجنة...» تُجمع مع نصوص الوعد فيكون المعنى إما:

١- لا يدخل الجنة أي بعض الجنان التي هي أعلى وأشرف وأنبل وأكثر نعيمًا وسرورًا.

(١) وهذا دومًا طريق النجاة.

(٢) ما لم يأت بناقض من نواقض الإسلام.

(٣) رواه البخاري (١١)، ومسلم (٤١).

وإما: ٢- لا يدخلها أول الداخلين.

وإما: ٣- كما سبق يعفو الله عنه بفضلته وكرمه ورحمته فهو تحت المشيئة.

قال في الأصل (سلم الوصول):

ولا نقول إنه في النار مَحَلَّدٌ بل أمره للباري
تحت مشيئة الإله النافذة إن شا عفا عنه وإن شا آخذه
بقدر ذنبه إلى الجنان يخرج إن مات على الإيمان
وله شرح نفيس عليها في ((معارج القبول)) ونقل كلام ابن خزيمة
المتين، فراجع (٣/ ١١٩٤).

واعلم أن هذا المبحث «وسطية أهل السنة في باب وعيد الله» متلازم
مع المبحث بعد القادم وهو «وسطية أهل السنة في باب أساء الإيمان
والدين والأحكام» فانظره لزامًا، والله الهادي الموفق^(١).

ورابع المسائل المطروحة في هذا الفصل في «الصحابة»:

- ٢٢- (وَفِي الصَّحَابَةِ اعْتِقَادُهُمْ وَسَطٌ بَلَا غُلُوٌّ أَوْ جَفَاءٌ أَوْ شَطَطٌ)
٢٣- (تَوَسَّطُوا بَيْنَ اعْتِقَادِ الرَّافِضِيِّ وَالنَّاصِبِيِّ الْمُجَحِّفِ^(٢) الْمُبَاغِضِ)

(١) وكان الأجدر أن يكون بعده، لكن لا بأس، لعل لحكمة أرادها الماتن، وقد قيل:

«صاحب المتن أدرى بما فيه».

(٢) مجحّف؛ أي: غير عادل، غير منصف، جائر، ظالم.

أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما أدراك ما أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم؟! {وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ} [التوبة: ١٠٠].

{لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالُهُمْ يُبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ * وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شَحْنَنَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ * وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ} [الحشر: ٨-١٠].

{مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيَاهُ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيُغَيِّظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا} [الفتح: ٢٩].

{لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي

قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا { [الفتح: ١٨].
 {لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ
 الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ
 رَحِيمٌ} [التوبة: ١١٧].

{وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا
 يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا
 مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ} [الحديد: ١٠].

بُدِيََ بهذه الآيات الجليلات لأن أعظم دليل وأقوى حجة وأسطع
 برهان في تقرير الاعتقاد في الصحابة رضي الله عنهم ثم في مجادلة المخالفين
 ورد مقالاتهم = هو القرآن ... بالآيات الواضحة البينة النيرة المحكمة.
 والصحابة رضوان الله عليهم أولئك السابقون الأولون زَلَّ في
 التعامل معهم والاعتقاد فيهم طائفتان متضادتان هما: ١ - الرافضة. و٢ -
 الخوارج الناصبة.

فالرافضة^(١) الشيعة غلّوا في علي رضي الله عنه وفاطمة رضي الله عنها

(١) وُسِّمُوا كذلك؛ لأنهم قالوا لزيد بن الحسين بن علي: تبرأ من الشيخين: أبي بكر
 وعمر. فأبى وقال: معاذ الله، وزيرا جدي! فرفضوه فسموا رافضة. وينظر: منهاج
 السنة (١/ ٣٤).

وأهل البيت وغيرهم، وبالغوا في جبههم حتى اعتقدوا في بعضهم الألوهية، وجفوا أكثر الصحابة، ونصبوا لهم العداوة خصوصاً الخلفاء الثلاثة -أبا بكر وعمر وعثمان- رضي الله عنهم، وسبواهم ولعنواهم وكفروهم أو كفروا بعضهم وهكذا الحال مع سائر الصحابة.

وظهرت بدعة هؤلاء البعداء البغضاء في زمن علي رضي الله عنه بزعماء عبد الله بن سبأ اليهودي الذي أسلم (نفاقاً) وأراد أن يكيّد للإسلام، كعادة يهود -لعنهم الله- فتشكّلت فرقة الشيعة الرافضة. ومن أسوأ مقالاتهم: عصمة الأئمة، فعندهم أن أئمتهم الاثني عشر معصومون لا يخطئون، وهم أعلى قدرًا من الأنبياء، لتلقيهم عن الله تعالى مباشرة -زعموا- واعتقدوا في بعضهم الإلهية^(١)!

وعلى النقيض من هؤلاء كانت الخوارج النواصب جفوا علياً رضي الله عنه وبالغوا في بغضه وكفّروه، وكفروا عثمان ومعاوية وبعض الصحابة وقتلواهم واستحلوا دماءهم وأموالهم، ونصبوا العداوة لأهل البيت. وقال فيهم النبي صلى الله عليه وسلم: «تمرق مارقة عند فرقة من المسلمين يقتلها أولى الطائفتين بالحق»^(٢) فقتلهم عليٌّ وطائفته. وقال صلى الله عليه وسلم:

(١) ولْيُعلم أن الشيعة الرافضة دركات، قَبَّحهم الله، فترجع في المبسوطات.

(٢) رواه مسلم (١٥٠).

«يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، فإذا لقيتموهم فاقتلوهم»^(١).

وهدى الله أهل السنة والجماعة أهل الحق والوسطية إلى سواء السبيل بين هاتين الفرقتين (الروافض والخوارج)، فأخذوا الحق من الكتاب والسنة بتوسط وعدل دون غلو أو جفاء أو شطط أي ظلم وجور.

فقال أهل السنة - كما قال الطحاوي في عقيدته ص ٣٠ -: (ونحب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا نُفِرُّ في حب أحد منهم^(٢)، ولا نتبرأ من أحد منهم^(٣)، ونبغض من يبغضهم، وبغير الخير يذكرهم، ولا نذكرهم إلا بخير، وحبهم دين وإيمان وإحسان، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان). ففي قوله رحمه الله: (ونحب أصحاب رسول الله) سلامة أهل السنة من الجفاء لبعضهم، وفي قوله: (لا نفِرُّ في حب أحد منهم) سلامتهم من الغلو في بعضهم، فنحب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلسنا جفأة، ومع حبنا لهم فلسنا غلاة. وكذلك نكف عما شجر بينهم، وهم فيه مجتهدون.

(١) رواه البخاري (٦٩٣٠)، ومسلم (١٠٦٦) عن علي رضي الله عنه.

(٢) كما فعلت الروافض.

(٣) كما فعلت الخوارج وكذا الروافض.

قال أبو حنيفة: (مقام أحدهم مع رسول الله ﷺ ساعة واحدة خير من عمل أحدنا جميع عمره وإن طال)^(١). الله أكبر! وقال أيضًا: (أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي، ثم نكف عن جميع أصحاب رسول الله ﷺ إلا بذكر جميل)^(٢).

وقال مالك: (من أصبح في قلبه غيظ على أحد من أصحاب رسول الله ﷺ، فقد أصابته الآية {يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ} [الفتح: ٢٩])^(٣).

وقال الشافعي: (أثنى الله تبارك وتعالى على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في القرآن والتوراة والإنجيل، وسبق لهم على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم من الفضل ما ليس لأحد بعدهم، فرحمهم الله، وهنأهم بما آتاهم من ذلك ببلوغ أعلى منازل الصديقين والشهداء والصالحين، فهم أدوا إلينا سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وشاهدوه والوحي ينزل عليه)^(٤).

وقال أحمد: (ومن السنة ذكر محاسن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم أجمعين، والكف عن ذكر مساوئهم والخلاف الذي شجر بينهم،

(١) مناقب أبي حنيفة للمكي ص ٧٦.

(٢) كما في النور اللامع (ق ١١٩ - ب) عنه.

(٣) الحلية (٦/ ٣٢٧).

(٤) الانتقاء ص ٨١.

فمن سب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أحدًا منهم فهو مبتدع، رافضي خبيث مجلف، لا يقبل الله منه صرفًا ولا عدلاً، بل حبههم سنة، والدعاء لهم قرينة، والاقتداء بهم وسيلة، والأخذ بآثارهم فضيلة^(١).

وقال أبو الحسن الأشعري: (ويعرفون حق السلف الذين اختارهم الله سبحانه وتعالى لصحبة نبيه صلى الله عليه وسلم، ويأخذون بفضائلهم، ويمسكون عما شجر بينهم صغيرهم وكبيرهم)^(٢).

وقال ابن تيمية: (ومن نظر في سيرة القوم بعلم وبصيرة، وما من الله عليهم به من الفضائل؛ علم يقيناً أنهم خير الخلق بعد الأنبياء، لا كان ولا يكون مثلهم، وأنهم الصفوة من قرون هذه الأمة التي هي خير الأمم وأكرمها على الله)^(٣).

وقل خير قول في الصحابة كلهم ولا تك طعناً تعيب وتجرح
فقد نطق الوحي المبين بفضلهم وفي الفتح آي في الصحابة تمدح^(٤)
ومسألة «حكم سب الصحابة» سبق عرضها ص ٧٣، فلترجع.

(١) السنة للإمام أحمد ص ٧٧-٧٨.

(٢) مقالات الإسلاميين (١/ ٣٢٣).

(٣) العقيدة الواسطية ص ٥٨.

(٤) حائية ابن أبي داود السجستاني.

وخامس وآخر المسائل المطروحة في هذا الفصل في «أسماء الإيمان والدين والأحكام»:

٢٤- (وَفِي الْإِيمَانِ أَوْسَطُ الْمُنَاهِجِ لَا مُرْجئًا عَمَلًا وَلَا خَوَارِجَ^(١))
مسألة (أسماء الإيمان والدين والأحكام) من أول ما وقع فيه النزاع في الإسلام بين الطوائف المختلفة.
والمراد بأسماء الإيمان والدين؛ مثل: مؤمن، مسلم، كافر، فاسق...
ونحو ذلك.

والمراد بالأحكام؛ أحكام أصحابها في الدنيا والآخرة.
وأخطأت طريق الحق في هذا المبحث الجلل الشائك طائفتان متضادتان هما: ١- الخوارج والمعتزلة. و٢- المرجئة والجهمية.
فالخوارج والمعتزلة قالوا: إن الإيمان قول وعمل واعتقاد، ولكنه شيء واحد وحقيقة مفردة، لا يزيد ولا ينقص، ولا يكون مؤمناً إلا من أدى جميع الواجبات واجتنب جميع الكبائر، فمن ترك واجباً أو أتى كبيرة؛ خرج من الإيمان وكان في الآخرة من الخالدين في النيران. إلا أنهم اختلفوا في حكمه في الدنيا؛ فقالت الخوارج: هو كافر في الدنيا، واستحلوا دمه وماله.

(١) في هذا البيت مخالفة عروضية.

وقالت المعتزلة بقول اخترعوه، ما أنزل الله به من سلطان^(١): هو في منزلة بين المنزلتين في الدنيا^(٢)؛ فهو خرج من الإيمان ولكنه لم يدخل في الكفر، ولم يستحلوا دمه وماله. واتفقا (الخوارج والمعتزلة) على خروجه من الإيمان، وخلوده في الآخرة في النيران.

وهذا القول غاية في الغلو والإفراط، وضلوا فيه بسبب عورهم في نظرهم للنصوص، حيث يجمعون نصوص الوعيد والعذاب فقط، ولا يلتفتون إلى نصوص الوعد والرحمة، وتقدم أمثلة لذلك.

وعلى النقيض من هؤلاء كانت المرجئة، قالوا: إن الإيمان هو المعرفة بالقلب فقط، دون إقرار اللسان وعمل الجوارح، وهذا قول الغلاة منهم (الجهمية)، وقالت الأشاعرة: هو التصديق، وقالت الكرامية: هو الإقرار، وقال بقية المرجئة: إن الإيمان هو التصديق بالقلب، والإقرار باللسان، دون عمل الجوارح.

(١) وأدلة القرآن صريحة أن العبد إما مؤمن وإما كافر فقط ولا ثالث بينهما، {فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقُّ إِلَّا الصَّلَاحُ} [يونس: ٣٢]، {هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ} [التغابن: ٢].

(٢) من المضحكات قول ابن عثيمين رحمه الله في شرحه الواسطية حينما تعجب من المعتزلة وأن من لوازم قولهم منزلة بين المنزلتين: (ولا يُدفن مع المسلمين، ولا ندفنه مع الكفار، إذن؛ نبحت له عن مقبرة بين المقبرتين!!) ينظر: شرح الواسطية (٢/ ٧٣).

وعند غلاة المرجئة الإيـان شيء واحد وحقيقة مفردة، لا يزيد ولا ينقص، والأعمال لا تدخل في مسمى الإيـان، وعندهم لا يضر مع الإيـان ذنب كما لا ينفع مع الكفر طاعة؛ فمن ترك واجباً أو فعل محرماً، فهو كامل الإيـان، وإن زنى وإن سرق وإن قتل، ولا يستحق دخول النار، فإيـان أفسق الناس عندهم كإيـان أكمل الناس!

وأصل شبهتهم: قولهم: لو قلنا: إن العمل داخل في الإيـان لزم من ذلك أن من قصر في العمل لا يكون مؤمناً.

وهذا القول غاية في الجفاء والتفريط. وضلوا فيه بسبب عورهم في نظرهم للنصوص؛ حيث يجمعون نصوص الوعد والرحمة فقط، ولا يلتفتون إلى نصوص الوعيد والعذاب، وقد تقدم أمثلة لذلك.

وهدى الله أهل السنة والجماعة أهل الحق والوسطية إلى سواء السبيل بين هاتين الفرقتين (الخوارج^(١) والمرجئة)، فأخذوا الحق الذي عند كل منهما، وتركوا باطله، فجمعوا كل النصوص الواردة في الباب^(٢)، وأعملوا نصوص الوعد والوعيد معاً — وكلاهما محكم — وقالوا: إن الإيـان قول

(١) ويدخل فيهم المعتزلة.

(٢) وذلك دوماً طريق النجاة.

وعمل واعتقاد، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، ويتفاضل أهله فيه^(١).
ومرتكب الكبيرة أو تارك الواجب^(٢) عند أهل السنة مؤمن ناقص الإيمان،
أو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، فلا يسلبونه مطلق الاسم وينفون عنه
الإيمان أصلاً كالخوارج والمعتزلة، ولا يعطونه الاسم المطلق ويقولون هو
كامل الإيمان كالمرجئة والجهمية. وحكمه في الآخرة - كما سبق في مبحث
الوعيد - أنه تحت مشيئة الله عز وجل، إن شاء أدخله الجنة من أول وهلة
برحمته، وإن شاء عذبه بعدله ثم يخرج به بشفاعته ونحوها.
وقد تقدّم عرض شيء من أدلة الخوارج والمرجئة والرد عليهما في
مبحث الوعيد.

* وقفة ضرورية (في ضوابط التكفير):

يُلاحظ على منهج الخوارج شيئان عظيمان، ألا وهما: ١ - تكفير
المسلم بغير مُكفر. و٢ - استحلال دمه وماله.
أضف إلى ذلك بدعة خطيرة ومقالة عظيمة عند الغلاة المعاصرين؛
وهي: عدم الأخذ بضوابط التكفير عند الحكم على المعين (الواقع بالفعل في

(١) سبق الحديث عن تعريف الإيمان عند أهل السنة ونقل الإجماعات على ذلك ص ٦٢.

(٢) ما لم يستحل المحرم أو يحدد الواجب - المعلوم من الدين بالضرورة - أو يرتكب
ناقضاً من نواقض الإيمان.

ناقض من نواقض الإسلام)، وعدم التفريق بين كفر النوع (التكفير العام) وكفر العين (التكفير الخاص)، وعدم النظر إلى تحقق الشروط، وانتفاء الموانع^(١).

والرد عليهم أن المتقرر في عقيدة أهل السنة والجماعة الفرقة الناجية الطائفة المنصورة خلاف ذلك؛ فيفرون بين قول أو فعل الكفر، وبين الحكم على صاحبه عيناً بالكفر والخروج من الإسلام، وأدلة ذلك كثيرة جداً مستفيضة في كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقوال السلف وعلماء المسلمين لا سيما الأئمة أحمد بن حنبل وأحمد بن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب الذين يتمسح بهم أولئك الغلاة، وهم منهم براء.

فأهل السنة يقولون:

أولاً: التكفير من الأحكام الشرعية التي مردّها إلى الكتاب والسنة، فلا يجوز تكفير مسلم بقول أو فعل ما لم يدل دليل شرعي على ذلك.

ثانياً: الحكم المطلق على قول أو فعل بأنه كفر، وأنّ من فعل كذا فقد كفر،

(١) ومما ينبغي أن يُعلم أن مسألة (الحكم على المعين) مظانّها في الأصل في كتب أصول الفقه، إلا أنها ألحقت بالعقيدة لأهميتها وخطورها ولحصول النزاع فيها. ولْيُعلم - كذلك - أن الحكم على المعينين في الجملة موكل إلى القضاة الشرعيين والعلماء الراسخين، لا إلى آحاد الناس.

لا يستلزم الحكم المعين على القائل أو الفاعل بأنه كافر؛ إذ لا تجري الأحكام على الأعيان إلا بعد قيام الحجة وانتفاء الشبهة وتحقق الشروط وانتفاء الموانع.

قال ابن تيمية: (إن التكفير له شروط وموانع قد ينتفي في حق المعين، وإن تكفير المطلق لا يستلزم تكفير المعين، إلا إذا وجدت الشروط وانتفت الموانع، يبين هذا أن الإمام أحمد وعامة الأئمة الذين أطلقوا هذه العمومات —أي من قال أو فعل كذا فقد كفر— لم يكفروا أكثر من تكلم بهذا الكلام بعينه^(١). وقال أيضًا: (نصوص الوعيد التي في الكتاب والسنة ونصوص الأئمة بالتكفير والتفسيق، ونحو ذلك، لا يستلزم ثبوت موجبها في حق المعين إلا إذا وجدت الشروط وانتفت الموانع)^(٢). وقال أيضًا —طيب الله ثراه—: (وهذا مع أي دائمًا —ومن يجالسني يعلم ذلك— أي من أعظم الناس نهيًا أن يُنسب معين إلى تكفير وتفسيق ومعصية، إلا إذا عُلِمَ أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية التي من خالفها كان كافرًا تارة وفاسقًا أخرى وعاصيًا أخرى، وأني أقرر أن الله قد غفر لهذه الأمة خطأها وذلك يعم الخطأ في المسائل الخبرية القولية والمسائل العملية)^(٣).

(١) مجموع الفتاوى (١٢/٤٨٧).

(٢) مجموع الفتاوى (١٠/٣٧٢)، والمسائل الماردنية لابن تيمية ص ٧١.

(٣) مجموع الفتاوى (٣/٢٢٩).

وقال ابن أبي العز الحنفي شارح الطحاوية عند كلامه على تكفير المعين: (... ثم إذا كان القول في نفسه كفرًا، قيل: إنه كفر، والقائل له يكفر بشروط وانتفاء موانع)^(١).

وقال عبد الله بن عبد اللطيف وأخوه إبراهيم بن عبد اللطيف، وسليمان بن سحمان: (ومسألة تكفير المعين مسألة معرفة، إذا قال قولاً يكون القول به كفرًا، فيقال: من قال بهذا القول فهو كافر، ولكن الشخص المعين إذا قال ذلك لا يحكم بكفره حتى تقوم عليه الحجة التي يكفر تاركها)^(٢).

وقال ابن عثيمين: (الواجب قبل الحكم بالتكفير أن يُنظر في أمرين: الأمر الأول: دلالة الكتاب والسنة على أن هذا مكفر، لئلا يفترى على الله الكذب. الثاني: انطباق الحكم على الشخص المعين بحيث تتم شروط التكفير في حقه وتنتفي موانعه)^(٣).

ومن الشروط: العلم، والقصد، والاختيار، والبلوغ، والعقل، والتذكر، وعدم التأويل.

(١) شرح الطحاوية ص ٤٣٧.

(٢) الدرر السنية (١٠ / ٤٣٢ - ٤٣٣).

(٣) مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (٢ / ١٣٤).

ومن الموانع: الجهل، والخطأ، والإكراه، والصغر، والجنون، والنسيان، والتأويل.

* كلمة في العذر بالجهل^(١):

نعرض لشيء من الأدلة المستفيضة من الكتاب والسنة، وأقوال العلماء حولها المقررة لشرط العلم، وموانع الجهل في الضوابط الشرعية للتكفير:

١ - قال تعالى حكاية عن نبيه صلى الله عليه وسلم: {وَأَوْحِي إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنْذِرْكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ} [الأنعام: ١٩].

٢ - وقال سبحانه: {وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا} [الإسراء: ١٥].

٣ - وقوله عز وجل: {وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ} [التوبة: ١١٥].

٤ - وقال جل ذكره: {وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا} [النساء: ١١٥].

٥ - وقوله تعالى وتقدس: {إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنْزِلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ قَالَ اتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ} [المائدة: ١١٢].

(١) الناشئ عن عدم البلاغ، لا الجهل الناشئ عن الإعراض.

وغير ذلك كثير، وراجع تفسير الآيات من كتب تفاسير أهل السنة ترّ الضبط والتحقيق والقصد والاعتدال.

٦- عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «والذي نفس محمد بيده، لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار»^(١).

٧- وعن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إن رجلاً حضره الموت فلما يئس من الحياة أوصى أهله: إذا أنا مت فأجمعوا لي حطباً كثيراً، وأوقدوا فيه ناراً، حتى إذا أكلت لحمي وخلصت إلى عظمي فامتُحِشت، فخذوها فاطحنوها، ثم انظروا يوماً راحاً، فاذروا في اليم، فوالله لئن قدر الله عليّ؛ ليعذبني عذاباً لا يعذبه أحدًا من العالمين، ففعلوا، فجمعه الله فقال له: لم فعلت ذلك؟ قال: من خشيتك، فغفر الله له»^(٢).

٨- وعن ابن أبي أوفى قال: لما قدم معاذ من الشام سجد للنبي صلى الله عليه وسلم، قال: «ما هذا يا معاذ؟» قال: أتيت الشام فوافيتهم يسجدون لأسافقتهم وبطارقتهم، فوددت في نفسي أن نفعل ذلك بك،

(١) رواه مسلم (١٥٣).

(٢) رواه البخاري (٣٤٥٢).

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «فلا تفعلوا فإني لو كنت أمرًا أحدًا أن يسجد لغير الله لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها»^(١).

٩- وعن أبي واقد الليثي رضي الله عنه قال: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى حنين، ونحن حدثاء عهد بكفر، وللمشركين سدره يعكفون عندها، وينوطون بها أسلحتهم، يقال لها ذات أنواط، فمررنا بسدره، فقلنا: يا رسول الله، اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الله أكبر! إنها السنن، قلتم والذي نفسي بيده كما قالت بنو إسرائيل لموسى: {اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ} قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ { لتركبن سنن من كان قبلكم}»^(٢).

١٠- وعن الربيع بنت معوذ بن عفراء: جاء النبي صلى الله عليه وسلم فدخل حين بُني عليّ فجلس على فراشي كمجلسك مني، فجعلت جويزات لنا يضربن بالدف ويندبن من قُتل من آبائي يوم بدر، إذ قالت إحداهن: وفينا نبي يعلم ما في غدٍ، فقال صلى الله عليه وسلم: «دعي هذه وقولي بالتي كنت تقولين»^(٣) وزاد في رواية ابن ماجه: «ما يعلم ما في غدٍ إلا الله»^(٤).

(١) رواه ابن ماجه (١٨٥٣)، وابن حبان (١٣٩٠)، وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه.

(٢) رواه أحمد (٢/٥)، والترمذي (٢١٨١)، وصححه الألباني في ظلال الجنة (٧٦).

(٣) رواه البخاري (٥١٤٧).

(٤) رواه ابن ماجه (١٩٢٥).

١١- وعن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «... ولا أحد أحب إليه العذر من الله، ومن أجل ذلك بعث المبشرين والمنذرين...»^(١).

وغير ذلك كثير، وراجع شرح الأحاديث من كتب شروح الأحاديث لأهل السنة تر الضبط والتحقيق والقصد والاعتدال.
* أقوال علماء أهل السنة في (العذر بالجهل):

١- قال الشافعي: (لله تعالى أسماء وصفات لا يسع أحدًا قامت عليه الحجة ردها، فإن خالف بعد ثبوت الحجة عليه فهو كافر، فأما قبل ثبوت الحجة فمعدور بالجهل؛ لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل ولا بالروية والفكر، ويثبت هذه الصفات، وينفي عنها التشبيه كما نفى عن نفسه فقال: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} [الشورى: ١١])^(٢).

٢- وقال البخاري: (وكل من لم يعرف الله بكلامه أنه غير مخلوق؛ فإنه يُعَلَّم ويرد جهله إلى الكتاب والسنة، فمن أبى بعد العلم به كان معاندًا)^(٣).

(١) رواه البخاري (٧٤١٦)، ومسلم (١٤٩٩).

(٢) مختصر العلو ص ١٧٧، واجتماع الجيوش الإسلامية ص ٧٤، وفتح الباري (١٣ / ٤٠٧).

(٣) خلق أفعال العباد والرد على الجهمية ص ٦١.

٣- وقال ابن قتيبة في تعليقه على حديث الرجل الجاهل بقدره الله الذي أمر أهله أن يحرقوه بعد موته ويذروه في الرياح وقد تقدم قريبا: (فهذا رجل مؤمن بالله مقر به خائف منه إلا أنه جهل صفة من صفاته، فظن أنه إذا أحرق وذري في الريح أنه يفوت الله تعالى، فغفر الله تعالى له بمعرفته له، وبمخافته من عذابه، رغم جهله بهذه الصفة من صفاته)^(١).

٤- وقال ابن حزم -في تعليقه على قصة الحواريين الجاهل وسؤالهم عيسى عليه السلام: {هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ قَالَ اتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُتُومَ مُؤْمِنِينَ} [المائدة: ١١٢]-: (ولم يبطل بذلك إيمانهم، وهذا ما لا مخلص منه، وإنما كانوا يكفرون لو قالوا ذلك بعد قيام الحجة وتبينهم لها)^(٢). وقال -في تعليقه على قصة الليثيين الجاهل الذين كذبوا النبي صلى الله عليه وسلم^(٣)-: (وفي هذا الخبر عذر الجاهل، وأنه لا يخرج من الإسلام بما لو فعله العالم الذي قامت عليه الحجة، لكان كافرا؛ لأن هؤلاء الليثيين كذبوا النبي صلى الله عليه وسلم، وتكذبه كفر مجرد بلا خلاف، ولكنهم بجهلهم وأعرايتهم، عُذروا بالجهالة، فلم يكفروا)^(٤). وقال أيضًا: (ولا

(١) تأويل مختلف الحديث ص ١٢١.

(٢) المحلى (١١ / ٦٨ - ٦٩).

(٣) وينظر القصة كاملة في سنن أبي داود (٤٥٣٤).

(٤) المحلى (١١ / ٦٨ - ٦٩).

يكفر أحدٌ حتى يبلغه أمر النبي صلى الله عليه وسلم، فإن بلغه ولم يؤمن به فهو كافر^(١).

٥- وقال أبو بكر ابن العربي: (فالجاهل والمخطئ في هذه الأمة، ولو عمل من الكفر والشرك ما يكون صاحبه مشركاً أو كافراً، فإنه يعذر بالجهل والخطأ حتى يتبين له الحجة التي يكفر تاركها)^(٢).

٦- وقال ابن تيمية^(٣): (ونحن نعلم بالضرورة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يشرع لأئمة أن يدعوا أحداً من الأحياء والأموات، ولا الأنبياء ولا الصالحين ولا غيرهم، لا بلفظ الاستغاثة، ولا بغيرها، ولا بلفظ الاستعاذة، ولا بغيرها، كما أنه لم يشرع لأئمة السجود لميت، ولا إلى غير ميت، ونحو ذلك، بل نعلم أنه نهى عن ذلك كله، وأنه من الشرك الذي حرمه الله ورسوله، لكن لغلبة الجهل، وقلة العلم بآثار الرسالة في كثير من المتأخرين، لم يمكن تكفيرهم بذلك، حتى يبين لهم ما جاء به

(١) المحلى (٣/ ١٤٢).

(٢) قاله ابن العربي في شرحه على صحيح البخاري، ونقله عنه القاسمي في محاسن التأويل (٥/ ١٣٠٧).

(٣) وشيخ الإسلام يعد من أكثر الناس وأوضحهم وأصرحهم في الكلام على العذر بالجهل وتقريره، وكلامه أكثر من أن يحصر ولكن هو .. لمن كان له قلب!

الرسول صلى الله عليه وسلم مما يخالفه^{(١)(٢)(٣)}.

وقال رحمه الله كلامًا يكتب بهاء العيون: (ولهذا كنت أقول للجهمية من الحلولية، والنفاة الذين ينفون أن الله تعالى فوق العرش: أنا لو وافقتكم كنت كافرًا؛ لأنني أعلم أن قولكم كفر، ولكنكم عندي لا تكفرون؛ لأنكم جهال)^(٤).

وقد تكلم رحمه الله في حديث الرجل الذي أمر أهله أن يحرقوه وشك في قدرة الله جاهلاً، كلامًا كثيرًا، راجعه إن شئت (مجموع الفتاوى ١١ / ٢٢٤).
٧- قال ابن القيم: (الأصل الثاني: أن العذاب يُستحق بسببين:

(١) الاستغاثة والرد على البكري (٢ / ٧٣١).

(٢) هذه الجملة «لغلبة الجهل وقلة العلم بآثار الرسالة» تُبين لك أن مقصود بعض العلماء بقولهم: يعذر من نشأ ببادية بعيدة أو أسلم في دار الحرب أو حديث العهد بالكفر. التمثيل فقط، لا الحصر، فتأمل.

(٣) كذلك هذه الجملة ترد شبهة القائلين: (إن الحجة قامت ببعثة النبي صلى الله عليه وسلم ونزول القرآن فقط، فبعده لا يُعذر بالجهل) فأين أنت يا هذا من قول النبي صلى الله عليه وسلم: «إن العلماء ورثة الأنبياء» صحيح الترمذي للألباني (٢٦٨٢)، فالعلماء هم الذين يجددون الدين، ويقيمون الحجج على العالمين، فمتى قامت الحجة لا عذر، وإن لم تقم فالعذر.

(٤) الاستغاثة والرد على البكري ص ٢٥٩.

أحدهما: الإعراض عن الحجة وعدم إرادتها والعمل بها وبموجبها.

الثاني: العناد لها بعد قيامها وترك إرادة موجبها.

فالأول كفر إعراض والثاني كفر عناد. وأما كفر الجهل مع عدم قيام الحجة وعدم التمكن من معرفتها فهذا الذي نفى الله التعذيب عنه حتى تقوم حجة الرسل^(١).

٨- قال الحَجَّاءوي -بعد سرده لبعض ما تحُصِّل به الردة:- (...)
بجهلٍ؛ عُرِّف ذلك. وإن كان مثله لا يجهله؛ كُفِر^(٢).

٩- قال محمد بن عبد الوهاب: (وإذا كنا لا نكفر مَنْ عبد الصنم الذي على قبر عبد القادر، والصنم الذي على قبر أحمد البدوي، وأمثالهما؛ لأجل جهلهم وعدم مَنْ يَنْبَهُهم، فكيف نكفر مَنْ لم يشرك بالله إذا لم يهاجر إلينا ولم يكفر ويقاتل، سبحانه هذا بهتان عظيم)^(٣). وقال عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ -عن الشيخ محمد:- (وشيخنا رحمه الله قد قرَّر هذا وبينه وفاقاً لعلماء الأمة واقتداءً بهم، ولم يُكفر إلا بعد قيام الحجة وظهور الدليل، حتى إنه رحمه الله توقَّف في تكفير الجاهل من عبَاد القبور

(١) طريق المهجرتين ص ٤١٢.

(٢) زاد المستقنع في اختصار المقنع ص ٣٨٤.

(٣) صيانة الإنسان من وساوس الشيخ دحلان ص ٤٤٩.

إذا لم يتيسر له من ينبهه). ذكره في مصباح الظلام ص ٣٢٥.

١٠ - قال الشوكاني - في تعليقه على حديث معاذ وسجوده - جاهلاً -
للنبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدم قريباً -: (وفي هذا الحديث دليل على
أن من سجد جاهلاً لغير الله لم يكفر)^(١).

١١ - قال أحمد بن حجر آل بوطامي: (هل يحكم على الشخص المعين أو
الطائفة المخصوصة - المتلوة بتلك الخصال المنافية للتوحيد - بالشرك والكفر
مع أنها مؤمنة بالله والرسول صلى الله عليه وسلم وآتية بسائر الشرائع؟
الجواب: يقال: هذا العمل شرك أو كفر، مثلاً كالسجود لولي أو
الطواف بقبره^(٢) أو النذر له، لكن الشخص المعين أو الطائفة المخصوصة لا
نباذرها بالتكفير، بل الواجب تبليغها بآيات القرآن وأحاديث الرسول صلى
الله عليه وسلم المبينة للشرك والمحذرة عنه، وأن ليس لصاحبه نصيب من
الجنة، وأن هذه الأعمال هي شرك، فإذا أصر الشخص المعين أو الطائفة
المخصوصة وعاندت ولم تقبل، فعند ذلك يحل عليها إطلاق الشرك أو عليه
إن كان فرداً معيناً)^(٣).

(١) نيل الأوطار (٦/ ٢١٠).

(٢) أي بقصد عبادته والتقرب إليه.

(٣) العقائد السلفية (١/ ٣٩).

١٢- قال ابن عثيمين^(١) -لما سئل عن الجهل: هل يعذر به في مسائل العقيدة؟- فذكر أن الجهل بمسائل العقيدة نوعان ثم قال: (النوع الثاني: أن يكون من شخص يدين بالإسلام ولكنه عاش على هذا المكفر، ولم يكن يخطر بباله أنه مخالف للإسلام، ولا نبّهه أحد على ذلك، فهذا تجري عليه أحكام الإسلام ظاهراً، أما في الآخرة فأمره إلى الله عز وجل، وقد دل على ذلك الكتاب والسنة وأقوال أهل العلم)^(٢).

وقال أيضاً: (وهنا مسألة: لو كان الجهل في أمر يكون ردة وكفرًا مع العلم، مثل أن يكون عامي قد عاش بين قوم يدعون الأموات، ولم يبين له أحد أن هذا من الشرك، ولكنه يدين بالإسلام، ويقول: إنه مسلم. فهل يعذر بدعائه غير الله؟

الجواب: نعم، يعذر؛ لأن هذا الرجل قد عاش على هذا الحال، ولم يبين له أحد أن هذا شرك، وهو يعتقد أن هذا من الوسائل وليس من المقاصد، يعني يعتقد أن هذا الميت وسيلة له إلى الله عز وجل، يقربه إليه،

(١) والعثيمين رحمه الله قريب من شيخ الإسلام رحمه الله، من أكثر الناس وأوضحهم وأصرحهم في الكلام على العذر بالجهل وتقريره، وكلامه أكثر من أن يحصر، لكن هو .. لمن كان له قلب!

(٢) مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (٢/ ١٣١).

فنقول: هذا لا يكفر، لأنه منتسب إلى الإسلام^(١).

وقال: (تجب إقامة الحجة قبل التكفير، وذلك في كل المسائل التي يمكن أن يجهلها الناس، فلا نقسم المسائل إلى مسائل ظاهرة ومسائل خفية؛ لأن الظهور والخفاء أمر نسبي، وقد تكون المسألة ظاهرة عندي، وخفية عند غيري، فلا بد إذن من إقامة الحجة وعدم التسرع في التكفير؛ لأن إخراج رجل من ملة الإسلام ليس بالأمر الهين)^(٢) (٣).

وسئل رحمه الله (عمن كان يعتقد بأن الأولياء المقبورين ينفعونهم أو يضرّونهم! مع اعتقادهم بوجود الخالق، وإقامتهم للصلاة فما مصير هؤلاء الناس بعد مماتهم؟ هل يكونون بحكم الكفرة أم الموحدين؟

فابتدأ الشيخ جوابه بالحديث عن ضابط أولياء الله والموقف الوسط في التعامل معهم، ثم قال: لكن مع ذلك فهؤلاء الذين يأتون إلى الأولياء

(١) شرح منظومة أصول الفقه له ص ٧٤.

(٢) لقاءات الباب المفتوح (٤٨)، العثيمين (٣/ ٤٥).

(٣) وهذا الكلام من أهم ما يكون، وهو بيت القصيد؛ لأن الغلاة نسوا أو تناسوا أن المسائل الظاهرة أو المعلوم من الدين بالضرورة تختلف باختلاف المكان والزمان والشخص والحال؛ فالمسائل الظاهرة مثلاً في بلد انتشر فيها التوحيد والسنة وعلا فيها صوت الحق، قد تكون خفية في بلد أخرى انتشر فيها الجهل والبدع والخرافات وعلا صوت علماء السوء والحكام العلمانيين المنافقين.

ويدعونهم وهم جهال، ليس عندهم من يعلمهم، ولا من ينبههم، ولكنهم يقولون: نحن مسلمون، يصلون ويتصدقون ويصومون ويحجون ويجهدون ويتهجدون، لكن لا يعلمون عن هذا الأمر شيئاً، ولم ينبههم عليه أحد، ولم يخبرهم به أحد، فهو لاء معذورون بجهلهم، ويُحكم بأنهم مسلمون، وأما من بلغه أن هذا شرك ولكنه أصر وقال: إن هذا دين آبائي وأجدادي ولا يمكن أن أحيد عنه، فهذا يحكم بكفره^{(١)(٢)}.

* إشكالٌ وردّه: لماذا تجد بعض العلماء المعاصرين في فتاويهم لا يعذرون بالجهل، أو تجد عند أحدهم تناقضاً؛ فمرة يقرر ضوابط التكفير والعذر بالجهل أو يقدّم لكتاب صريح عن ذلك، ومرة لا يقول بذلك؟

(١) لقاءات الباب المفتوح (٣٦)، العثيمين (٢/ ٣١٥-٣١٦).

(٢) تأمل قول الشيخ (يتهجدون) وقبله (يصلون) أي يقرؤون القرآن ووصلهم، ومع ذلك يعذرون إذا كانوا جهالاً أو ملبّساً عليهم من علماء السوء لا سيما مع جهلنا المركب بلسان العرب في هذا الزمان.

وأصلاً هذه المقالة (وهي أن القرآن نزل والنبى صلى الله عليه وسلم بُعث فلا يعذر بجهله أحد) لا وجه لها؛ لأنهم أنفسهم -الغلاة- يقولون بعذر من نشأ ببادية بعيدة أو كان حديث عهد بكفر، فهم في الحقيقة متناقضون.

والخلاصة: أن العبد إذا علم أن هذا القول أو الفعل كُفر، وكان غير متأول، وكان قاصداً غير مخطئ، وكان مختاراً غير مكره، ثم قال أو فعل هذا = كُفر، وإلا فلا.

الجواب -والله أعلم- : أن يُنزل ذلك على حالة معينة، وهي حديثه في بلده التي انتشر فيها التوحيد واستفاض العلم به وأصبح بالفعل من المسائل الظاهرة، وحكم علماء البلد بأنه من المعلوم من الدين بالضرورة، فهنا حقاً لا يعذر بالجهل، أما أن يُحمل هذا الكلام -كما يفعله الغلاة^(١)- على عموم بلاد المسلمين التي انتشر فيها الجهل وعمّ وطم، وتمكّن فيها الحكام المعادون للإسلام، وعلماء السوء الملبّسون على الناس دينهم، وحورب فيها أهل السنة وصوتهم غير مسموع = فخطأ محض، وقول مرذول، ورأي مخذول.

وعموماً دونك الأدلة من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وأقوال السلف وأهل العلم، قال تعالى: {فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا} [النساء: ٥٩].

ونختم بقول العلامة العثيمين رحمه رب العالمين: (أنا أتعجب كيف تُشكل عليكم مسألة (العذر بالجهل) (!!))^(٢).

(١) وأيضاً من فعل الغلاة: الإتيان بآيات نزلت في المشركين الأصليين وإسقاطها على المسلمين، وعدم تحرير محل النزاع، وليّ للنصوص وتكلّف، ومخالفة صريحة للسان العربي، والله وحده المستعان.

(٢) التعليق على كتاب التوحيد من صحيح البخاري، الشريط رقم (٢).

اللهم أرنا الحق حقًا وارزقنا اتباعه، وأرنا الباطل باطلاً وارزقنا اجتنابه.

٢٥- (فَالْزَمْ وَرَدَّدْ: هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو لَهَا عَلَى هُدَى خَلِيلِي)

٢٦- (نَزِيهَةً عَنِ الْغُلُوِّ وَالْهُوَى وَمَنْ دَعَا إِلَى هَوَى فَقَدْ هَوَى)

فيلزمك أيها الكريم اتباع هذه الوسطية، منهج أهل الحق أهل السنة والجماعة، والدعوة إلى ذلك، فالمسلم المستقيم هو الذي يتعلم دينه، ويعمل به، ويدعو إليه، قال تعالى: {بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَالْعَصْرِ * إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ * إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ} [العصر: ١-٣]. وقال صلى الله عليه وسلم: «لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خير لك من حُمْر النَّعَم»^(١)، وما أعظم الدعوة إلى الإسلام والسنة.

وينبغي أن تكون الدعوة على بصيرة وعلم وفهم، قال تعالى: {قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي} [يوسف: ١٠٨].

كذلك ينبغي أن تكون دعوتنا خالية من الغلو والجفاء؛ فالإفراط والتفريط طرفا نقيض، والإسلام والسنة وسط بينهما.

وإياك إياك أن تدعو إلى الهوى وتعرض عن الوحي؛ فتهلك، ويهوي

(١) رواه البخاري (٣٧٠١)، ومسلم (٢٤٠٦).

بك هواءك أي يسقطك في نار جهنم والعياذ بالله، قال تعالى: {يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ} [ص: ٢٦]، وقال سبحانه في آية عجيبة: {قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِي وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِي إِلَيَّ رَبِّي إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ} [سبأ: ٥٠].

ونُسب للألباني رحمه الله: (طالب الحق يكفيه دليل، وصاحب الهوى لا يكفيه ألف دليل! والجاهل يُعلم، وصاحب الهوى ليس لنا عليه سبيل).

خلاصة الفصل

أهل السنة والجماعة في العقيدة وسط بين فرق الضلال كما أن أمة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وسط بين الأمم، ودين الإسلام وسط بين الأديان. وابتدئ الفصل لأهميته بالحديث عن أهل السنة والجماعة: تعريفهم، ومصدر التلقي ومنهج الاستدلال عندهم.

وتوسَّط أهل السنة بين أهل البدع في خمس مسائل عظام وأمور جسام:

١- (القدر وأفعال العباد): فهم وسط بين الجبرية الذين ينفون عن العبد الاختيار، ويقولون الفعل مقدّر للرب لا للعبد، وبين القدرية والمعتزلة الذين يجعلون العبد خالقاً لفعله، وينفون تقدير الله عليه. ومذهب أهل السنة: أن العبد فاعل حقيقة، وله قدرة، وله اختيار ومشئته، لكنّ تابعان لمشئته الله وإرادته، والله سبحانه خالق العباد وأفعال العباد.

٢- (الصفات): فهم وسط في باب صفات الله بين أهل التعطيل والنفي، وأهل التمثيل والتشبيه. ومذهب أهل السنة: إثبات الصفات دون تمثيل، وتنزيه الله عن مشابهة المخلوقين دون تعطيل، {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} [الشورى: ١١].

٣- (الوعيد): فهم وسط في باب وعيد الله بين الوعيدية من الخوارج والمعتزلة الذين يوجبون على الله تعذيب العصاة وإدخاله النار خالداً فيها،

وبين المرجئة المفرطة الذين يقولون لا يضر مع الإيمان ذنب. ومذهب أهل السنة: أن العاصي وفاعل الكبيرة تحت مشيئة الله؛ إن شاء عذبه بعدله ثم يخرج من النار بشفاعته ونحوها، وإن شاء غفر له برحمته وفضله وأدخله الجنة لأول وهلة.

٤- (الصحابة): فهم وسط في صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنهم بين الروافض الذين يبغضون بعضهم، ويغلون في علي رضي الله عنه وأهله، وبين النواصب الخوارج الذين كفّروا علياً رضي الله عنه وأبغضوه وآل البيت. ومذهب أهل السنة: حب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم جميعاً دون الإفراط في حب أحد منهم.

٥- (أسماء الإيمان والدين والأحكام): فهم وسط في مسائل الإيمان بين المرجئة الذين يخرجون الأعمال من الإيمان، ويقولون مرتكب الكبيرة كامل الإيمان، وبين الخوارج الذين يكفرونه وينفون عنه الإيمان. ومذهب أهل السنة: أن الإيمان قول وعمل واعتقاد، يزيد وينقص، ويتفاضل أهله فيه، ومرتكب الكبيرة ليس بكافر، بل مؤمن ناقص الإيمان.

وخُتِمت مسألة (الإيمان) بوقفة ضرورية في ضوابط التكفير، والعذر بالجهل، والأدلة المقررة لذلك وأقوال أهل العلم.

فالزم الحق واعلمه ثم اعمل به وادع إليه..

الفصل الخامس

في بيان أن من أصول أهل السنة والجماعة:

إثبات كرامات الأولياء

٢٧- (وَمِنْ أَصُولِ السُّنَّةِ الْمَشَاعَةُ تَصْدِيقُهُمْ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ)

٢٨- (لِأَوْلِيَاءِ اللَّهِ بِالْكَرَامَةِ وَأَنَّهَا لِيَصْدَقِيهِمْ عِلَامَةٌ)

٢٩- (خَوَارِقُ عَلَى يَدَيْهِمْ تَجْرِي مَصُونَةٌ عَنْ دَجَلٍ وَسِحْرِ)

أوضح الناظم -وفقه الله- في هذا الفصل أمراً متقدراً لدى أهل السنة والجماعة وهو من أصول معتقدتهم، ألا وهو (تصديق كرامات الأولياء).

والكرامات: جمع كرامة، وهي في اصطلاح علماء العقيدة: ما يُجري الله على أيدي الأولياء من خوارق العادات معونة لهم على أمر ديني أو دنيوي. والمراد بالعادات عادات أهل زمانه لا باعتبار الخلق جميعاً. وأما المعجزة أو الآية: فهي ما يُجريه الله على أيدي الأنبياء من خوارق العادات مقروناً بدعوى النبوة.

والأولياء: جمع ولي، وهو في اصطلاح علماء العقيدة: كل مؤمن تقي

غير نبي^(١). والولي هو من وإلى الله بموافقة محبوباته، والتقرب إليه بمرضاته. قال تعالى: {أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ * الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ} [يونس: ٦٢-٦٣].

وقد تواترت نصوص الكتاب والسنة، ودلت الوقائع قديماً وحديثاً على وقوع كرامات الله لأوليائه المتبعين لهدي أنبيائهم.

١- من الكتاب آيات عدة: منها: قوله تعالى: {وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا * وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ} [الطلاق: ٢-٣]، وما ورد في قصة أصحاب الكهف كما في سورة الكهف، وما ورد في قصة مريم عليها السلام، قال سبحانه: {وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ} [آل عمران: ٣٧]، وولادتها عيسى من غير أب كما في سورة مريم، وغير ذلك كثير.

٢- من السنة أحاديث كثيرة: منها: قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث القدسي عن الله عز وجل: «من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب،

(١) قلنا: (في اصطلاح علماء العقيدة) لأن الكرامة بالمعنى العام يصح إطلاقها على آية النبي، وكذلك الولي يصح إطلاقه على النبي؛ بل الأنبياء أفضل الأولياء. لكن هذا أمر اصطلاحى للتوضيح والتفريق بين الأنبياء ومن دونهم.

وما تقرب إليَّ عبدي بشيء أحب إليَّ مما افترضته عليه، ولا يزال عبدي يتقرب إليَّ بالنوافل حتى أحبه؛ فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، ولئن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه^(١). وما ورد من خبر الثلاثة أصحاب الغار^(٢)، وجريج العابد^(٣)، وغير ذلك كثير^(٤).

٣- وأما ما ورد من الآثار فكثيرة: منها: قصة عمر رضي الله عنه، وما حصل له حين كان يخطب الجمعة على المنبر بالمدينة، فسمعوه يقول: يا سارية! الجبل! فتعجبوا من هذا الكلام ثم سألوه عن ذلك؟ فقال: إنه كُشِفَ له عن سارية بن زنيم—وهو أحد قواده في العراق—وأنه محصور من عدوه، فوجهه إلى الجبل، وقال له: يا سارية! الجبل! فسمع سارية صوت عمر، وانحاز إلى الجبل، وتحصن به، وكان سبب نصرهم^(٥).

(١) رواه البخاري (٦٥٠٢).

(٢) رواه البخاري (٣٤٦٥)، ومسلم (٢٧٤٣).

(٣) رواه البخاري (٣٤٣٦)، ومسلم (٦٦٧٣).

(٤) يُراجع (كتاب الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل) في «صحيح البخاري».

(٥) دلائل النبوة للبيهقي (٣٧٠/٦)، والبداية والنهاية لابن كثير (١٣١/٧)،

وحسنه الألباني في الصحيحة (١١١٠).

وما ورد عن اثنين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم،
وكانا عنده ساعة من الليل، فخرجا من عنده، وكانت تلك الليلة مظلمة،
فأضاءت عصا أحدهما لهما، فلما افترقا أضاءت عصا كل واحد منهما
لصاحبها^(١).

وكذلك الرجل الذي أحيا الله له فرسه بعد أن ماتت، حتى وصل إلى
أهله، فلما وصل إلى أهله ذهب! وهو صلة بن أشيم^(٢).

وعبور العلاء بن الحضرمي ماء البحر^(٣). وشرب خالد بن الوليد
السم ولم يمت^(٤). وقصة أبي مسلم الخولاني مع أبي الأسود العنسي، حيث
طرح أبو الأسود أبا مسلم الخولاني في النار، فلم تضره، وصلى فيها! وكان
يُشَبَّه بالخليل إبراهيم عليه السلام^(٥). وغير ذلك كثير.

والناس في كرامات الأولياء طرفان ووسط:

الطرف الأول (المنحرف) وهم الجفاة: من ينفىها من المبتدعة
كالمعتزلة والجهمية وبعض الأشاعرة وبعض العقلانيين. وشبهتهم: دعوى

(١) رواه البخاري (٣٥٩٤)، والصحبايان هما: أسيد بن حضير وعباد بن بشر رضي الله عنهما.

(٢) صفة الصفوة (٣/١٧)، والزهد لابن المبارك ص ٢٩٥.

(٣) الحلية لأبي نعيم (٧/١).

(٤) رواه أبو يعلى (٧١٨٦)، والطبراني (٣٨٠٩).

(٥) صفة الصفوة (٤/٢٠٨).

التباسها بالمعجزة؛ فلو ظهر على أيدي الأولياء خوارق لالتبس النبي بغيره، على قولهم.

والطرف الثاني (المنحرف) وهم الغلاة: من يغلو في إثبات الكرامة من الدجاجة والسحرة وغلاة المتصوفة وغلاة الرافضة، ويأتون بخوارق شيطانية؛ كدخول النار، وضرب أنفسهم بالسلاح، وإمساك الثعابين، ونحو ذلك^(١).

الوسط (المستقيم): أهل السنة والجماعة: يؤمنون بكرامات الأولياء ويثبتونها على مقتضى ما جاء في الكتاب والسنة، وأن الكرامة تدل على كمال قدرة الله تعالى، وتدل أيضًا على صلاح العبد، لذا قال (وأنها لصدقهم علامة).

(١) أيضًا من المتوسّعين في إثبات الكرامة الأشاعرة، حتى زعموا أن كل ما وقع معجزة لنبي جاز وقوعه كرامة لولي! وهذا قول مردود؛ فمعجزات الأنبياء التي هي دليل صدقهم لا يجوز أن يأتي بها أحد غيرهم، لا من المخالفين ولا من الموافقين؛ لأن المعنى في إعجازها أنها لا تتكرر لغيره ممن ليس في منزلته، فلو حدث ذلك وأتى بها غيره ما صلحت أن تكون شاهدة على صدقه هو فقط؛ لأن أساس هذه الشهادة هو عجز غيره عن الإتيان بمثل ما أتى به حتى تبقى حاملة أسرار الإعجاز كلها.

ويؤمنون كذلك أن الأنبياء أفضل من الأولياء ولا شك^(١)، وأن كرامة الولي تعد آية ومعجزة للنبي الذي اتبعه؛ لأنه ما حصل له الولاية إلا باتباعه طريق النبي.

ويردون على الطرف الأول (الجفاة) بأن الكرامة لا تقترن بدعوى الرسالة، والولي لا يدعي النبوة، ولو ادعاها خرج من الولاية وصار كذاباً كما حصل لمسيلمة الكذاب وغيره، فلم تُنكر؟! وقد ثبتت في الكتاب والسنة والآثار والوقائع الكثيرة.

ويردون على الطرف الثاني (الغلاة) بأن ذلك ليس من الكرامات في شيء، فإن الكرامة إنما تكون لأولياء الله بحق، وهؤلاء (السحرة

(١) وذلك ثابت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة، قال ابن تيمية: (ومن ادعى أن من الأولياء الذين بلغتهم رسالة محمد صلى الله عليه وسلم من له طريق إلى الله لا يحتاج فيه إلى محمد صلى الله عليه وسلم فهو كافر ملحد، وإذا قال: أنا محتاج إلى محمد في علم الظاهر، دون علم الباطن، أو في علم الشريعة، دون علم الحقيقة، فهو شر من اليهود والنصارى ... وكذلك هو الذي يقول: إن محمداً بُعث بعلم الظاهر، دون علم الباطن، آمن ببعض ما جاء به، وكفر ببعض فهو كافر، وهو أكفر من أولئك؛ لأن علم الباطن الذي هو علم إيمان القلوب ومعارفها وأحوالها، هو علم بحقائق الإيمان الباطنة، وهو أشرف من العلم بمجرد أعمال الإسلام الظاهرة) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ص ١٠٩، ١١٠.

والدجالون والكهنة والعرافون) أولياء الشيطان. وما يجري عليهم: إما كذب وتدجيل، وإما خوارق من الجن والشيطان فتنة لهم ولغيرهم، واستدراج. نسأل الله العافية.

وأنواع الكرامات:

١- ما يتعلق بأنواع العلوم والمكاشفات (الكرامة المعنوية): كما حصل للخضر كما في سورة الكهف، ولعمر مع سارية وقد تقدم، وكإخبار أبي بكر أن في بطن امرأته أنثى^(١). وغير ذلك.

٢- ما يتعلق بأنواع القدرة والتأثيرات (الكرامة الحسية): كقصة سفينة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم مع الأسد، وتذلل الأسد له كرامة من الله^(٢). وأصحاب الكهف، ومريم عليها السلام، وغير ذلك.

* درة: قال أبو علي الجوزجاني: (كن طالباً للاستقامة لا طالباً للكرامة، فإن نفسك متحركة في طلب الكرامة، وربك يطلب منك الاستقامة)^(٣).

(١) رواه اللالكائي في كرامات الأولياء (٦٣)، وأوردها ابن حجر في الإصابة (٢٦١/٤).

(٢) رواه الحاكم (٦٧٥/٢)، وأبو نعيم في الحلية (٣٦٩/١).

(٣) شرح الطحاوية ص ٧٥٤.

ونختم بكلام نفيس للطحاوي (ت ٣٢١هـ) ولابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) ولحافظ الحكمي (ت ١٣٧٧هـ) رحمهم الله أجمعين.

قال الطحاوي في عقيدته: (المؤمنون كلهم أولياء الرحمن، وأكرمهم عند الله أطوعهم وأتبعهم للقرآن) وقال: (ولا نفضل أحداً من الأولياء على أحد من الأنبياء، ونقول: نبي واحد أفضل من جميع الأولياء، ونؤمن بما جاء من كراماتهم، وصح عن الثقات من رواتهم)^(١).

وقال ابن تيمية في واسطيته: (ومن أصول أهل السنة: التصديق بكرامات الأولياء، وما يُجري الله على أيديهم من خوارق العادات في أنواع العلوم والمكاشفات، وأنواع القدرة والتأثيرات، كالمأثور عن سالف الأمم في سورة الكهف وغيرها، وعن صدر هذه الأمة عن الصحابة والتابعين وسائر قرون الأمة، وهي موجودة فيها إلى يوم القيامة)^{(٢)(٣)}.

(١) ص ٣٦.

(٢) ص ١٣١. وحدثني شيخنا علوي السقاف أن هذه القطعة من الواسطية ليست في النسخة التي قرئت على المؤلف، فلعلها أضيفت بعد ذلك، والله أعلم.

(٣) ودليل وجودها إلى قيام الساعة: سمعي وعقلي، أما السمعي: فقصة الرجل الذي يريد الدجال أن يقتله لأنه مؤمن بالله، فلا يُسلط عليه ولا يقدر. وتلك كرامة بلا شك. (البخاري (٧١٣٢)، ومسلم (٢٩٣٨))، وأما العقلي: فلأن سبب الكرامة -وهو الولاية- موجود إلى قيام الساعة.

وقال حافظ الحكمي في «أعلام السنة المنشورة»: (كرامات الأولياء حق، وهو ظهور الأمر الخارق على أيديهم الذي لا صنع لهم فيه، ولم يكن بطريق التحدي، بل يجريه الله على أيديهم وإن لم يعلموا به ... وكلها معجزات لأنبيائهم، ولهذا كانت في هذه الأمة أكثر وأعظم لعظم معجزات نبيها وكرامته على الله عز وجل ... ولأنهم إنما نالوا ذلك بمتابعته، فإن اتفق شيء من الخوارق لغير متبع النبي فهو فتنة وشعوذة لا كرامة، وليس من اتفقت له من أولياء الرحمن بل من أولياء الشيطان والعياذ بالله^(١)).

(١) ص ١٠١. ذكره الحكمي في كتابه المختصر «أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة» المعروف شهرة بـ (٢٠٠ سؤال وجواب في العقيدة)، في مبحث (كرامات الأولياء)، ولم يذكره في كتابه الموسع «معارج القبول بشرح سلم الوصول» لتعلم أن العلم فتح ورزق.

خلاصة الفصل

من أصول أهل السنة والجماعة تصديق كرامات الأولياء إلى قيام الساعة، دَلَّ على ذلك الكتاب والسنة والآثار والوقائع الكثيرة المتكاثرة قديماً وحديثاً.

وَضَلَّ في الناس فريقان: فريق جفا ونفى الكرامات، وهم المعتزلة وأضرابهم.

وفريق غلا وبالع في إثبات الكرامات حتى للسحرة والدجاجلة والمشعوذين—وهم أولياء الشيطان—، وهم غلاة المتصوفة وغلاة الرافضة. وردَّ أهل السنة على الفريقين ودحضوا مقالاتهم، وآمنوا بالنصوص المتواترة في الكتاب والسنة وبالوقائع الصحيحة المُثَبِّتة لكرامات الأولياء.

والكرامة نوعان:

١- ما يتعلق بالعلم والكشف (معنوية).

٢- ما يتعلق بالقدرة والتأثير (حسية).

وأعظم الكرامة لزوم الاستقامة.

الفصل السادس

أهل السنة والجماعة يأمرون بالمعروف وينهون

عن المنكر، ويتخلّقون بمكارم الأخلاق

- ٣٠- (وَاعْلَمَ بِأَنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ إِقَامَةٌ لِلْمَنْهَجِ الْحَنِيفِيِّ)
٣١- (وَالنَّهْيَ وَفَقَ الْحِكْمَةَ الشَّرْعِيَّةَ عَنْ مُنْكَرٍ هُمَا عُرَى الْخَيْرِيَّةِ)
٣٢- (وَالزَّمَ حُضُورَ الْجَمْعِ وَالْجُمَاعَةِ مَعَ الْإِمَامِ الْمُسْتَحَقِّ الطَّاعَةِ)
٣٣- (وَالنَّصَحَ عَنْ عِلْمٍ لِكُلِّ الْأُمَّةِ وَاصْبِرْ عَلَى الْأَقْدَارِ فِي الْمِلَّةِ)
٣٤- (وَاشْكُرْ لِرَبِّ النَّاسِ فِي الرَّخَاءِ وَطِبْ رِضًا فِي مُؤْلِمِ الْقَضَاءِ)
٣٥- (وَاحْسِنْ فِقْهِي مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ شَوَاهِدُ الْإِيمَانِ بِالْخُلَاقِ)
٣٦- (مِنْ قَبَسِ آيَاتِ وَالْآثَارِ عَلَى هُدَى نَبِيِّنَا الْمُخْتَارِ)

ختم الناظم -وفقه الله- وختامه مسك، بفصل جميع بديع رائق، ذكر فيه (جزءاً من صفات وأخلاق أهل السنة والجماعة)، والدين الإسلامي دين عظيم شامل لكل جوانب الحياة؛ فهو عقيدة وشريعة وسلوك^(١).

(١) العقيدة: الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره.

الشريعة: الفقه، الأحكام، (العبادات والمعاملات).

السلوك: الآداب، والأخلاق.

وأهل السنة يعتقدون أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين صحة العقيدة وحسن الخلق، فقد جاء في حديث النبي صلى الله عليه وسلم: «أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً»^(١)، بل تأمل قوله صلى الله عليه وسلم: «إنما بعثت لأتمم صالح الأخلاق»^(٢).

وفي هذا الزمان حصل انفصام لدى بعض المتسيين للعلم والسنة، فظنوا العلم والانتساب للسنة أموراً نظرية جافة لا علاقة لها بالخلق والسلوك والتركيزية وصلاح القلب؛ فلا هو يصلح علاقته بربه، ولا هو يحسن معاملته مع الناس؛ فصدد بسوء خلقه - بعض العباد عنه وعن علمه وعن دعوته سواء من الكفار أو من المسلمين، أضف إلى ذلك ما يفعله الفُجَّار سحرة الإعلام من تشويه لصورة الإسلام وأهل السنة وكل منتسب للعلم والدعوة والجهاد، فالله حسبنا ونعم الوكيل. فالأخلاق الأخلاق يا أهل السنة، فقدوتكم وإمامكم رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أحسن الناس خلقاً {وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ} [القلم: ٤].

(١) رواه أحمد (٧٣٩٦)، والترمذي (١١٦٢)، وغيرهما، وصححه الألباني في الصحيحة (٢٨٤).

(٢) رواه البخاري في الأدب المفرد، وصححه الألباني في صحيح الأدب المفرد (٢٠٧).

وذكر في هذا الفصل سبع صفات لأهل السنة، وهي:

- ١- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
- ٢- لزوم جماعة المسلمين.
- ٣- النصيحة لكل الأمة حكماً ومحكوماً.
- ٤- الصبر على البلاء.
- ٥- الشكر عند الرخاء.
- ٦- الرضا بمر القضاء.
- ٧- التحلي بمكارم الأخلاق.

وفي الصفة الأولى «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» قال:

٣٠- (وَأَعْلَمَ بِأَنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ إِقَامَةٌ لِلْمَنْهَجِ الْحَنِيفِيِّ)

٣١- (وَالنَّهْيَ وَفَقَ الْحِكْمَةِ الشَّرْعِيَّةَ عَنْ مُنْكَرٍ هُمَا عَرَى الْخَبْرِيَّةَ)

قال الله تعالى: {وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ} [آل عمران: ١٠٤]، وقال تعالى: {كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ} [آل عمران: ١١٠]، وقال سبحانه: {وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ} [التوبة: ٧١]، وقال عز وجل: {لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ * كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ} [المائدة: ٧٨-٧٩]، وقال جل ذكره: {فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ} [الحجر: ٩٤]، والآيات في هذا الباب كثيرة معلومة.

وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان»^(١)، وقال صلى الله عليه وسلم: «والذي نفسي بيده، لتأمرنَّ بالمعروف، ولتنهون عن المنكر، أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقاباً منه، ثم تدعونه فلا يُستجاب لكم»^(٢).

والمعروف: هو ما عُرف حسنه بالشرع والعقل. والمنكر: هو كل قبيح شرعاً وعقلاً. وقد أمر الله عز وجل رسوله صلى الله عليه وسلم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وحكمه: أنه واجب كفائي يُخاطب به الجميع، وإذا قام به من يكفي سقط الإثم عن الباقين، وإن كان العالم به واحداً تعيّن عليه، وإن كانوا جماعة لا يحصل المقصود إلا بهم جميعاً تعيّن عليهم، وهكذا. وقوله: (وَفَقَّ الْحِكْمَةَ الشَّرْعِيَّةَ) إشارة إلى ضوابط وشروط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومنها:

١- العلم: فلا بد أن يكون عالماً بحكم الشرع فيما يأمر به أو ينهى عنه، كذلك يكون عالماً بحال الشخص المأمور أو المنهي (العلم بالشرع وبالواقع).

(١) رواه مسلم (٤٩).

(٢) رواه الترمذي (٢١٦٩)، وحسنه الألباني في صحيح الترمذي (٢١٦٩).

٢- الرفق: قال صلى الله عليه وسلم: «إن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه، ولا يُنزع من شيء إلا شانه»^(١)، وقال صلى الله عليه وسلم: «إن الله رفيق يحب الرفق، ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف وما لا يعطي على سواه»^(٢).

٣- الصبر: قال تعالى -حاكيًا عن لقمان-: {يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ} [لقمان: ١٧]، ومن كلام الراهب لغلام الأخدود: (إنك ستبتلى!)^(٣).

٤- أن يأمن على نفسه ضرر يلحقه؛ فإن لحقه ضرر لم يجب عليه، لكن يستحب، فإن صبر وقام به؛ فهو أفضل، قال صلى الله عليه وسلم: «أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر»^(٤). وسقوط الإيجاب لأن جميع الواجبات مشروطة بالقدرة والاستطاعة، قال تعالى: {فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ} [التغابن: ١٦].

٥- ألا يترتب على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مفسدة أعظم من

(١) رواه مسلم (٢٥٩٤).

(٢) رواه البخاري (٦٩٢٧).

(٣) رواه مسلم (٣٠٠٥).

(٤) رواه الحاكم (٧٠٨/٥)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (١١٠٠).

السكوت، قال ابن القيم: (إنكار المنكر له أربع درجات. الأولى: أن يزول ويخلفه ضده. الثانية: أن يقل وإن لم يزل عن جملته. الثالثة: أن يخلفه ما هو مثله. الرابعة: أن يخلفه ما هو شر منه. فالدرجتان الأوليان مشروعتان، والثالثة موضع اجتهداد، والرابعة محرمة)^(١).

فتعلّم -يا طالب النجاة- دينك، واعمل به، وادعُ إليه وأمر بالمعروف وأنه عن المنكر؛ تسلم وتغنم.

وفي الصفة الثانية «لزوم جماعة المسلمين» قال:

٣٢- (وَالزَّمْ حُضُورَ الْجُمُعِ^(٢) وَالْجُمَاعَةِ مَعَ الْإِمَامِ الْمُسْتَحِقِّ الطَّاعَةِ)

من صفات أهل السنة والجماعة وأخلاقهم (لزوم جماعة المسلمين) وذلك بحضور الجُمُع والجماعات والأعياد مع المسلمين، والحرص على وحدة المسلمين واجتماع كلمتهم ونبذ الفرقة والخلاف بينهم عملاً بقوله تعالى: {وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا} [آل عمران: ١٠٣].

وكذلك أهل السنة والجماعة يرون إقامة الحج والجهاد مع الأمراء أبرارًا كانوا أو فجارًا طالما أنهم مسلمون، ولشريعة ربهم محكمون، وعمّا

(١) إعلام الموقعين (٣/ ٥).

(٢) في البيت مخالفة عروضية، وقد تُستبدل (الجُمُع) بـ (الجُمُع) ليستقيم الوزن. والمعنى الجمعة والأعياد ونحو ذلك.

ينقض إيمانهم مبتعدون؛ لما في ذلك من استقامة أمور الناس، ولما فيه من مصالح عظيمة وتجنب المفسد الجسيمة، قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا} [النساء: ٥٩]، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «إنكم سترون بعدي أثره وأمرًا تنكرونها» قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله؟ قال: «أدوا إليهم حقهم، وسلوا الله حقكم»^(١).

وقد كان الصحابة رضي الله عنهم يصلون خلف من يعرفون فجوره، كما صلى ابن مسعود وغيره خلف الوليد بن عقبة بن أبي معيط، وقد كان يشرب الخمر^(٢). وغير ذلك كثير معروف، شريطة -كما قلنا- أن الحاكم أو الإمام أو الرئيس مسلم، مجتنب لنواقض الإسلام، مقيم للشريعة، موالٍ للمؤمنين غير مظاهر للكافرين؛ فهو حاكم شرعي، لذلك قال (مع الإمام المستحق الطاعة)، وقد بسط الكلام على ذلك ص ٨٥ فراجع.

وأهل السنة والجماعة يرون أن الجهاد ماضٍ إلى قيام الساعة،

(١) رواه البخاري (٧٠٥٢)، ومسلم (١٨٤٣).

(٢) رواه أحمد (٤٥٠/١)، والطبراني (٩٥٢٠)، وصححه أحمد شاكر في تحقيقه

للمسند (١٤٦/٦).

ويأمرهم به، ويعُدُّون له، ويقومون به، ويساعدون أهله بكل ما في وسعهم وذلك حسب القدرة والاستطاعة، ويعتقدون فضيلة وعلو مكانة المجاهدين المستقيمين وأنهم من خيار الناس، فبالدعوة والجهاد قيام الإسلام.

قال الله عز وجل: {إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ هُمْ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ} [التوبة: ١١١]، وقال سبحانه: {انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ} [التوبة: ٤١]، وقال صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ فِي الْجَنَّةِ مِائَةَ دَرَجَةٍ، أَعَدَّهَا اللَّهُ لِلْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مَا بَيْنَ الدَّرَجَتَيْنِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ»^(١). وقال صلى الله عليه وسلم: «إِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالْعِينَةِ، وَأَخَذْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ، وَرَضِيتُمْ بِالزَّرْعِ، وَتَرَكْتُمُ الْجِهَادَ، سَلَّطَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ذُلًّا لَا يَنْزِعُهُ حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ»^(٢)، وقال صلى الله عليه وسلم: «مَنْ جَهَّزَ غَازِيًّا فَقَدْ غَزَا، وَمَنْ خَلَفَ غَازِيًّا فِي أَهْلِهِ فَقَدْ غَزَا»^(٣).

(١) رواه البخاري (٧٤٢٣).

(٢) رواه أبو داود (٣٤٦٢)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود (٣٤٦٢).

(٣) رواه البخاري (٢٨٤٣)، ومسلم (١٨٩٥).

والهدف من الجهاد في سبيل الله:

١- إعلاء كلمة الله؛ بأن يُعبد الله في الأرض، وأن تهيمن شريعته،
ويتحرر الناس من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد ومن تأليه البشر إلى
ألوهية الواحد الأحد.

٢- نصر المظلومين المستضعفين.

٣- رد العدوان وحفظ الإسلام ... والله المستعان.

وفي الصفة الثالثة «النصيحة لكل الأمة حكامًا ومحكومين» قال:

٣٣- (وَالنَّصْحَ عَنْ عِلْمٍ لِكُلِّ الْأُمَّةِ)

من صفات أهل السنة والجماعة وأخلاقهم (النصيحة لكل الأمة
حكامًا ومحكومين) وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم: «الدين النصيحة»
قلنا: لمن؟ قال: «الله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم»^(١).
والنصيحة: هي إرادة الخير للمنصوح له.

والنصيحة لله تعالى: توحيده، والقيام بطاعته، واجتناب معاصيه.

والنصيحة لكتابه: الإيمان به، وتلاوته، والدعوة إليه.

والنصيحة لرسوله صلى الله عليه وسلم: الإيمان به، واتباعه، وتوقيره.

وقال ابن الصلاح: (النصيحة لأئمة المسلمين: معاونتهم على الحق، وطاعتهم فيه، وتذكيرهم به، وتنبيههم في رفق ولطف، ومجانبة الوثوب عليهم، والدعاء لهم بالتوفيق. والنصيحة لعامة المسلمين: إرشادهم إلى مصالحهم، وتعليمهم أمور دينهم ودنياهم، وستر عوراتهم، وسد خلالتهم، ونصرتهم على أعدائهم، والذب عنهم، ومجانبة الغش والحسد لهم، وأن يحب لهم ما يحب لنفسه، ويكره لهم ما يكرهه لنفسه، وما شابه ذلك)^(١).

قال تعالى: {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ} [الحجرات: ١٠]، وقال صلى الله عليه وسلم: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه»^(٢).
وقوله (عن علم) لقوله تعالى: {قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ} [يوسف: ١٠٨].

* خماسية الدعوة: (أهم صور الدعوة إلى الله تعالى):

- ١- إحياء العلم وتعليمه وبثه ونشره.
- ٢- دعوة غير المسلمين للإسلام وهي أعظمها وأهمها وأسها ورأسها.
- ٣- دعوة الفرق المبتدعة المخالفة لأهل السنة والجماعة.
- ٤- دعوة الحكام والمسؤولين، وتقويم الحركات الإسلامية.

(١) جامع العلوم والحكم (١/ ٢٣٣).

(٢) رواه البخاري (١٣)، ومسلم (٤٥).

٥- دعوة عموم المسلمين للاستقامة على الدين (أغنياء - فقراء - شباب - نساء - أطفال).

{وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ} [فصلت: ٣٣]؟! ... لا أحد.

وفي الصفة الرابعة «الصبر على البلاء» قال:

٣٣- وَاصْبِرْ عَلَى الْأَقْدَارِ فِي الْمِلَّةِ

من أعظم صفات وأخلاق أهل السنة والجماعة (الصبر على البلاء) ولا عيش إلا بالصبر.

والصبر: حبس النفس على ما تكره تقرباً إلى الله، ومنعها عن التسخط بالقلب أو اللسان أو الجوارح. والبلاء: الامتحان والاختبار.

والصبر واجب، وأقسامه ثلاثة: صبر على طاعة الله، وصبر عن معصية الله، وصبر على أقدار الله المؤلمة.

والحديث عن الصبر حديث ذو شجون لا سيما في هذه الأزمان التي كثر فيها المبتلون؛ ما بين فقير ومريض وفاقد حبيب وأسير ومظلوم ومستضعف وطريد ومُشرد وجريح وجائع ومهموم وحزين ومغموم ومديون ومكروب! قال سبحانه: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ} [البقرة: ١٥٣]، وقال سبحانه: {وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ

بِشَيْءٍ مِنَ الْخُوفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ
 الصَّابِرِينَ * الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ *
 أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ {البقرة:
 ١٥٥-١٥٧}، وقال سبحانه: {فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا} [المعارج: ٥]، وقال
 سبحانه: {وَاصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ} [لقمان: ١٧]، وقال سبحانه: {وَلِرَبِّكَ
 فَاصْبِرْ} [المدثر: ٧]، وقال سبحانه: {وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا}
 [الطور: ٤٨]، وقال سبحانه: {إِنَّمَا يُوفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ}
 [الزمر: ١٠] الله أكبر!

وقال صلى الله عليه وسلم: «وَمَنْ يَسْتَغْفِرْ يَغْفِرَ اللَّهُ، وَمَنْ يَسْتَغْنِ
 يَغْنِهِ اللَّهُ، وَمَنْ يَتَصَبَّرْ يَصْبِرْهُ اللَّهُ، وَمَا أُعْطِيَ أَحَدٌ عَطَاءً خَيْرًا وَأَوْسَعَ مِنْ
 الصَّبْرِ»^(١)، وقال صلى الله عليه وسلم: «عَجَبًا لِأَمْرِ الْمُؤْمِنِ، إِنَّ أَمْرَهُ كُلَّهُ لَهُ
 خَيْرٌ، وَلَيْسَ ذَلِكَ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلْمُؤْمِنِ؛ إِنْ أَصَابَتْهُ سَرَاءٌ شَكَرَ فَكَانَ خَيْرًا لَهُ،
 وَإِنْ صَابَتْهُ ضَرَاءٌ صَبَرَ فَكَانَ خَيْرًا لَهُ»^(٢).

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَحْكِي نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ،

(١) رواه البخاري (١٤٦٩)، ومسلم (١٠٥٣).

(٢) رواه مسلم (٢٩٩٩).

ضربه قومه فأدموه، وهو يمسح الدم عن وجهه، ويقول: «اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون»^(١).

قال عمر رضي الله عنه: (وجدنا خير عيشنا بالصبر)^(٢).

قال أحمد: (ذكر الله الصبر في تسعين موضعاً من كتابه)^(٣).

فالصبر الصبر يا أهل السنة، والملتقى - بإذن ربكم - الجنة!

وفي الصفة الخامسة «الشكر عند الرخاء» قال:

٣٤- (وَاشْكُرْ لِرَبِّ النَّاسِ فِي الرَّخَاءِ)

من صفات أهل السنة والجماعة وأخلاقهم (الشكر عند الرخاء)،
والشكر: عرفان الإحسان ونشره، وصرف العبد ما أنعم الله به عليه في طاعته. ويكون بالقلب واللسان والجوارح. والرخاء: سعة العيش.

قال تعالى: {وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ} [البقرة: ١٥٢]، وقال سبحانه: {إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا} [الإنسان: ٣]، وقال جل وعلا: {وَسَنَجْزِي الشَّاكِرِينَ} [آل عمران: ١٤٥]، وقال تعالى وتقدس: {اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا} [سبأ: ١٣]، وقال عز وجل: {وَإِنْ

(١) رواه البخاري (٣٤٧٧)، ومسلم (١٧٩٢).

(٢) رواه البخاري تعليقاً (٣٠٣ / ١١)، ووصله أحمد في الزهد (٢٧ / ٢).

(٣) مدارج السالكين (١٥٢ / ٢).

تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ} [الزمر: ٧].

وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أخذ بيده وقال: «يا معاذ، والله إني لأحبك، والله إني لأحبك»^(١) فقال: «أوصيك يا معاذ لا تدعَنَّ في دبر كل صلاة، تقول: اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك»^(٢)، وقال الحبيب ﷺ: «إن الله ليرضى عن العبد يأكل الأكلة فيحمده عليها أو يشرب الشربة فيحمده عليها»^(٣).

وقال الحسن: (أكثرُوا ذكر هذه النعم، فإن ذكرها شكرها). وقد أمر الله نبيه أن يحدث بنعمة ربه فقال: {وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ} [الضحى: ١١] والله تعالى يحب أن يرى أثر نعمته على عبده، فإن ذلك شكرها بلسان الحال^(٤). وكتب بعض العلماء إلى أخ له: أما بعد، فقد أصبح بنا من نعم الله ما لا نحصيه مع كثرة ما نعصيه، فما ندري أيهما نشكر: أجميل ما ينشر؟ أم قبيح ما يستر؟^(٥).

فاللهم لك الحمد على نعمك التي لا تعد لا تحصى.

(١) هنيئاً لك يا معاذ.

(٢) رواه أبو داود (١٥٢٢)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود (١٥٢٢).

(٣) رواه مسلم (٢٧٣٤).

(٤) عدة الصابرين ص ١٠٠.

(٥) أدب الدنيا والدين ص ١٠٥.

وفي الصفة السادسة «الرضا بمر القضاء» قال:

٣٤- وَطِبَ رِضًا فِي مُؤَلِّمِ الْقَضَاءِ

من صفات أهل السنة والجماعة وأخلاقهم (الرضا بمرّ القضاء)، والرضا ضد السخط، وهو سرور القلب بمر القضاء. والقضاء: الحكم. وشرعاً: إرادة الله المتعلقة بالأشياء على ما هي عليه. ومر القضاء: ما يجري على العبد مما يكرهه كالمرض، والفقر، وأذى الخلق، والحر، والبرد، والآلام، ونحو ذلك.

والرضا مرتبة أعلى من الصبر؛ لأن الصبر واجب، أما الرضا فمستحب، والفرق بينهما أن الصابر يتجرع المر لكن لا يتسخط، أما الراضي فلا يذوق هذا مرّاً، بل هو مطمئن كأن لم يصبه شيء.

رُوي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إن الله جعل الروح والفرج في الرضا واليقين، وجعل الهم والحزن في الشك والسخط»^(١)، وقال صلى الله عليه وسلم: «إن عِظَمَ الجزاء مع عظم البلاء، وإن الله إذا أحب قوماً ابتلاهم، فمن رضي فله الرضا، ومن سخط فله السخط»^(٢)، وقال

(١) رواه ابن ماجه (٢١٤٤)، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع (٢٠٠٩).

(٢) رواه الترمذي (٢٣٩٦)، وحسنه الألباني في صحيح الترمذي (٢٣٩٦).

صلى الله عليه وسلم: «ارض بما قسم الله لك تكن أغنى الناس»^(١)، وقال صلى الله عليه وسلم: «ذاق طعم الإيمان: من رضي بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد صلى الله عليه وسلم رسلاً»^(٢)، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «ما من مسلم أو إنسان أو عبد يقول حين يمسي وحين يصبح: رضيت بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً. إلا كان حقاً على الله أن يرضيه»^(٣).

قال لقمان لابنه: (أوصيك بخصال تقربك من الله وتباعدك من سخطه: أن تعبد الله لا تشرك به شيئاً، وأن ترضى بقدر الله فيما أحببت وكرهت)^(٤)، وقال أبو معاوية الأسود في قوله تعالى: {فَلَنُحْيِيَنَّهَ حَيَاةً طَيِّبَةً} [النحل: ٩٧]: (الرضا والقناعة)^(٥).

وخلق الرضا يثمر محبة الله ورضاه ودخول جنته، ويُضفي على الإنسان المسلم راحة نفسية، وطمأنينة قلبية.

(١) رواه الترمذي (٢٣٠٥)، وحسنه الألباني في صحيح الترمذي (٢٣٠٥).

(٢) رواه مسلم (٣٤).

(٣) رواه أحمد (٣٣٧/٤)، وحسنه ابن باز في تحفة الأخيار ص ٣٩.

(٤) مدارج السالكين (٢/٢٢٩).

(٥) الرضا عن الله بقضائه لابن أبي الدنيا ص ٧٢.

فائدة: قال ابن تيمية: (وأعلى من ذلك -أي من الرضا- أن يشكر الله على المصيبة، لما يرى من إنعام الله عليه بها)^(١).

فصبرٌ ثم رضا ثم شكر.

وفي الصفة السابعة والأخيرة «التحلي بمكارم الأخلاق» قال:

٣٥- (وَاحْسِنُ فِي مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ شَوَاهِدُ الْإِيمَانِ بِالْخُلَاقِ^(٢))

٣٦- (مَنْ قَبَسَ الْآيَاتِ وَالْآثَارِ عَلَى هُدَى نَبِيِّنَا الْمُخْتَارِ^(٣))

قال تعالى واصفاً نبيه صلى الله عليه وسلم: {وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ} [القلم: ٤]، وقال صاحب الخلق العظيم صلى الله عليه وسلم: «ليس شيء أثقل في الميزان من الخلق الحسن»^(٤)، وقال صلى الله عليه وسلم: «إن أحبكم إليّ، وأقربكم مني في الآخرة مجلساً أحاسنكم أخلاقاً»^(٥)، وقال صلى الله عليه

(١) مجموع الفتاوى (١١ / ٢٦٠).

(٢) الخَلَّاقُ من أسماء الله تعالى، وقد ورد في القرآن، قال تعالى: {وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ}

[يس: ٨١]. وقوله: (وَاحْسِنُ) أصلها: وَأَحْسِنُ، بهمزة قطع، وجعلها وصلاً للوزن.

(٣) الْقَبَسُ: شعلة النار، ويستعار لما له نور ونحو ذلك. فالمقصود من نور الكتاب والسنة.

(٤) رواه أحمد (٦ / ٤٤٦)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٥٣٩٠).

(٥) رواه أحمد (٤ / ١٩٣)، والترمذي (٢٠١٨)، وصححه الألباني في صحيح الترمذي

(٢٠١٨).

وسلم: «اتق الله حيثما كنت، وأتبع السيئة الحسنة تمحها، وخالق الناس بخلق حسن»^(١). قال أنيس الغفاري -أخو أبي ذر الغفاري- يصف رسول الله صلى الله عليه وسلم: (رأيته يأمر بمكارم الأخلاق)^(٢)، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم، (كان خلقه القرآن)^(٣).

وقِفْ مع قوله ﷺ: «أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً»^(٤).

قال ابن عثيمين: (هذا الحديث ينبغي أن يكون دائماً نصب عيني المؤمن)^(٥).
والخلق: الصورة الباطنة والسجية والطبع، وهو الدين. ومكارم الأخلاق: أطايبها وأحسنها. وفي تعريف حسن الخلق قال الحسن: (حسن الخلق: بسط الوجه، وبذل الندي، وكف الأذى)^(٦)، وقال أحمد: (حسن

(١) رواه أبو نعيم في الحلية (٤/ ٢٤٢٠)، وحسنه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٢٦٥٥).

(٢) رواه البخاري (٣٨٦١)، ومسلم (٢٤٧٤).

(٣) رواه مسلم (٧٦٤).

(٤) رواه أحمد (٧٣٩٦)، والترمذي (١١٦٢)، وغيرهما، وصححه الألباني في الصحيحة (٢٨٤).

(٥) شرح الواسطية (٢/ ٣٥٣).

(٦) ويستفاد من هذا الحديث: ١- الحث على التخلق بأحسن الأخلاق.

٢- أن الأعمال تدخل في مسمى الإيمان.

٣- أن الإيمان يتفاضل ويزيد وينقص.

(٧) إحياء علوم الدين (٣/ ٧٥).

الخلق: أن تحتل ما يكون من الناس^(١).

ولابن القيم تقسيم نفيس لحسن الخلق، قال فيه: (وحسن الخلق يقوم على أربعة أركان، لا يتصور قيام ساقه إلا عليها: الصبر، والعفة، والشجاعة، والعدل.

فالصبر: يحمله على الاحتمال، وكظم الغيظ، وكف الأذى، والحلم، والأناة، والرفق، وعدم الطيش والعجلة.

والعفة: تحمله على اجتناب الرذائل والقبائح من القول والفعل، وتحمله على الحياء وهو رأس كل خير، وتمنعه من الفحشاء، والبخل، والكذب، والغيبة، والنميمة.

والشجاعة: تحمله على عزة النفس، وإيثار معالي الأخلاق والشيم، وعلى البذل، والفداء.

والعدل: يحمله على اعتدال الخلق وتوسطه فيما بين طرفي الإفراط والتفريط^(٢).

فأهل السنة والجماعة يتحلّون بمكارم الأخلاق ومحاسن الأعمال ويدعون إليها.

(١) شعب الإيمان (١٠/٤١٨).

(٢) يُنظر: مدارج السالكين (٢/ ٣٠٨-٣١١).

خلاصة الفصل

أهل السنة والجماعة درة أهل الإسلام، لهم صفات وأخلاق وخصائص عظيمة وجليلة مستمدة من نور الوحيين: كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وللأخلاق علاقة وثيقة بصحة العقيدة وكمال الإيمان.

من تلك الأخلاق والصفات:

١- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالضوابط الشرعية من العلم والرفق والصبر والحكمة ونحو ذلك.

٢- لزوم جماعة المسلمين والحرص على وحدة الأمة وحضور الجمع والجماعات والأعياد مع المسلمين، وإقامة الحج والجهاد مع الأمراء أبرارًا كانوا أو فجارًا ما داموا مسلمين.

٣- النصيحة لكل الأمة حكماً ومحكوماً {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ}

[الحجرات: ١٠].

٤- الصبر على البلاء.

٥- الشكر عند الرخاء.

٦- الرضا بمر القضاء.

٧- التحلي بمكارم الأخلاق ومحاسن الأعمال، والدعوة إليها.

الخاتمة

* أول ما يتبادر للذهن لقارئ هذه الرسالة وبضاعتها المزجاة =
 البَوْنُ الشاسع والفرقُ الهائل بين «معارج القبول» وبين إكماله؛ فبينهما كما
 بين السماء والأرض، وأين الثرى من الثريا؟!
 ولم لا؟ وكاتب المعارج العلامة الإمام المحقق محرر مسائل الاعتقاد
 شيخ شيوخنا/ حافظ بن أحمد الحكمي رحمه الله وغفر له، لكن ما أقدمت
 على هذا الأمر إلا لأهمية مسائل «تتمة الفصول» جدا - خاصة في هذا
 العصر - مع عدم وجود شرح لها، ولم آتِ في الشرح بشيء من كيسي، إنما
 هو جمعُ مُفترق لأدلة المسائل وأقوال علماء أهل السنة عليها، والتنسيق
 لذلك. ولسان الحال - والله وحده المستعان -:

أسيرُ خلف ركبِ القومِ ذا عرجٍ مؤملا جبر ما لقيت من عوجِ
 فإن لحقت بهم بعدما سبقوا فكم لرب السَّما في الناس من فرجِ
 وإن ظللت بقفَر الأرض منقطعا فما على أعرج في ذاك من حرجِ

* أرشد إخوتي وأحبتي إلى سُلَم تعليمي مقترح لعلم العقيدة -
والمناهج في الجملة متقاربة-، وسمّيته: (نيل الرضا في بيان منهج العقيدة
المرتضى) وهو:

المرحلة الأولى:

- ١ - متن (ثلاثة الأصول) ويُلحق به: (القواعد الأربع)، و(نواقض الإسلام).
- ٢ - متن (لمعة الاعتقاد).

المرحلة الثانية:

- ١ - متن (كتاب التوحيد) ويُلحق به: (كشف الشبهات).
- ٢ - متن (العقيدة الواسطية) ويُلحق به: (تلخيص الحموية)،
و(تقريب التدمرية).

المرحلة الثالثة:

- ١ - متن (العقيدة الطحاوية) ويُلحق به: (التدمرية).
 - ٢ - متن (سلم الوصول إلى علم الأصول) ويُلحق به: (تتمة الفصول
لسلم الوصول).
 - ٣ - كتابا (نواقض الإيمان القولية والعملية)، و(نواقض الإيمان
الاعتقادية وضوابط التكفير عند السلف).
- يقرأ الطالب بعد إحدى المراحل -حبذا بعد الأولى- كتاب (طريق

الهداية - مبادئ ومقدمات علم التوحيد عند أهل السنة والجماعة) مع التأمل والتفهم والحفظ والمراجعة والتكرار للفصل الثالث (متن درة البيان في أصول الإيمان) وهو متن درة كاسميه، ومن ذاق عرف.

مرحلة التخصص: كتب العقيدة المسندة، ومطالعة كل ما كتب في باب الاعتقاد، والله الهادي إلى سبيل الرشاد.

* ختامًا ... أشكر كل من أفادني وساعدني في إخراج هذا الكتاب، خصوصًا شيوخنا الكرام، جزى الله الجميع خيرًا وحفظهم الله وأكرمهم. رزقنا الله العلم النافع والعمل الصالح والصدق والإخلاص والتوفيق والقبول وأصلح أحوال البلاد والعباد وحكم فينا شريعته ونصر الإسلام والمسلمين وأنجى المستضعفين ورحم موتانا وموتى المسلمين ... آمين.

{سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ} [البقرة: ٣٢]

والله أعلم وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ... والحمد لله رب العالمين.

-تم الانتهاء من تبييضه بالمسجد الحرام بمكة المكرمة زادها الله تشریفًا-

فهرس الموضوعات

المقدمة.....	ص ٥
تمهيد.....	ص ٩
الإضاءة الأولى: حد (تعريف) علم العقيدة.....	ص ٩
الإضاءة الثانية: موضوع علم العقيدة.....	ص ٩
الإضاءة الثالثة: مسائل (مباحث) علم العقيدة.....	ص ١٠
الإضاءة الرابعة: استمداد علم العقيدة.....	ص ١٣
الإضاءة الخامسة والمهمة: غاية العلم.....	ص ١٤
الإضاءة السادسة: محتويات الأصل (معارج القبول).....	ص ١٦
نص المنظومة كاملاً.....	ص ١٩
١ - فصل في بيان الولاء والبراء.....	ص ٢٣
المراد بالولاء والبراء، وبعض أدلته.....	ص ٢٣
موالاة المؤمنين بالمحبة والنصرة.....	ص ٢٤
حكم محبة الكافرين، والحديث عن الموالاة المكفرة.....	ص ٢٨
لزوم البراءة من الكافرين.....	ص ٣٣
الإحسان في معاملة الكفار، وأمور ليست من الموالاة المنهي عنها.....	ص ٣٤
حكم مناصرة الكافرين، والحديث عن الموالاة المكفرة.....	ص ٣٨
حكم التجسس وكشف السر.....	ص ٤٦
صور للموالاة المحرمة غير المكفرة.....	ص ٥٠
الاعتزاز بالدين والثقة بنصر الله.....	ص ٥٥
خلاصة الفصل.....	ص ٥٩
٢ - فصل في بيان أن الكفر يكون بالقول والفعل كما يكون بالاعتقاد.....	ص ٦١
حقيقة الإيمان.....	ص ٦٢
حقيقة الكفر.....	ص ٦٣

من خصال الكفر الأكبر عبادة الأصنام والأوثان.....	ص ٦٥
حقيقة التوحيد.....	ص ٦٦
حقيقة الشرك.....	ص ٦٧
من خصال الكفر الأكبر سب النبي والاستهزاء بالقرآن أو الإسلام.....	ص ٦٩
حكم سب الصحابة والاستهزاء بهم.....	ص ٧٣
حكم سب العلماء والصالحين والاستهزاء بهم.....	ص ٧٤
استواء الجاد والمازح في ضوابط إجراء الأحكام.....	ص ٧٥
من خصال الكفر الأكبر ترك العمل بالكلية.....	ص ٧٦
الإرجاء: حقيقته، ودركات أصحابه.....	ص ٧٧
فائدة: بعض المكفرات ونواقض الإسلام.....	ص ٨٠
خلاصة الفصل.....	ص ٨٢
٣- فصل في وجوب طاعة الأئمة في المعروف، وأن من الحكم بغير ما أنزل الله ما هو كفر يخرج من	
الملة، ومنه ما ليس كذلك.....	ص ٨٥
حقوق وواجبات ولاية الأمر المسلمين.....	ص ٨٦
كيف يُنصح ولاية الأمر المسلمون؟.....	ص ٩٠
الطاعة ليست إلا للحاكم المسلم.....	ص ٩٥
الحكام ثلاثة.....	ص ٩٧
الحكم بما أنزل الله، ومكانته.....	ص ٩٨
الحكم بغير ما أنزل الله، وأدلة جُرمه.....	ص ٩٩
صور الكفر الأكبر.....	ص ١٠٠
صور الكفر الأصغر.....	ص ١١٣
إشكالان وردهما، وتنبيهان وتقريرهما.....	ص ١١٦
خلاصة الفصل.....	ص ١١٨
٤- فصل في أن أهل السنة والجماعة وسط بين الفرق في كل أبواب الدين والاعتقاد.....	ص ١٢١
أهل السنة والجماعة: تعريفهم، ومنهج التلقي وضوابط الاستدلال عندهم.....	ص ١٢٣
الوسطية في القدر وأفعال العباد.....	ص ١٢٧



الوسطية في صفات الله سبحانه.....	ص ١٣٣
الوسطية في نصوص الوعيد.....	ص ١٤٨
الوسطية في الاعتقاد في الصحابة.....	ص ١٥٣
الوسطية في أسماء الإيمان والدين والأحكام.....	ص ١٦٠
وقفه ضرورية (في ضوابط التكفير).....	ص ١٦٣
كلمة في العذر بالجهل.....	ص ١٦٧
لزوم اتباع الوسطية في العلم والعمل ونبد الهوى.....	ص ١٨٠
خلاصة الفصل.....	ص ١٨٢
٥ - فصل في بيان أن من أصول أهل السنة والجماعة: إثبات كرامات الأولياء.....	ص ١٨٥
أدلة ذلك.....	ص ١٨٦
أقسام المخالفين ومناقشتهم.....	ص ١٨٨
أنواع الكرامات.....	ص ١٩١
خلاصة الفصل.....	ص ١٩٤
٦ - فصل في أن أهل السنة والجماعة يأمرن بالمعروف وينهون عن المنكر ويتخلّقون بمكارم	
الأخلاق.....	ص ١٩٥
أهمية حسن الخلق وارتباطه الوثيق بصحة العقيدة.....	ص ١٩٦
الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.....	ص ١٩٧
لزوم جماعة المسلمين.....	ص ٢٠٠
النصيحة لكل الأمة حكاما ومحكومين.....	ص ٢٠٣
الصبر على البلاء.....	ص ٢٠٥
الشكر عند الرخاء.....	ص ٢٠٧
الرضا بمر القضاء.....	ص ٢٠٩
التحلي بمكارم الأخلاق ومحاسن الأعمال، والدعوة إليها.....	ص ٢١١
خلاصة الفصل.....	ص ٢١٤
الخاتمة.....	ص ٢١٥